

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques



جامعة فرhat عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية التخصص: علوم اقتصادية

العنوان:

تقييم الظروف التافسية في البنوك العربية باستخدام نموذج
Panzar-Rosse
دراسة مقارنة-

المشرف:
أ.د. بوزورين فیروز

إعداد الطالبة:
بن شایب مرجانة

لجنة المناقشة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
دلفوف سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
بوزورين فیروز	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
غدار رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	متحناً
فياللي طارق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدى بلعباس	متحناً
مغلاوي أمينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	متحناً
بوحیضر رقیة	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	متحناً

السنة الجامعية: 2024-2025

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques



جامعة فرhat عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية التخصص: علوم اقتصادية

العنوان:

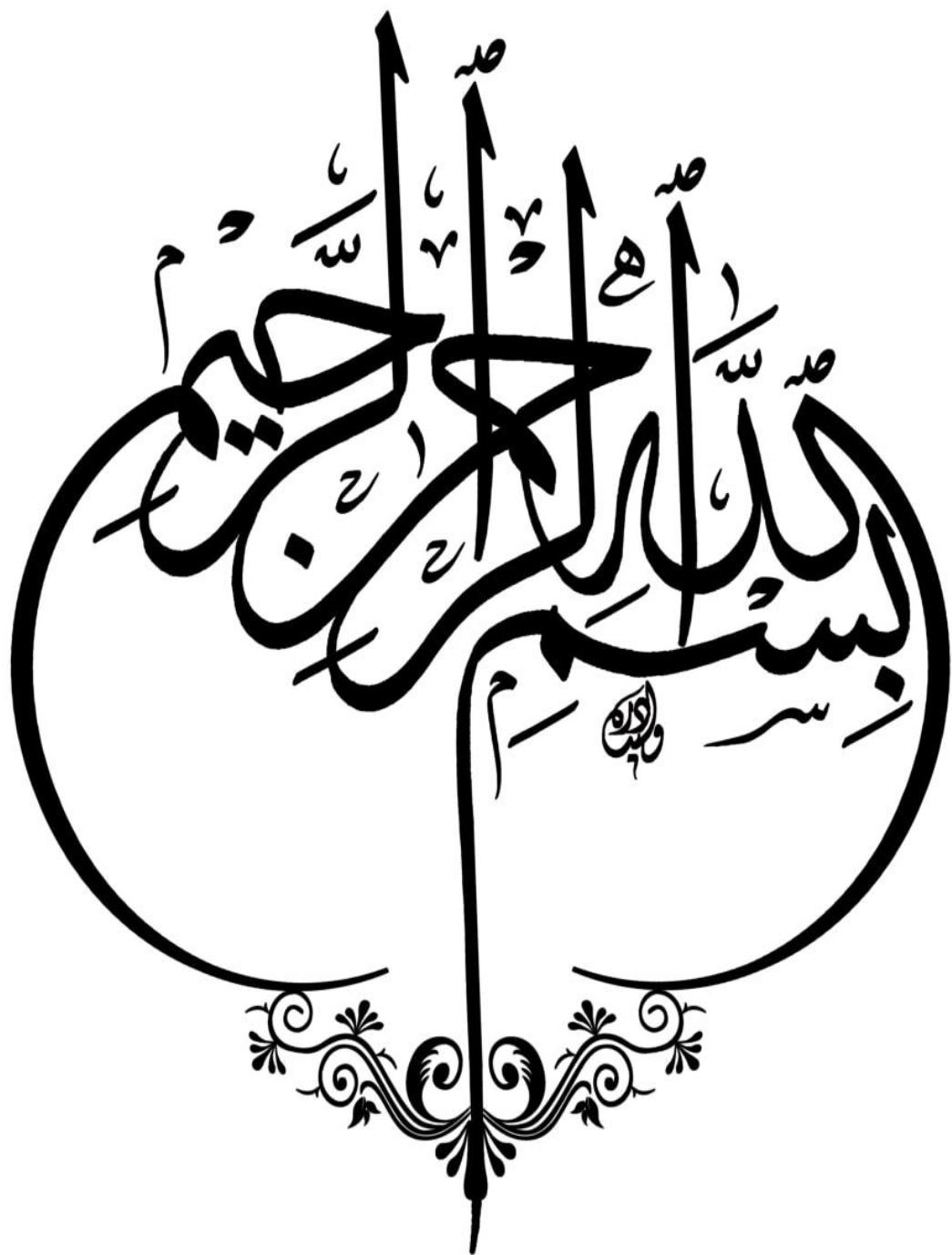
تقييم الظروف التافسية في البنوك العربية باستخدام نموذج
Panzar-Rosse
دراسة مقارنة-

المشرف:
أ.د. بوزورين فیروز

إعداد الطالبة:
بن شایب مرجانة

لجنة المناقشة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
دلفوف سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	رئيساً
بوزورين فیروز	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	مشرفاً ومقرراً
غدار رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	متحناً
فياللي طارق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدى بلعباس	متحناً
مغلاوي أمينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	متحناً
بوحیضر رقیة	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	متحناً

السنة الجامعية: 2024-2025



الإهداء

إلى فلادات كبدي "كتاكطي" الصغار: محمد، ريم، وأمجد. دمتم نوراً لعيوني وسروراً لخاطري وفرحاً لقلبي

حفظكم الله ورعاكم وجعلكم من عباده البارين يا أغلى ما لدلي في حياتي.

إلى والدي الكريمين حفظهما الله لي وبارك في عمرهما وأدامهما لي سنداً لا تهزمه الأيام

إلى زوجي

إلى أخواتي وإخواني

الباحثة: مرجانة بن شايب

شُكْر وامْتِنَان

الحمد لله والصلوة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد، فإنني أحمد الله وأشكّره على نعمته وكرمه وتوفيقه لإنقاذ هذا العمل المتواضع

أتقدم بخالص الشّكر والتقدّير وعظيم العرفان لكلّ الذين لا تفيهم الكلمات حقّهم، وتعجز عن التعبير أمام

صنيعهم، لكلّ من كان سنّاً لي وأبدي اهتمامه لأمرِي، لأستاذتي الفاضلة الأخت الأستاذة الدكتورة "فيروز

بوزورين" التي تكرّمت بقبولها الإشراف على هذه الأطروحة، فلها مني كلّ الاحترام والتقدّير وجزاها عنِّي خير

الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشّكر والامتنان للأستاذة الأفضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة الأطروحة

والحكم عليها في سبيل تطوير هذا العمل المتواضع كلاًّ باسمه.

ويطيب لي أيضاً أن أسجّل عميق شكري وتقديرني لكلّ من قدّم لي يد المساعدة والعون وساندني من زملائي

وزميلاتي في العمل.

فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	الموضوع
II	البسملة
III	الإهداء
IV	شكر وامتنان
V	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات والرموز
XIV	ملخص الدراسة باللغة العربية
XV	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
أ-ر	الإطار العام للدراسة
أ	1. مقدمة عامة
ت	2. مشكلة الدراسة
ث	3. فرضيات الدراسة
ج	4. أهداف الدراسة
ح	5. أهمية الدراسة
خ	6. حدود الدراسة
خ	7. التعريفات الإجرائية
ذ	8. منهج الدراسة
ر	9. غوedge الدراسة
ر	10. هيكل الدراسة
63-1	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
1	1.1 مقدمة
2	2.1 الإطار النظري للتنافسية والتنافسية المصرفية
2	1.2.1 عموميات حول التنافسية
5	2.2.1 عموميات حول هيكل السوق

7	3.2.1 أشكال المنافسة
14	4.2.1 محددات التنافسية
15	5.2.1 التنافسية المصرفية
20	6.2.1 نماذج قياس التنافسية
31	3.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي الأردني
31	1.3.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي الأردني
33	2.3.1 واقع تنافسية القطاع المصرفي الأردني
36	3.3.1 هيكل الجهاز المصرفي الأردني
39	4.3.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة من 2014 إلى 2023
42	5.3.1 تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان
44	6.3.1 تطور الخدمات المصرفية
44	7.3.1 واقع القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة (2022-النصف الأول من عام 2024)
46	4.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي القطري
47	1.4.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي القطري
49	2.4.1 هيكل الجهاز المصرفي القطري
52	3.4.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي القطري للفترة 2014 إلى 2023
58	4.4.1 القطاع المصرفي القطري وجائحة كورونا
60	5.4.1 تطور الخدمات المصرفية في البنوك القطرية خلال الفترة 2014 إلى 2023
63	5.1 خاتمة الفصل الأول
87-64	الفصل الثاني: الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة
64	1.2 مقدمة
64	2.2 دراسات الدول المتقدمة
69	3.2 دراسات الدول النامية
73	4.2 دراسات الدول العربية
84	5.2 تحليل نظري للدراسات السابقة
86	6.2 ما يميّز الدراسة الحالية عن سابقتها
87	7.2 خاتمة الفصل الثاني

107-88	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)
88	1.3 مقدمة
88	2.3 مجتمع وعينة والدراسة
90	3.3 بيانات الدراسة وطرق جمعها
90	1.3.3 بيانات الدراسة
92	2.3.3 مصادر البيانات وطرق جمعها
92	4.3 نماذج الدراسة
95	5.3 التعريف بمتغيرات الدراسة
95	1.5.3 متغيرات الدراسة التابعة
99	2.5.3 متغيرات الدراسة المستقلة
101	6.3 أساليب واختبارات تحليل البيانات
107	7.3 خاتمة الفصل الثالث
169-108	الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج
108	1.4 مقدمة
108	2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
108	1.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية
113	2.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية
116	3.2.4 المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطرية
120	3.4 مصفوفة الارتباط والمشاكل الإحصائية
120	1.3.4 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
123	2.3.4 المشاكل الإحصائية وطرق علاجها
125	4.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك
125	1.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1)
125	1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك الأردنية
130	2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك القطرية
135	3. مقارنة نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بين البنوك الأردنية والقطرية
136	2.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2)
136	1. بالنسبة للبنوك الأردنية

138	2. بالنسبة للبنوك القطرية
142	3.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3)
142	1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك الأردنية
153	2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك القطرية
164	3. مقارنة نتائج تحليل النموذج رقم (3) بين البنوك الأردنية والقطرية
166	5.4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات
169	6.4 خاتمة الفصل الرابع
182-170	الفصل الخامس: ملخص النتائج، الاستنتاجات والتوصيات
170	1.5 مقدمة
170	2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات
170	1.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصرفية في الأردن
172	2.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصرفية في قطر
174	3.2.5 نتائج مشتركة ومقارنة بين البلدين
176	3.5 التوصيات المقترحة
176	1.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في الأردن
178	2.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في قطر
179	3.3.5 توصيات مشتركة للطرفين
180	4.5 صعوبات الدراسة
181	5.5 آفاق الدراسة المستقبلية والمواضيع المقترحة
181	1.5.5 آفاق البحث المستقبلية
181	2.5.5 مواضيع مقترحة في ذات السياق
182	6.5 خاتمة الفصل الخامس

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	القدرة التمييزية لـ H-statistic	1.1
37	البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023	2.1
37	البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023	3.1
38	البنوك الأجنبية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023	4.1
39	المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة للفترة 2014-2023	5.1
42	الودائع لدى البنوك المرخصة	6.1
43	الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المرجع بالقيمة السوقية	7.1
50	البنوك التجارية المرخصة في قطر نهاية 2023	8.1
50	البنوك الإسلامية المرخصة في قطر نهاية 2023	9.1
51	البنوك الأجنبية المرخصة للعمل في السوق المصرفي القطري نهاية 2023	10.1
52	المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك القطرية خلال الفترة 2014-2023	11.1
77	ملخص نتائج نموذج Panzar-Rosse من الدراسات السابقة	1.2
90	قائمة البنوك الأردنية والقطريّة التي شملتها الدراسة	1.3
109	نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية	1.4
113	نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية	2.4
116	المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطريّة	3.4
121	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة	4.4
123	نتائج اختبار (VIF) لنموذج الدراسة	5.4
126	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك الأردنية	6.4.أ
127	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك الأردنية	6.4.ب
128	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك الأردنية	6.4.ت
131	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك القطرية	7.4.أ
132	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك القطرية	7.4.ب
133	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك القطرية	7.4.ت
137	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك الأردنية	8.4
139	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك القطرية	9.4

143	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك الأردنية	أ.10.4
144	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك الأردنية	أ.10.4
147	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك الأردنية	أ.11.4
148	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك الأردنية	أ.11.4
150	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك الأردنية	أ.12.4
151	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك الأردنية	أ.12.4
154	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك القطرية	أ.13.4
155	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك القطرية	أ.13.4
158	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك القطرية	أ.14.4
159	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك القطرية	أ.14.4
161	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك القطرية	أ.15.4
162	نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك القطرية	أ.15.4

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	الإطار الماسي لبورتر The Diamond Framework	1.1

قائمة الملاحق:

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
199-198	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للأصول	1
200-199	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للقروض	2
201-200	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للودائع	3
203-202	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للأصول	4
204-203	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للقروض	5

205-204	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للودائع	6
207-206	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك الأردنية	7
208-207	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك القطرية	8
209-208	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للقروض	9
211-210	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للودائع	10
212-211	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للأصول	11
213-212	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للودائع	12
215-214	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للأصول	13
216-215	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للقروض	14
217-216	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للقروض	15
219-218	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الأصول بالنسبة للودائع	16
220-219	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للأصول	17
221-220	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز القروض بالنسبة للودائع	18
223-222	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للأصول	19
224-223	نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركز الودائع بالنسبة للقروض	20

قائمة الاختصارات والرموز:

المعنى	الرمز
عمر البنك	Age
تكلفة رأس المال الثابت	CC
دول أوروبا الوسطى والشرقية	CEE
نسبة الترّكز	C _r
نسبة الترّكز المصرفي لأكبر ثلاثة بنوك من حيث الأصول	CR ₃ A
نسبة الترّكز المصرفي لأكبر ثلاثة بنوك من حيث الودائع	CR ₃ D
نسبة الترّكز المصرفي لأكبر ثلاثة بنوك من حيث التسهيلات الائتمانية أو القروض	CR ₃ L
نسبة الترّكز المصرفي لأكبر K بنك، حيث K يمثل عدد المصارف التي تحسب على أساسها نسبة الترّكز المصرفي، ويمكن أن تساوي: 5 ، 3 ، 1 أو غيرها.	CR _K
اختبار Durbin-Watson للارتباط الذاتي	DW
نسبة الملكية إلى إجمالي الأصول	EqA
القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF Grey List	FATF
تكلفة التمويل للبنك	FC
نموذج الأثر الثابت Fixed Effect Model	FEM
التكنولوجيا المالية	FinTech
دول مجلس التعاون الخليجي	GCC
مؤشر هيرفيندال-هيرشان للترّكز المصرفي	HHI
دالة المرونة الإحصائية من نموذج Panzar-Rosse	H-statistic
ربحية البنك	IA
السعر الوحدوي للأموال	IED
نسبة الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الأصول	IIA
نهج المنظمة الصناعية Industrial Organization Approach	IO
اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي	JB
نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	LT
دالة التكلفة الحدية	MC
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	MENA
دالة الإيرادات الحدية	MR
الحصة السوقية Market Share	MS
نهج المنظمة الصناعية التجريبية الجديدة New Experimental Industrial Organization Approach أو النهج غير الميكاني	NEIO

صافي هامش الفائدة Net Interest Margin	NIM
القروض المتعثرة أو غير العاملة NPL	
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	
السعر الوحدوي لرأس المال OOA	
نموذج Panzar-Rosse P-R	
نموذج الانحدار التجميعي PRM Pooled Regression Model	
نموذج الأثر العشوائي REM Random Effect Model	
العائد على الأصول ROA	
العائد على حقوق المساهمين ROE	
حجم البنك S	
نموذج الأداء -الميكل-السلوك SCP	
إجمالي الأصول TA	
اختبار معامل تضخم التباين VIF	
تكلفة التشغيل WC	
السعر الوحدوي للعمل WFE	
منظمة التجارة العالمية WTO	
اللوغاريتم الطبيعي \ln	

ملخص الدراسة:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتزايد حرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات، أصبحت التنافسية أحد المفاهيم المخورية في تقييم أداء القطاعات، لاسيما القطاع المصرفي الذي يمثل ركيزةً أساسية للتنمية في الدول النامية. لذلك فإن هذه الدراسة تهدف أساساً إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية مع التركيز على الأردن وقطر خلال الفترة 2014-2023، من خلال تحليل محددات الربحية والتركيز المصرفية في كلا السوقين، على عينة شملت 21 بنكاً (منها 9 قطرية).

واعتمدت الدراسة منهجاً مقارناً، مع استخدام نموذج Panzar-Rosse: H-statistic إلى جانب الاعتماد على بيانات من نوع Panel Data التي تم تقاديرها من خلال نموذج الأثر الثابت والعشوائي (REM&FEM)، مع تطبيق اختبارات إحصائية متعددة لفحص ملاءمة البيانات وتحليلها.

أظهرت النتائج أن البنوك الأردنية تنشط في سوق يتميز بمنافسة احتكارية معتدلة ($H=0.28$)، بينما تعمل نظيرتها القطرية في سوق ذي طابع احتكاري ($H=-0.47$)، كما تبين أن مستويات التركيز المصرفية مرتفعة في الأردن، وأكثر ارتفاعاً في قطر. أمّا من حيث الربحية، فقد حفّقت البنوك الأردنية أداءً أفضل بفعل انخفاض التكاليف وكفاءتها التشغيلية، بينما تعتمد البنوك القطرية أكثر على كفاءة التمويل والخبرة المصرفية، كما أن تأثير حجم البنك على الربحية كان سلبياً في قطر، بينما شكلت نسب التركيز (الأصول والقروض) محدداً أساسياً للربحية في الأردن. وبخصوص محددات التركيز المصرفية، فتبيّن أن البنية السوقية تمثل العامل الأهم في كلا السوقين، مع ترابط قوي بين كل مكونات التركيز في قطر، مما يعكس احتكاراً فعلياً من قبل عدد قليل من البنوك الكبرى، كما بزت تكاليف رأس المال الثابت كمحدّد مهم للتركيز المصرفية في قطر، ما يعكس أهمية الاستثمارات الرأسمالية للبنوك القطرية.

وبناءً على النتائج المتحصل عليها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها: التحكم في التكاليف، تعزيز الكفاءة التشغيلية، تنوع المنتجات، خفض معدلات التركيز، ومواجهة الممارسات الاحتكارية، مع الدعوة إلى تعزيز التعاون والشراكات المصرفية الإقليمية.

الكلمات المفتاحية: نموذج Panzar-Rosse: H-statistic، المنافسة المصرفية، المنافسة الاحتكارية، الاحتكار، التركيز المصرفية، Panel Data Analysis، السوق المصرفية الأردني، السوق المصرفية القطرية.

Abstract:

In light of global economic transformations and the increasing freedom of capital and investment flows, competitiveness has become one of the central concepts in evaluating the performance of sectors—especially the banking sector, which constitutes a fundamental pillar of development in developing countries. Accordingly, this study primarily aims to assess the competitive conditions in Arab banks, focusing on Jordan and Qatar during the period 2014–2023, by analyzing the determinants of profitability and banking concentration in both markets, based on a sample of 21 banks (including 9 Qatari banks).

The study adopted a comparative approach, utilizing the Panzar–Rosse model (H-statistic) in addition to relying on panel data, which were estimated using the Random Effects Model (REM) and the Fixed Effects Model (FEM). Multiple statistical tests were applied to examine the suitability and analyze the data.

The results showed that Jordanian banks operate in a market characterized by moderate monopolistic competition ($H = 0.28$), while their Qatari counterparts operate in a monopolistic market ($H = -0.47$). It was also found that banking concentration levels are high in Jordan and even higher in Qatar. In terms of profitability, Jordanian banks performed better due to lower costs and operational efficiency, whereas Qatari banks relied more on financial efficiency and banking expertise. Moreover, the impact of bank size on profitability was negative in Qatar, while concentration ratios (assets and loans) were key determinants of profitability in Jordan.

Regarding the determinants of banking concentration, the study found that the market structure represents the most significant factor in both markets, with a strong correlation between all components of concentration in Qatar—reflecting an actual monopoly by a few large banks. Fixed capital costs also emerged as an important determinant of banking concentration in Qatar, highlighting the significance of capital investments for Qatari banks.

Based on the findings, the study concluded with a set of recommendations, most notably: cost control, enhancing operational efficiency, product diversification, reducing concentration levels, combating monopolistic practices, and encouraging regional banking cooperation and partnerships.

Keywords: Panzar–Rosse Model: H-statistic, Banking Competitiveness, Monopolistic Competition, Monopoly, Banking Concentration, Panel Data Analysis, Jordanian Banking Market, Qatari Banking Market.

الإطار العام للدراسة

1. مقدمة عامة؛

2. مشكلة الدراسة؛

3. فرضيات الدراسة؛

4. أهداف الدراسة؛

5. أهمية الدراسة؛

6. حدود الدراسة؛

7. التعريفات الإجرائية؛

8. منهج الدراسة؛

9. نموذج الدراسة؛

10. هيكل الدراسة.

1. مقدمة عامة:

ترافقنا مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، اتجهت معظم الدول نحو تحرير قطاعاتها الاقتصادية بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي، تماشياً مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي وكذا العولمة، محدثة بذلك نمواً ملحوظاً في الحاجة الماسة للدول الأقل تطوراً وافتتاحاً إلى مراجعة كافة البنية الهيكلية لقطاعاتها المالية، وأسواق رأس المال، مما يتبع لها فرصاً أكبر للاندماج في الاقتصاد العالمي و يؤثر بشكل إيجابي على مسارها و واقعها التنموي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هذه التحولات العالمية، التي انعكست على سياساتها الاقتصادية، مما جعلها تسعى إلى تطوير قطاعاتها المصرفية في إطار برامج إصلاح اقتصادي شامل، سعياً منها لرفع كفاءة هذه القطاعات، وتعزيز استقطابها وجاذبيتها للاستثمارات المحلية والأجنبية خصوصاً.

وقد شكل هذا التحول التدريجي إلى اقتصاديات السوق الحرّ، من خلال التخفيف من العرقليل ورفع القيود عن التجارة الخارجية، وتحرير الأنظمة المالية، شكل خطوة محورية في إطار تعزيز حرية انتساب السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول، مما أدى إلى افتتاح واندماج الأسواق العالمية وفقاً للمعايير الدولية المعهول بها، والتي تسهم في خلق بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، التي من شأنها خلق قنوات استثمارية وتمويلية ومعالجة مشاكل نقص الموارد المالية لبعض الدول.

جاء هذا التحرير في إطار الالتزامات التي أبرمتها الدول العربية ضمن شراكات واتفاقيات متعددة الأطراف، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقيات ثنائية وإقليمية، والتي دعت إلى رفع القيود أمام دخول المؤسسات المصرفية الأجنبية، وتمكينها من العمل داخل الأسواق المحلية ضمن بيئة تنافسية عادلة. وقد كان لهذا الانفتاح إسهام كبير في خلق تحولات ملحوظة في هيكل السوق المصري العربي، حيث تغيرت طبيعة المنافسة من نمط تقليدي محدود بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، إلى بيئة أكثر افتتاحاً وتنوعاً بتنوع الفاعلين والناشطين فيها. وتكون بذلك هذه الدول، قد توجهت نحو فتح أسواقها المصرفية المحلية أمام المنافسة الأجنبية وذلك على مستويين، الأول منها مرتبط بمنح بعض البنوك الأجنبية ومواردي الخدمات المالية بالتوارد في الأسواق المحلية، وذلك في إطار جهودها لزيادة المنافسة في السوق وتحرير الاقتصاد. أما المستوى الثاني فهو متعلق بالتعهدات المبرمة بهدف تحرير القطاعات المصرفية والمالية أمام المنافسة الأجنبية، من خلال إبرام اتفاقيات الدولية كالانضمام لمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهذا من شأنه السماح لمواردي الخدمات - بما في ذلك المصرفية والمالية - من الدول الموقعة على الاتفاقية بالتوارد في الأسواق المحلية، وبدون عرقليل أو قيود تذكر.

غير أن مدى نجاح سياسة الانفتاح في تعزيز الوضع التنافسي يختلف من دولة عربية إلى أخرى، نتيجة اختلاف البنية الاقتصادية للدول، ومستويات ومؤسسات الإشراف المصرفى، إضافة إلى اختلاف درجة الانفتاح كذلك. فعلى سبيل المثال، اعتمدت دولة قطر نجاحاً أكثر انفتاحاً وريادة، سمح بإعطاء تراخيص عمل للعديد من المصارف الأجنبية للاندماج في السوق المصرى القطرى، ضمن بيئة تنظيمية مزنة ومتطرفة، وهذا ما أدى إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة وتوسيع الخيارات المتاحة للعملاء. الأردن بدوره سعى لدمج اقتصاده المحلي بالأسواق الإقليمية والعالمية، فكانت البداية بالتحرر المالي والمصرفي، بالإضافة إلى مراجعة القوانين والأنظمة المعهود بها، وتم سن بعض القوانين المستحدثة، بهدف تحسين البنية التحتية وجعلها قادرة على استيعاب عصر العولمة، والانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على واقع الاقتصاد الأردني، لكن رغم اخراطه في عملية التحرير المصرى، إلا أنه حافظ على درجة من الحذر التنظيمى، نتيجة خصوصية هيكل السوق المصرى الأردني، الأمر الذى جعل بيئة المنافسة فيه أكثر تحفظاً مقارنة بنظيرتها.

إن هذا الانفتاح لا يخلو من التحديات، سيما في الدول التي تعاني مؤسساتها من ضعف في الأطر الرقابية والتشريعية والتنظيمية، وبالتالي فإن تواجد الاستثمارات والبنوك الأجنبية في الأسواق المحلية كفيل أحياناً بممارسة ضغوط تنافسية مفرطة أو احتكارية، من شأنها إضعاف قدرة البنوك المحلية على مواجهة هذه التحديات التنافسية. خصوصاً وأن البنوك الأجنبية غالباً ما تعتمد على استراتيجيات تخضع لمصالح بلدانها الأم، ما قد يلزمه على الانسحاب من السوق خلال الأزمات الاقتصادية أو المالية، مما يهدد استقرار وسلامة الجهاز المصرفي في الدول المضيفة.

لذلك، فإن دراسة وتقييم الظروف التنافسية في الأسواق المصرفية العربية تكتسي أهمية خاصة، إذ أنها تتيح لنا فرصة تقييم الأثر الفعلى لانفتاح الأسواق أمام البنوك الأجنبية، ومدى تحقيق سياسة الانفتاح للأهداف المرجوة. وهنا تبرز أهمية استخدام أدوات تحليل كمية مثل نموذج Panzar-Rosse، الذي يوفر إطاراً علمياً يساعد في تصنيف طبيعة السوق المصرفي بين المنافسة الكاملة، المنافسة الاحتكارية، أو الاحتكار، من خلال تحليل العلاقة بين الإيرادات والتكاليف في البنوك، حيث. ومن خلال تطبيق هذا النموذج على حالتي الأردن وقطر، يمكن فهم الفروقات في البيئة التنافسية بين هاتين الدولتين، بما يسهم في تقديم مؤشرات دقيقة تدعم رسم السياسات المصرفية على أساس علمية مدرروسة.

2. مشكلة الدراسة:

تميز واقع النظام المصرفي العربي عموماً - في مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي - بالتدخل المفرط من الحكومات المتعاقبة في النظام المصرفي، مما أدى بدوره إلى إحداث خلل هيكلـي في القطاعات الاقتصادية كـكل، بالإضافة إلى ضعـف إمكانـات وقدـرات عـدد من البنـوك، وقد انعـكس ذلك عـلى نوعـية الخـدمات المـالية والمـصرفـية المـقدمة، وتعـثر بعضـها مـالـياً، إذ لم يـعطـ هذا التـدخل وتـلك الحـماـية من الـدولـة الحـافـزـ لـبنـوكـ العـربـية لـتـطـلـرـ إـمـكـانـاتـهاـ وـقـدـراتـهاـ بـشـكـلـ يـؤـهـلـهاـ لـمـواجهـهـ أـيـةـ تـغـيـرـاتـ وـتـطـوـرـاتـ اـقـتـصـادـيـةـ وـمـالـيـةـ، كـتـحرـيرـ القـطـاعـ المـالـيـ الذـيـ جاءـ ضـمـنـ مـسـارـاتـ إـصـلاحـ اـقـتـصـادـيـ أـوـسـعـ، شـهـدـتـهـ مـعـظـمـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيةـ مـعـ تـفـاـوـتـ وـتـوـيـرـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ بـيـنـ الـدـوـلـ، فـالـأـرـدـنـ شـرـعـ بـتـطـيـقـهـ بـوـضـوـحـ مـنـذـ مـطـلـعـ التـسـعـيـنـاتـ مـنـ الـقـرـنـ السـابـقـ، ضـمـنـ بـرـنـامـجـ إـلـاصـلاحـ اـقـتـصـادـيـ الذـيـ أـطـلـقـ بـالـتـعـاـونـ مـعـ صـنـدـوقـ الـنـقـدـ الـدـوـلـيـ وـالـبـنـكـ الـدـوـلـيـ، أـمـاـ فـقـرـ فقدـ بـدـأـتـ عـمـلـيـةـ التـحـرـيرـ المـالـيـ بـشـكـلـ تـدـريـجيـ مـعـ نـهاـيـةـ التـسـعـيـنـاتـ، وـبـعـدـهاـ تـسـارـعـتـ الـوـتـيـرـةـ مـعـ بـدـايـاتـ الـأـلـفـيـةـ الـجـديـدـةـ.ـ فـيـ ظـلـ هـذـهـ الـظـرـوفـ وـاجـهـتـ الـبـنـوكـ وـعـظـمـ الـشـرـكـاتـ الـأـرـدـنـيـةـ وـالـقـطـرـيـةـ تـحـدـيـاتـ تـنـافـسـيـةـ جـديـدـةـ، اـزـدـادـتـ حـدـثـاـ مـعـ التـطـوـرـ الذـيـ شـهـدـهـ القـطـاعـ المـالـيـ وـالـمـصـرـيـ، كـالـخـدـمـاتـ إـلـكـتـرـوـنـيـةـ، وـارـتـقـاعـ مـسـتـوـيـ الـطـلـبـ عـلـيـهـاـ، وـالـذـيـ اـرـتـفـعـتـ مـعـهـ تـحـدـيـاتـ الـوـفـاءـ بـاـحـتـيـاجـاتـ الـسـوقـ الـمـتـرـاـيـدـةـ، مـنـ خـدـمـاتـ عـالـيـةـ الـجـودـةـ وـتـنـامـيـ الـطـلـبـ عـلـيـهـاـ خـصـوصـاـ فـيـ ظـلـ وـجـودـ بـنـوكـ وـمـؤـسـسـاتـ مـالـيـةـ أـجـنبـيـةـ، قـدـ تـفـيـ بـاـحـتـيـاجـاتـ الـسـوقـ بـكـفـاءـةـ عـالـيـةـ مـعـ تـحـقـيقـ أـعـلـىـ درـجـاتـ الرـضـاـ لـلـعـمـلـاءـ، مـاـ أـدـىـ إـلـىـ تـفـاقـمـ حـدـةـ الـمـشـكـلـةـ فـيـ اـقـتـصـادـ يـلـعـبـ الـقـطـاعـ المـصـرـيـ دـورـاـ بـارـزاـ فـيـهـ، بـوـصـفـهـ مـصـدـرـاـ أـسـاسـيـاـ يـفـيـ بـالـمـتـطلـبـاتـ الـتـمـوـيلـيـةـ لـاـسـتـشـمـارـاتـ الـشـرـكـاتـ، وـقـطـاعـ الـأـعـمـالـ بـشـكـلـ عـامـ.

انطلاقـاـ مـاـ سـبـقـ، يـمـكـنـ صـيـاغـةـ إـلـشـكـالـيـةـ الرـئـيـسـيـةـ لـهـذـهـ الـدـرـاسـةـ كـمـاـ يـلـيـ:

ما هو واقع الظروف التنافسية في البنوك الأردنية والقطرية؟

وـيـنـبـتـقـ عـنـ هـذـهـ إـلـشـكـالـيـةـ الـأـسـئـلـةـ الـفـرـعـيـةـ التـالـيـةـ:

1. هل هناك تأثير للمتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطرية؟
2. هل هناك تأثير للتراكـزـ المـصـرـيـ عـلـىـ رـحـيـةـ الـبـنـوكـ الـأـرـدـنـيـةـ وـالـقـطـرـيـةـ؟
3. ما هو هيكل السوق التنافسي الذي تنشط فيه البنوك الأردنية والقطرية؟
4. هل هناك فروقات ذات دلالة احصائية في واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية؟
5. هل هناك تأثير للتكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية؟

6. ما هي درجة الترّكز المصرفى في السوقين المصرفيين الأردنى والقطري؟ وهل هناك فروقات معنوية بين البلدين؟

7. هل هناك تأثير للعوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسب الترّكز المصرفى في السوقين المصرفيين الأردنى والقطري؟ وهل هناك فروقات معنوية بين البلدين؟

8. هل هناك تأثير لمكونات الترّكز المصرفى (الأصول، القروض والودائع) على بعضها البعض؟

3. فرضيات الدراسة:

في ضوء مراجعة أدبيات تنافسية البنوك، وتحقيقاً لأهداف الدراسة، ستقوم هذه الدراسة باختبار الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على رحمة البنك الأردنية والقطري.

2. يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للترّكز المصرفى على رحمة البنك الأردنية والقطري.

3. تنشط البنوك الأردنية والقطري في ظروف تميز بالمنافسة الاحتكارية.

4. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في واقع تنافسية البنك الأردنية والقطري.

5. يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتکاليف التي تتحملها البنك على واقع تنافسية البنك الأردنية والقطري.

6. هناك درجة متوسطة من الترّكز المصرفى في السوقين المصرفيين الأردنى والقطري، مع عدم وجود فروقات بين البلدين.

7. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسبة الترّكز المصرفى في القطاعين المصرفيين الأردنى والقطري، مع عدم وجود فروقات معنوية بين البلدين.

8. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مكونات الترّكز المصرفى في الأصول، القروض والودائع.

4. أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة المشار إليها، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل عام إلى تقييم واقع الظروف التنافسية في البنوك العربية باستخدام نموذج Panzar-Rosse مع التركيز على إجراء دراسة مقارنة بين الأردن وقطر، وبشيء من التفصيل يمكن إدراج أهداف الدراسة على النحو التالي:

1. التعرف على تأثير المتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
2. التعرف على تأثير التركيز المصرفى على ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
3. التعرف على محددات ربحية البنوك الأردنية والقطرية.
4. التعرف على هيكل السوق التنافسي السائد في السوقين المصرفيين الأردني والقطري.
5. التعرف على الفروق بين تنافسية البنوك الأردنية، والبنوك القطرية.
6. التعرف على تأثير التكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطرية.
7. التعرف على درجة التركيز المصرفى في السوق المصرفى الأردنى ونظيره القطرى.
8. التعرف على تأثير العوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسبة التركيز المصرفى في السوق المصرفى الأردنى ونظيره القطرى.
9. التعرف على محددات التركيز المصرفى في السوقين المصرفيين الأردني والقطري.
10. التعرف على تأثير مكونات التركيز المصرفى الثلاثة (الأصول، القروض والودائع) على بعضها البعض.
11. كمحصلة للأهداف السابقة الذكر، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل رئيسي إلى تحسين واقع الظروف التنافسية التي تنشط فيها البنوك العربية سيما الأردنية والقطرية، من خلال السعي إلى رفع ربحية البنوك في كلا البلدين وخفض نسب التركيز المصرفى.

5. أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية، مع المقارنة بين البنوك الأردنية والقطري، وهذا في ظل التطورات والمستجدات العديدة التي يشهدها العمل المصرفي، على جميع الأصعدة المحلية والعربية والعالمية، ومن هنا المنطلق فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من كونها تتعلق بقطاع هام في الاقتصاديات العربية - بما في ذلك الاقتصاديين الأردني والقطري -، وهو القطاع المصرفي، الذي تسعى الدراسة الحالية إلى تقييم تنافسيته والعوامل المؤثرة فيها، بغرض المساهمة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحسين أو الرفع من هذه القدرة من جهة، ولتعزيز مكانة القطاع المصرفي في الاقتصاد ككل من جهة ثانية، كما أن الفترة التي تغطيها الدراسة تعتبر مهمة في تطور القطاع (2014-2023) - حيث شهدت هذه الفترة ترسخاً لظاهر الانفتاح والتحرر المالي الذي شهدته الدول العربية، ونتيجة لهذه التطورات أصبح هناك توسيع هائل في العمليات المصرفية، وصارت البنوك متقاربة في أعمالها ونشاطاتها، ولذلك فإن إدارات البنوك أصبحت بحاجة ماسة إلى معرفة وضعها التنافسي، لسمك من اتخاذ إجراءات مناسبة للوصول إلى درجة عالية من التنافسية، ومواجهة التحديات التنافسية القائمة والمستجدة، بهدف تعزيز مكانة البنك في الصناعة المصرفية ككل لمواجهة المنافسة المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى تحسين الاقتصاد الوطني ككل ورفع قدرته التنافسية.

كما أن الدراسة الحالية تشكل إطاراً مرجعياً لتجهيز الدراسات المستقبلية، - سيما - أن عدد الدراسات المقارنة التي تطرقت لهذا الموضوع عربياً محدوداً نسبياً (في حدود علم الباحثة)، خصوصاً وأنه لم تتم المقارنة بين القطاعين المصرفيين الأردني والقطري بالتحديد على اعتبارهما شهداً العديد من التطورات خلال فترة الدراسة. وبذلك يمكن لهذه الدراسة توجيه الدراسات المستقبلية، نحو تناول مختلف الموضوعات ضمن الإطار العام للدراسة الحالية، في سبيل تعزيز المقدرة التنافسية للقطاع المصرفي، كما ويمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على الدول العربية وحتى النامية القريبة من الأردن وقطر، من حيث تركيبة الاقتصاد، أو المؤشرات الاقتصادية، أو هيكل وتطور الجهاز المالي، أو حتى من حيث المستوى المعيشي.

6. حدود الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة حدودا زمانية وأخرى مكانية وأخرى موضوعية، يمكن توضيحها فيما يلي:

1.6 الحدود الزمانية: تشمل الدراسة تحليلا للبيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك محل الدراسة، والتي تغطي الفترة 2014 إلى 2023.

2.6 الحدود المكانية: بدورها للدراسة حدود مكانية، تمثل في القطاعين المصرفيين العربين الأردني والقطري وبالضبط 21 بنكاً موزعة بواقع 12 بنكاً أردنياً و 9 بنوك قطريّة.

3.6 الحدود الموضوعية: تهدف الدراسة الحالية أساساً إلى تقييم واقع الظروف التنافسية في البنوك العربية بالاعتماد على نموذج $P-R$ دون غيره من النماذج المعدّة خصيصاً لذات الغرض، كما سيتم الاعتماد على الربحية كمتغير تابع على اعتباره مقياساً للتنافسية وهذا لا ينفي وجود مقاييس أخرى، كما سترى لاحقاً.

7. التعريفات الإجرائية:

فيما يلي أهم المصطلحات التي سيرد ذكرها ودراستها خصوصاً في الجانب التطبيقي:

1.7 نموذج Panzar-Rosse: H-statistic: هو نموذج اقتصادي يُستخدم لقياس درجة التنافس في الأسواق المصرفية، ويعتمد على إحصائية تُعرف بـ H -statistic، وهي مقياس كمّي يُستخدم لتحديد ما إذا كانت البنوك تعمل في بيئة احتكارية، منافسة احتكارية، أم منافسة تامة. النموذج طُور على يد John C. Panzar و James N. Rosse في منتصف الثمانينيات وبالضبط سنة 1987، ويعتمد على تحليل العلاقة بين إيرادات البنك والتكاليف المتغيرة لعوامل الإنتاج مثل الأجور وتكلفة رأس المال. تم تقدير النموذج عن طريق إجراء تحليل الخدار تكون فيه الإيرادات الكلية للبنك (Total Revenues) هي المتغير التابع، بينما تكون المدخلات الرئيسية (مثل تكلفة العمل، رأس المال، التمويل) هي المتغيرات المستقلة. إن هذا النموذج يستخدم على نطاق واسع في الدراسات الدولية لتقييم درجة التنافسية المصرفية تحديداً، ويعتمد على البيانات المالية للبنوك بصورة فردية (Bank-level Data)، كما يمكن تطبيقه على أسواق محلية أو للمقارنة بين عدة دول. إضافة إلى أنه لا يفترض معرفة مسبقة بعدد المنافسين أو هيكل السوق، بل يستنتج من البيانات المالية للبنوك مباشرة (Panzar & Rosse, 1987).

2.7 التنافسية المصرفية: "تشير إلى قدرة البنوك على العمل بكفاءة في بيئة سوقية مفتوحة، من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة بجودة عالية وأسعار تنافسية، مع الحفاظ على استقرارها المالي، وجذب العملاء، وتحقيق الأرباح، وذلك في ظل وجود مؤسسات مالية منافسة محلياً ودولياً" (Claessens & Luc, 2004). فالتنافسية المصرفية تعتبر مؤشراً على درجة السهولة التي تستطيع بها البنوك الجديدة دخول السوق، وممارسة أنشطتها بفاعلية في ظل وجود منافسة من البنوك القائمة التي تبين قدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التنظيمية والاقتصادية، كما أن ارتفاع درجة المنافسة يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتحفيض تكاليف الخدمات، وتوسيع نطاق الابتكار المالي.

3.7 المنافسة التامة: تعتبر أحد أشكال السوق المثالية في الاقتصاد الجزائري، "ففي سوق المنافسة التامة، هناك عدد كبير من المستهلكين الصغار الذين يبيعون منتجات متماثلة، ولا يستطيع أي منهم التأثير على السعر السائد في السوق، فالسعر يُحدد فقط من خلال تفاعل العرض والطلب، وكل منشأة تعتبر أن السعر مفروض عليها." (Samuelson & Nordhaus, 2010) وأهم الخصائص التي تميز بها سوق المنافسة التامة:

1. **وجود عدد كبير من البائعين والمشترين:** بحيث لا يمكن لأي طرف التحكم أو التأثير في السعر.
 2. **تجانس السلعة:** كل المنتجات تكون متشابهة ومتطابقة من حيث الجودة أو الخصائص من وجهة نظر المستهلك، وبالتالي فالمنافسة تكون على السعر فقط.
 3. **حرية الدخول والخروج من السوق:** بحيث لا يوجد أي نوع من الحواجز أو القيود القانونية أو المالية.
 4. **شفافية المعلومات:** لجميع الفاعلين في السوق المعلومات الكاملة حول الأسعار والتكاليف.
 5. **سعر السوق محدد مسبقاً:** حيث أن كل شركة تتلقى السعر كما هو، وليس لديها القدرة على تغييره.
- 4.7 المنافسة الاحتكارية:** "تصف المنافسة الاحتكارية هيكلًّا للسوق أين تبيع العديد من الشركات منتجات متشابهة ولكن غير متماثلة تماماً، حيث أن كل شركة تمتلك درجة صغيرة من الاحتكار بسبب تميز المنتج، لكنها في الوقت ذاته تواجه منافسة من شركات أخرى تقدم بدائل قريبة" (Samuelson & Nordhaus, 2010)، فالمنافسة الاحتكارية تجمع بين خصائص المنافسة التامة والاحتكار، مما يعني أن لكل شركة درجة معينة من السيطرة على السعر بسبب تميز منتجها.

5.7 الاحتياط: "هو هيكل سوقي توجد فيه شركة واحدة فقط توفر منتجًا لا يحتوي على بدائل قريبة، وتكون هذه الشركة قادرة على التحكم في السعر نظرًا لأنعدام المنافسة". (Mankiw, 2021, p. 16). وينشأ هذا الوضع نتيجة الحاجز أو العرقليل التي تمنع الشركات الأخرى من دخول السوق.

6. الترکز المصرفي: يشير إلى: " مدى سيطرة عدد محدود من البنوك - ثلاثة أو خمسة بنوك - على حصة كبيرة من الأصول أو الودائع أو القروض في النظام المصرفي داخل بلد معين" (Beck, Demirgüç-Kunt, & Levine, 2006). ويعتبر أحد أهم المؤشرات المعدة خصيصاً لفهم طبيعة المنافسة في القطاع المصرفي، فهو يُستخدم لقياس مدى وجود منافسة أو احتكار.

7. الربحية: تشير الربحية في البنوك إلى: " مدى قدرة البنك على خلق الأرباح مقارنة بمصاريفه والتكاليف الأخرى ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة" (Athanasoglou, Brissimis, & Delis, 2008)، ويتم قياسها عموماً بالاعتماد على عدة مؤشرات مالية أهمها العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش القائدة الصافي (NIM). وتعد الربحية مرآة عاكسة لمدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بجذب تحقيق الأرباح، كما تُعد كذلك مؤشراً هاماً على الاستقرار المالي وحاذبية البنك للمستثمرين.

8. منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على اشكالية الدراسة والأسئلة المطروحة، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي. كما أنه من الناحية الشكلية سيتم الاعتماد على منهجية (IMRAD) في إخراج هذه الأطروحة ككل، أما في توثيق المراجع فقد تم تبني طريقة (APA) في ذلك. وبغرض الإمام بمحختلف الجوانب المتضمنة في هذه الدراسة، فقد تم جمع البيانات من مختلف المصادر سيما الثانوية منها، على اعتبار أن الجانب النظري اعتمد على الكتب والرسائل الجامعية والمقالات المتنوعة، أما الجانب التطبيقي والمبني أساساً على التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة القياسية، فسيتم الاعتماد على التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك محل الدراسة، وتقارير البنوك المركزية في البلدين محل الدراسة كذلك، بالإضافة إلى البعض من تقارير بورصة عمان وقطر، مع الاعتماد على المنهج المقارن في هذا السياق.

٩. نموذج الدراسة:

ترتكز الدراسة الحالية أساساً على نموذج Panzar-Rosse ودالة مرونته الإحصائية H -statistic على اعتباره من أهم النماذج المعدة خصيصاً لتقدير السوق التنافسي، كما تم الاعتماد على عدد من النماذج القياسية لتحقيق أهداف الدراسة، وهي باختصار على النحو التالي:

$$\ln IA_{i,t} = \alpha + \beta_1 \ln FC_{i,t} + \beta_2 \ln WC_{i,t} + \beta_3 \ln CC_{i,t} + \eta_2 \ln S_{i,t} + \eta_2 \ln Age_{i,t} + \eta_3 \ln CR_{3,t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \quad (1)$$

$$CR_{3,t} = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + CR_{3,i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots \quad (3)$$

10. هيكل الدراسة:

تحتم الدراسة الحالية بتحليل وتقدير الظروف التنافسية التي تنشط فيها البنوك العربية مع التركيز على دراسة حالة البنوك الأردنية، ومقارنتها بالبنوك القطرية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي من شأنها أن تؤثر على هذه التنافسية، وذلك في خمسة فصول، يتقدمها الإطار العام لهذه الدراسة من خلال: مشكلة الدراسة، وفرضياتها، وأهدافها، وأهميتها، حدودها والتعرifات الإجرائية الخاصة بأهم المتغيرات والمصطلحات، بالإضافة إلى منهجية الدراسة وهيكلها.

في حين يتناول **الفصل الأول**، الإطار النظري لهذه الدراسة، إذ يتطرق إلى المفاهيم الخاصة بالتنافسية ومستوياتها وأهم المقاييس المستخدمة في قياسها بالإضافة إلى محدوداتها وأشكال المنافسة، كما سيتم التطرق كذلك إلى التنافسية المصرفية بمختلف مفاهيمها، ونماذج قياس التنافسية، كما سيتناول الفصل الثاني كذلك، تطور الجهازين المصرفيين الأردني والقطري على اعتبارهما محلاً لهذه الدراسة، وسيتم التركيز على أهم المؤشرات النقدية والمصرفية للجهازين خلال الفترة 2014 إلى 2023.

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سيما التي اعتمدت على نموذج Panzar-Rosse، وقد تم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات في الدول المتقدمة وأخرى في الدول النامية

وأخرى في الدول العربية مع التركيز على تلك الدراسات التي مست السوقين المصرفيين الأردني والقطري. إضافةً إلى أهم ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها.

وخصص **الفصل الثالث** لمنهجية الدراسة، من خلال التعريف بعينة الدراسة، وبيانات الدراسة وطرق جمعها، ومتغيرات الدراسة، إضافةً إلى النماذج المستخدمة لاختبار الفرضيات والأساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في التحليل.

أما **الفصل الرابع** فقد أتي بعرض وتحليل مفصل للنتائج المتوصل إليها بعد عملية تحليل النماذج والبيانات إحصائياً، إضافةً إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

ليتم بعدها إعطاء ملخص شامل للنتائج التي توصلت إليها الدراسة مع تفسيرها، وأبرز الاستنتاجات والتوصيات المقترحة وأهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة، كل هذا تضمنه **الفصل الخامس** والأخير من هذه الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة؛

2.1 الإطار النظري للتنافسية والتنافسية المصرفية؛

3.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي الأردني؛

4.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي القطري؛

5.1 خاتمة الفصل الأول.

1.1 مقدمة:

تَسْتَسْمِيُّ الْبَيْئَةُ الْاِقْتَصَادِيَّةُ الْحَدِيثَةُ بِمُتَغَيِّرَاتِهَا الْغَيْرِ مُسْتَقْرَةٍ، نَتْيَاجَةُ ظُرُوفِ الْمَنَافِسَةِ الْمُتَزَادَةِ وَكَذَا التَّطْوِيرِ التَّكْنُولُوْجِيِّيِّ الْمُعْتَبَرِ فِي مُخْتَلِفِ الْقَطَاعَاتِ، مَا يَحْتَمُ عَلَيْهَا -بِمَا فِي ذَلِكَ الْقَطَاعِ الْمَصْرِيِّ- السُّعْيُ الْمُتَوَالِ بِمَدْفَعَةِ موَافِكَةِ هَذِهِ التَّطْوِيرَاتِ، وَكَذَا الْبَحْثُ عَنْ مَزاِيَا تَنَافِسِيَّةِ تَمْكِنَهَا مِنِ الْاسْتِمْرَارِ وَالْحَفَاظِ عَلَى حَصْتِهَا السُّوقِيَّةِ. فَمَوْضِيَّةُ تَحْلِيلِ التَّنَافِسِيَّةِ يَعْدُّ مِنَ الْمَوْضِيَّعِ الْمُحْوَرِيِّ فِي الْأَدِبِيَّاتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ، مَا لَهُ مِنْ دُورٍ فَاعِلٍ فِي تَقْيِيمِ أَدَاءِ الْأَسْوَاقِ، وَمَدْيَ كَفَاءَةِ عَمَلِهَا فِي تَخْصِيصِ الْمَوَارِدِ وَتَحْقِيقِ الْاسْتِقْرَارِ وَالنَّمْوِ الْاِقْتَصَادِيِّ. وَيَكْتَسِبُ هَذَا الْمَفْهُومُ أَهْمَيَّةً خَاصَّةً فِي الْقَطَاعِ الْمَصْرِيِّ، نَظَرًا لِدُورِهِ الْحَيُّوِيِّ فِي الْوَسَاطَةِ الْمَالِيَّةِ وَتَمْوِيلِ الْأَنْشِطَةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَتَأْثِيرِهِ الْمُبَاشِرِ فِي الْاسْتِقْرَارِ الْمَالِيِّ وَالْنَّقْدِيِّ.

إِنَّ هَذَا الْفَصْلَ يَهْدِي إِلَى بَنَاءِ الإِطَارِ النَّظَريِّ الَّذِي تَسْتَنِدُ إِلَيْهِ الْدِرَاسَةُ، مِنْ خَلَالِ اسْتِعْرَاضِ الْمَفَاهِيمِ الْأَسَاسِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْتَّنَافِسِيَّةِ، وَأَشْكَالِهَا، وَمَسْتَوِيَّاهَا، إِضَافَةً إِلَى التَّنَافِسِيَّةِ الْمَصْرِفِيَّةِ بِاعتِبَارِهَا نُمَطًا خَاصًا مِنَ التَّنَافِسِ فِي قَطَاعٍ يَتَمْيِزُ بِخَصْصِيَّاتٍ هِيَكِلِيَّةٍ وَتَنْظِيمِيَّةٍ. كَمَا يَتَنَوَّلُ كَذَلِكَ أَبْرَزَ النَّمَاذِجِ الْمُسْتَخَدِمَةِ فِي قِيَاسِ دَرْجَةِ الْمَنَافِسَةِ، وَخَاصَّةً نَمُوذِجُ R-P الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَهْمَ الْأَسَالِيبِ غَيْرِ الْهِيَكِلِيَّةِ الْمُعَتمَدَةِ فِي هَذَا السِّيَاقِ. بِإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ سَيَتَمُّ التَّطْرُقُ إِلَى طَبِيعَةِ هِيَكْلِ السَّوقِ التَّنَافِسيِّ بِدَءُّا بِالْمَنَافِسَةِ التَّامَّةِ، مَرُورًا بِالْمَنَافِسَةِ الْاِحْتِكَارِيَّةِ، وَصَوْلًا إِلَى الْاِحْتِكَارِ، مَعَ إِبْرَازِ خَصَائِصِ كُلِّ شَكْلٍ وَتَأْثِيرِهِ عَلَى السُّلُوكِ التَّسْعِيرِيِّ وَالْأَدَاءِ الْاِقْتَصَادِيِّ لِلْمُؤْسِسَاتِ.

أَمَّا فِي الْجَزْئَيْنِ الثَّانِيِّ وَالثَّالِثِ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ، فَسَيَتَمُّ تَسْلِيْطُ الضَّوْءِ عَلَى تَطْوِيرَاتِ الْقَطَاعِ الْمَصْرِيِّ فِي الْأَرْدَنِ وَقَطْرَ -عَلَى اعْتِبَارِهِمَا مَحَلًا لِهَذِهِ الْدِرَاسَةِ-، مِنْ خَلَالِ اسْتِعْرَاضِ الْهِيَكْلِ الْعَامِ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَالْبَنُوكِ النَّاْشِطَةِ فِي السُّوقَيْنِ الْمَصْرِفيِّيْنِ، وَمَدْيَ تَطْوِيرِ الْخَدِيْمَاتِ الْمَصْرِفِيَّةِ، إِضَافَةً إِلَى تَحْلِيلِ أَهْمَ الْمَؤَشِّرَاتِ الْمَالِيَّةِ وَالْمَصْرِفِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ، كَتَطْوِيرِ الْمَوْجُودَاتِ وَالْقَرْوَضِ وَالْوَدَاعِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَؤَشِّرَاتِ الَّتِي تُمْكِنُ مِنْ تَقْيِيمِ الْوَضْعِ التَّنَافِسيِّ الْفَعْلِيِّ دَاخِلِ هَذِيْنِ السُّوقَيْنِ.

وَبِذَلِكَ، يُوْفِرُ هَذَا الْفَصْلُ الْإِطَارَ النَّظَريِّ وَالْتَّحْلِيلِيِّ الْلَّازِمَ لِفَهْمِ الْخَلْفِيَّةِ الْعَلْمِيَّةِ لِلْدِرَاسَةِ، وَتَحْدِيدِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِتَحْلِيلِ دَرْجَةِ التَّنَافِسِ فِي الْقَطَاعِ الْمَصْرِيِّ لِكُلِّ مِنِ الْأَرْدَنِ وَقَطْرَ، وَصَوْلًا إِلَى اِخْتِبَارِ الْفَرَضِيَّاتِ الْمَيَادِيَّةِ فِي الْفَصَولِ التَّالِيَّةِ.

2.1 الإطار النظري للتنافسية والتنافسية المصرفية:

يرى (Culahovic, 2006, p. 150) أن مفهوم التنافسية بُرِزَ في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أن ازدهاره كان نوعاً متأخراً نسبياً، ويعزى ذلك إلى التطورات المتسارعة التي كانت ناتجاً للعولمة ونحوها الافتتاح والتحرر المالي، علاوة على التكتلات الإقليمية والدولية، وكذا انتشار سياسة الاندماج بين مختلف الشركات والمؤسسات العالمية ما أدى إلى ارتفاع المنافسة فيما بينها، وقد ساهم في ذلك أيضاً التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وتنامي الطلب العالمي عليها، واعتبارها عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج ما ساهم في تحفيز النمو الاقتصادي. كما اعتبر التركيز على دور المنافسة في خلق التميز عاملاً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية، وهذا يشكل القضية الأكثر حساسية التي تواجه الشركات والمنظمات على جميع الأصعدة لأهميتها في رفع مستوى ما تقدمه من سلع وخدمات تتوافق وواقع الطلب في الأسواق المحلية والعالمية (Stimson, Stough, & Roberts, 2006, p. 33).

وعليه يتناول الجزء التالي من هذا الفصل مفهوم التنافسية بشكل عام ومستوياتها وطرق قياسها ومحدداتها إضافة إلى التنافسية المصرفية وأشكال المنافسة المختلفة، وأهم نماذج قياسها.

1.2.1 عموميات حول التنافسية:

في سياق التعرف على أهم المصطلحات الواردة في هذه الدراسة، يتناول هذا الجزء من الدراسة المفاهيم الأساسية حول التنافسية كما يلي:

1. مفهوم التنافسية:

تعرف التنافسية على أنها: "قدرة المؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح في الأسواق المفتوحة" (رضوان، 2011، صفحة 21)، وعرفها النجّار على أنها: "القدرة على الصمود أمام المنافسين بعرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسيع وابتكار وتجدد. كما أضاف النجّار كذلك أن الشركات ورجال الأعمال يسعون بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري نظراً لاستمرار تأثير التغيرات العالمية والمحليّة" (النجّار، 2000، صفحة 11).

أمّا رئيس لجنة التنافسية الصناعية بالولايات المتحدة فقد عرف تنافسية الأمة على أنّها: "مدى قدرة أمة أو بلد ما في ظل ظروف حرة وعادلة للسوق، على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق الدوليّة وفي الوقت ذاته تحسين مستويات الدخل الحقيقى لمواطنيها" (United-Nations, 2001, p. 5).

وبالتالي فالتنافسية تعكس قدرة المؤسسة على النجاح والتفوق وتحقيق أهدافها، على حساب المؤسسات المنافسة الأخرى في نفس الصناعة.

2. مستويات التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف مستوى التحليل والدراسة، وهذا الأخير ثالث مستويات رئيسية (Budiwibowo, Trigunarsyah, Abidin, & Soeparto, 2009, p. 56) أو الأمة، مستوى الصناعة أو القطاع وأخيراً مستوى المنظمة أو الشركة.

فعلى مستوى الدولة، عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التنافسية على أنّها: "المدى الذي تنتجه الدولة من خلاله في ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقى لأفرادها في الأجل الطويل" (ناصر الدين، 2018، صفحة 132). أي أنّها الأداء التجارى للبلد في السوق الدولية الذي من شأنه تحسين مستوى المعيشة لشعبه من خلال زيادة الدخل. وتحمّل تناصصية الأمم حول أهداف التنمية البشرية والنمو وتحسين نوعية الحياة.

ويتم تعريف القدرة التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع¹ على: "أنّها مدى قدرة قطاع الأعمال على:

- ✓ إشباع حاجات ومتطلبات العملاء من مجموعة مناسبة من خصائص (المنتج - الخدمة) مثل: السعر، والجودة والابتكار؛
- ✓ إشباع احتياجات الميئات المكونة لها، على سبيل المثال: العمال من حيث الأجر، وضمان أمان مكان العمل، التدريب وفرص عمل ثابتة؛
- ✓ تقديم عروض جذابة بالنسبة للعائد على الاستثمار وإمكانات النمو.

¹ يقصد بالقطاع مجموع المؤسسات التي تعمل في مجال واحد والتي تتميز بامكانية إحلال منتج المؤسسة الواحدة بمنتجات المؤسسات الأخرى في حالة تباين الأسعار.

أمّا على مستوى الشركة، فيرتبط مفهوم التنافسية أو القدرة التنافسية بطبيعة العلاقة بين أداء السوق والإنتاجية المرتفعة التي تشكل مفتاح النجاح، ويعتبر المدف الأساسي للشركة في ظل هذا الوضع التنافسي بعد ضمان البقاء، هو خلق خيارات جديدة للنمو مما يخلق قيمة للمساهمين.

"ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصهً للخروج من محدودية السوق الصغيرة إلى رحابة السوق العالمي" (المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، 2002، صفحة 29).

3. قياس التنافسية:

هناك العديد من المقاييس المستخدمة في قياس القدرة التنافسية (تنافسية) للشركة أو المنشأة، والتي استخدمت في الدراسات السابقة للاستدلال على التنافسية بمحفل مختلف مستوياتها السابقة الذكر، ومن أهم هذه المقاييس ما يلي:

✓ مقياس الربحية:

تعتبر الربحية ومعدلات نموها خلال فترة زمنية معينة من أهم المؤشرات على القدرة التنافسية للشركة، ذلك أن تحقيق معدلات ربحية عالية دليل واضح على المقدرة التي تكتسبها هذه الشركة، والتي تمكّنها من الصمود أمام منافسيها والحفاظ على مكانتها في سوق الصناعة المتنمية إليه. ويرى (الصمامدي، زريقات، و بن شايب، 2013، صفحة 99): "أن قدرة الشركة على تحقيق الربح تدلّ على مدى قدرتها على بناء قدرتها التنافسية من خلال المفاضلة بين التكلفة الأقل والتميز في جودة منتجاتها".

✓ تكلفة الصنع:

إن تكلفة الصنع في شركة ما قياساً بالشركات المنافسة في نفس الصناعة، تعتبر مقياساً لتنافسيتها، حيث أن ارتفاع التكلفة مقارنة بمنافسيها يدل على أن الشركة لديها مشكلة في قدرتها التنافسية ويفسر ذلك بعدها أسباب منها انخفاض إنتاجيتها أو ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج أو لكلا السببين معاً (Manzini & Gridley, 2006).

✓ معدل الإنتاجية الكلية:

يعتبر هذا المعدل مؤشراً على درجة فاعلية الشركة، وهو يمكن الشركة من قياس قدرتها التنافسية بمقارنة معدلات إنتاجيتها الكلية مع معدلات منافسيها في ذات القطاع. كما تعتبر مؤشراً كذلك على قدرة استخدام الشركة لموجوداتها بفاعلية وهذا ما لا يتحقق إلا بارتفاع مستوى الطلب الكلي على منتجاتها التي تلبي احتياجات العملاء، ولا يتحقق ذلك في سوق تتسم بالمنافسة إلا بارتفاع الحصة السوقية التي تتمكن المؤسسة من خلالها الوصول إلى نقطة اقتصاديّات الحجم الكبير (Economics of scale) التي تتحقق عندما تكون التكاليف الكلية أقل ما يمكن.

✓ الحصة السوقية:

كلما كانت حصة الشركة من السوق الذي تنتهي إليه أكبر، كلما ازدادت ربحيتها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى (Johnson, Scholes, & Whittington, 2008)، وتعتبر الحصة السوقية التي تستحوذ عليها الشركة انعكاساً لمدى جاذبية المنتجات التي تطرحها هذه الشركة في السوق. كما أنّ مقارنة الحصة السوقية للشركة مع منافسيها تدفعها لتحسين أدائها والتقدم للأمام وإجراء هذا النوع من المقارنة يساعد الشركات على اتخاذ ما يلزم لتعزيز قدرتها التنافسية لأجل التفوق على الآخرين (Porter, 1990, p. 210).

من خلال ما سبق يتبيّن أنّ القدرة التنافسية لشركة ما لها ارتباط وثيق بالبيئة الذي تنشط فيه، وعليه حتى تتمكن الشركة من تعزيز قدرتها على المنافسة يجب عليها الانتباه جيداً للبيئة المحيطة بكافة متغيراتها والتصرف معها بذكاء، مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تعزز هذه القدرة، وهذا ما يضمن لها النمو والاستمرارية.

2.2.1 عموميات حول هيكل السوق:

إنّ هيكل السوق التنافسي يختلف حسب الخصائص السائدة فيه، ويتحذّذ بذلك العديد من الأشكال، وقبل الخوض في مختلف هذه التركيبات نتعرّف فيما يلي على مفهوم ومحددات هيكل السوق:

1. مفهوم هيكل السوق:

إنّ عملية تحلييل هيكل السوق تهدف إلى تحديد شكل المنافسة الممارس بين مختلف الأعضاء الناشطة داخل السوق (Angelier, 1993, p. 65)، فهو يشير إلى: "الظروف البيئية التي تعمل في ظلها المنشآت التي

تنتمي إلى الصناعة والتي يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على سلوك هذه المنشآت ومن ثم أدائها في المستقبل" (بالمخرمة، 1994، صفحة 41)، كما عرّف الاقتصادي Bain هيكل الصناعة بأنه: "تلك الخصائص التي تنظم الصناعة والتي تترك تأثيراً استراتيجياً على طبيعة المنافسة والتسعير داخل تلك الصناعة" (سنوسى و محبوب، 2020، صفحة 106).

أما هيكل السوق المصري فيمكن تعريفه على أنه: "توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد، الموقع، الحجم وهذا يؤدي إلى القول بأن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر في أداء المصرف من حيث كمية وكفاءة الخدمة المقدمة" (العام و غوفي، 2019، صفحة 394).

فهيكل السوق يشير إلى طبيعة ودرجة المنافسة في سوق السلع والخدمات، ويتم تحديد هيكل السوق لكل من سوق السلع والخدمات من خلال طبيعة المنافسة السائدة في سوق معينة.

هناك عدد من العوامل التي تحدد هيكل السوق لسلعة معينة:

- ✓ عدد وطبيعة البائعين؛
- ✓ عدد وطبيعة المشترين؛
- ✓ طبيعة المنتج؛
- ✓ شروط الدخول والخروج من السوق، بحيث تعتمد شروط دخول الشركات وخروجها من السوق على الربحية أو الخسارة في سوق معين؛
- ✓ اقتصاديات الحجم: فالشركات التي تحقق اقتصاديات الحجم الكبيرة في الإنتاج تنمو بشكل كبير مقارنة بالشركات الأخرى في الصناعة.

2. محددات هيكل السوق: لميكل السوق عدة محددات، أهمها:

- ✓ تركز السوق: إن تركز السوق أو تركز الصناعة يشير إلى: "مدى تركز عملية إنتاج سلعة أو خدمة معينة في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المنشآت داخل الصناعة" (كلارك، 1994، صفحة 29)، فقياس تركز السوق يهتم بكل صناعة أو سوق على حدٍ، بالإضافة إلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، فكلّما قلّ عدد المنشآت المنتجة للسلعة أو الخدمة أو زاد التباين بين

حصصها في السوق، كلّما كان السوق أكثر ترّكزاً والعكس صحيح. ولقياس ترّكز السوق أهمية معتبرة لما له من أثر كبير على شدّة المنافسة داخل صناعة ما- غالباً ما يكون هذا التأثير سلبياً- (بوسنة، 2016، صفحة 6).

أمّا ترّكز السوق المصرفي فيشير إلى مدى ترّكز الأصول أو الودائع أو القروض أو حتى المدخلات والمخرجات لدى عدد معين من البنوك في صناعة مصرفيّة ما.

✓ **عوائق الدخول والخروج:** عرف الاقتصادي Bain عوائق الدخول على: "أها إلى أي حدّ وفي المدى الطويل يمكن للمنشأة القائمة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق الحدّ الأدنى لتكلفة الإنتاج وتوزيع الوحدة دون أن تغري منشآت جديدة بالدخول إلى الصناعة" (عطوي، 22 و 23 نوفمبر 2011، صفحة 37)، أما Stigler فعرفها بأنّها التكلفة الإضافية التي يجب أن تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق دون أن تتحملها المؤسسات الحالية في الأمد الطويل (مفتاح، جوان 2018، صفحة 240).

3.2.1 أشكال المنافسة:

وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية للمؤسسة، يتم تقسيم هياكل السوق التي تنشط فيها مختلف أنواع المؤسسات أو المنشآت إلى أربعة أنواع وفقاً لدرجة المنافسة: المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة، والاحتكار التام. وقد شكّلت مختلف هذه الأسواق أساس العديد من مواضيع الاقتصاد الصناعي.

1. المنافسة التامة: (Perfect competition)

وتسمّى كذلك المنافسة النقيّة (Pure competition) ويتميز هذا النوع من الأسواق بارتفاع عدد البائعين والمشترين وتوفّر البديل وتجانسها، وعدم إمكانية التأثير على مستوى السعر السائد في السوق لأنّه لا يوجد باعع معين يمثل قوّة كبيرة في السوق تكفي لتحديد سعر المنتج أو الخدمة. وعليه فإنّ من يحدّد السعر السائد في السوق هي قوى العرض والطلب، وأخيراً حرية الدخول والخروج من السوق وبدون قيود أو شرط Jain & Ohri, 2009, p. 210). إضافة إلى ذلك فإنّ المنتجين والمستهلكين في هذا النوع من الأسواق لديهم المعلومة كاملة حول السوق، كما يمكن للمؤسسات بيع أكبر قدر من الإنتاج كما يحلو لها بسعر السوق الحالي (بن الطاهر، 2021-2022، صفحة 19)، ذلك أنّ المؤسسة لا تختتم بسلوك منافسيها في تحديد كمية إنتاجها لأنّ سعر السوق كفيل بتوفير المعلومة كاملة حول المنافسين (Perloff, 2020, p. 493).

وعلى العموم فإن سوق المنافسة التامة تميز بالخصائص التالية: (إيتيم، 2006، صفحة 38، 39)

- ✓ تشابه كبير بين السلع التي تنتج وتباع في السوق.
 - ✓ وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين، وهذا يعني أن بائعا واحدا أو مشتريا واحدا ليس بمقدوره التأثير على سعر هذه السلعة لأن دوره وتأثيره في هذا السوق صغير جدا.
 - ✓ المعرفة التامة بأحوال السوق، فكل منتج ومستهلك له علم كامل بمستوى السعر في السوق وبالتالي لا يستطيع أي منتج البيع بسعر أعلى والمستهلك الشراء بسعر أقل لأن هذا ليس من مصلحة البائعين والمستهلكين.
 - ✓ حرية الدخول والخروج من وإلى السوق، أي عدم وجود عوائق الدخول أو الخروج من السوق، وقرار الدخول والخروج يعكس وبالدرجة الأولى إمكانية وجود أرباح عالية أو خسائر عالية، فعند وجود أرباح عالية سيحفز على دخول منتجين جدد إلى السوق، أما إذا كانت هناك خسارة عالية فإن بعض المنتجين يفضلون الخروج من السوق وتقليل خسائرهم.
- إن هذه الخصائص لسوق المنافسة التامة تجعل من الصعب التأثير على مستوى السعر وعلى الجميع قبول السعر السائد في السوق، وفي هذا النوع من هيئات السوق تكون جميع الشركات في صناعة ما متلقية للسعر، وهو ما يُعرف بـ (Price taker) فرفع الأسعار أو خفضها من قبل أي من المنتجين في السوق سيترتب عليه آثار سلبية قد تؤدي به إلى الخروج من السوق .

وإذا تم تحقيق أرباح غير عادية (مرتفعة)، فسوف تجذب شركات جديدة إلى الصناعة مما يتسبب في انخفاض الأسعار، أما إذا كانت الشركات تتckيد خسائر فسوف تترك الشركات الصناعة مما يتسبب في ارتفاع الأسعار. إن سمات المنافسة التامة أو الكاملة نادرة جدا في العالم الحقيقي، ومع ذلك، فإن المنافسة التامة تشكل نموذجا اقتصاديا مهما للمقارنة بين النماذج الأخرى. وكثيرا ما يقال إن الأسواق التنافسية تتمتع بالعديد من الفوائد التي تُنبع من هذا النموذج النظري.

*أمثلة على أسواق المنافسة التامة أو الكاملة (chandra, 2025):

في العالم الحقيقي، من الصعب العثور على أمثلة للصناعات التي تناسب جميع معايير "المعرفة الكاملة" و "المعلومات الكاملة". ومع ذلك، هناك بعض الأسواق التي تقترب من المنافسة التامة وهي:

✓ **أسواق الصرف الأجنبي:** هنا العملة كلها متجانسة، كما سيتمكن المتداولون من الوصول إلى العديد من المشترين والبائعين المختلفين، ستكون هناك معلومات جيدة حول الأسعار النسبية، عند شراء العملة فمن

السهل مقارنة الأسعار؛

✓ **الأسواق الزراعية:** وفي بعض الحالات، هناك العديد من المزارعين الذين يبيعون منتجات متطابقة في السوق، والعديد من المشترين. من السهل مقارنة الأسعار في السوق. ولذلك، فإن الأسواق الزراعية غالباً

ما تقترب من المنافسة الكاملة؛

✓ **الصناعات المتعلقة بالإنترنت:** لقد جعل الإنترنت العديد من الأسواق أقرب إلى المنافسة الكاملة لأنّ الإنترنت جعل من السهل جدًا مقارنة الأسعار بسرعة وكفاءة (معلومات مثالية). كما أنّ الإنترنت قد

جعل الحاجز أمام الدخول أقل. على سبيل المثال، يبيع سلعة شائعة على الإنترنت من خلال خدمة مثل e-bay يكون مغلقاً أمام المنافسة الكاملة. من السهل مقارنة أسعار الكتب والشراء من الأرخص. لقد مكّن الإنترنت من انخفاض أسعار العديد من الكتب، بحيث أصبحت الشركات التي تبيع الكتب عبر الإنترنت تحقق أرباحاً عادلة فقط.

2. المنافسة الاحتكارية (Monopolistic competition):

يمتاز هذا النوع من الأسواق بوجود عدد كبير من البائعين ينتجون منتجًا أو خدمةً ينظر إليها من قبل المستهلكين بأنّها تختلف من منافس لآخر، ولكن في الواقع هي متشابهة تماماً، ويتم الترويج للمنتجات من خلال الإعلانات " (Mc Connell, Brue, & Campbell, 2004, p. 214). " ويعتبر اختلاف المنتجات محور نجاح السوق التي تتميز بالمنافسة الاحتكارية، وهذا الاختلاف قائم على أساليب مختلفة كالأسعار، الجودة، الموصفات، توقيت البيع، أسلوب التوزيع والخدمة بعد البيع وكسب الولاء السلعي وغيرها من الموصفات المرتبطة بالمنتج" (النجار، 2000، صفحة 20).

وخلالاً لما عليه أسواق المنافسة التامة، فإنّ أعضاء هذه السوق يملكون بعض السيطرة على الأسعار، مما يعني أنه يمكن تغيير سعر البيع طالما أن المستهلكين لا يزالون على استعداد لشراء المنتج بالسعر الجديد، وفي حالة كانت تكاليف منتج معين ضعيفي منتج مماثل في السوق، فسوف يتتجنب معظم المستهلكين شراء هذا المنتج وبالمقابل يقومون بشراء منتجات المنافسين بدلاً عنه، ويمكن أن يكون هناك عدد كبير من المنافسين أو عدد قليل (غالباً يكون هناك الكثير من المنافسين) في صناعة تتميز بالمنافسة الاحتكارية، وإنه من الصعب بعض الشيء الدخول أو ترك مثل هذه الصناعة.

والمنافسة الاحتكارية تصف هيكل صناعةٍ يجمع عناصر كلٍ من الاحتكار والمنافسة التامة، وهي هيكل السوق الأكثر انتشاراً في الاقتصاديات الحديثة (Jason & Walter , 2004, p. 40)، إذ أنّ كل منتج في قطاع معين يتمتع بدرجة طفيفة من الاحتكار نتيجة تنويع المنتجين ولكنه يتعرض لدرجة كبيرة من المنافسة نظراً لكثره عدد المنتجين (عمر، 1996، صفحة 458). وهذا النوع من المنافسة أبعد ما تكون عليه المنافسة في القطاع المصرفي وبالذات في الدول النامية لارتباط المصارف العاملة برأس النظام المصري والبنك المركزي وعمله وفقاً لأنظمة والتعليمات وحسب تعليمات السياسة النقدية وظروف النمو الاقتصادي. وهذا النوع هو السائد غالباً في القطاع المصرفي للأسباب التي أوردناها سابقاً إضافةً إلى أنّ عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي يظلّ محدوداً إذا ما قورن بالأعداد العاملة في اقتصاديات الدول المتقدمة.

وعليه فإنّ هيكل هذا السوق يتّصف بالخصائص التالية (إتيم، 2006، صفحة 53):

- ✓ وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، مما يعكس عدم قدرة أي مؤسسة على التأثير على سعر السوق، حيث حصة كل مؤسسة من إنتاج السوق تكون صغيرة نسبياً.
- ✓ جميع المؤسسات في هذه السوق تنتج سلعاً متشابهة ولكنها ليست متجانسة، وبالتالي فإن إنتاج أي مؤسسة قد يكون بديلاً جيداً لإنتاج المؤسسات الأخرى ولكنها ليس بديلاً تاماً، وهذا يعطي للمؤسسة تلك القدرة على رفع سعر منتجها بمستوى بسيط دون فقدانها لزبائنها.
- ✓ سهولة الدخول والخروج من السوق، أي أنه لا وجود لعوائق قانونية أو طبيعية في هذا السوق.
- ✓ وجود منافسة غير سعرية في هذا السوق، حيث أن جذب الزبائن يتم بأسلوب آخر وهو التميز السلعي، لذا تعتمد المؤسسات في هذا السوق على الدعاية والاعلان لترويج وبيع منتجاتها.

3. احتكار القلة (Oligopoly):

يعرف هذا النوع أيضاً بالمنافسة غير التامة وهو: "هيكل صناعي يتميز بعدد قليل من الشركات التي تنتج كل أو معظم إنتاج بعض السلع التي قد تكون متجانسة أو متباعدة" (chandra, 2025)، وفي ظل احتكار القلة، من الصعب تحديد عدد الشركات المنافسة بين الشركات القليلة، فمع وجود عدد قليل من الشركات في السوق، من المرجح أن يؤثر عمل إحدى الشركات على الشركات الأخرى.

تنتج صناعة احتكار القلة إما منتجًا متجانسًا أو منتجات غير متجانسة ويعتبر محدودية عدد الباعة في صناعة معينة وفي كثير من الأحيان لا تكون في السوق المحلي، لكن على المستوى العالمي، وهذا بسبب ارتفاع متطلبات الدخول إلى السوق كالم الحاجة إلى استثمارات كبيرة لدخول هذه الصناعة، مما يجعل من الصعب والمعقد الدخول أو الخروج من السوق. وعليه فإن الصناعات التي تتميز باحتكار القلة عادة ما تكون كبيرة جداً لأن لها القدرة المالية الكافية للقيام بالاستثمار المطلوب، والسلع التي تباع في ظل احتكار القلة يمكن أن تكون متشابهة أو مختلفة، وكل بائع له بعض الرقابة على السعر، ومن أمثلة هذه السلع التي تباع في أسواق تتميز باحتكار القلة: صناعة السيارات، الطائرات، المشروبات الغازية وصناعات الفولاذ (Jain & Ohri, 2009, p. 264).

ويمكن التمييز بين نوعين رئисين من احتكار القلة (مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصادر التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 18):

- ✓ احتكار القلة البحث: الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على انتاج وبيع منتج متجانس، وهنا تسهل معرفة وضع توازن القطاع في السوق، بما أنه من السهل معرفة العرض الكلي للمنتجات المتجانسة، ومن ثم يمكن أن يقرر سعر موحد في السوق للمنتجات المتجانسة داخل الصناعة.
- ✓ احتكار القلة مع تنوع المنتج: الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على انتاج وبيع منتج متعدد، ما يجعل من المتعذر معرفة وضع توازن القطاع في السوق وما يتبعه ذلك من تقرير أسعار مختلف المنتجات المتعددة في الصناعة.

وهناك من صنف احتكار القلة إلى الأنواع التالية (chandra, 2025):

✓ احتكار القلة المفتوح مقابل المغلق:

ويتم هذا التصنيف على أساس حرية الدخول في الصناعة الجديدة. احتكار القلة المفتوح هو وضع السوق حيث يمكن للشركة الدخول في الصناعة في أي وقت تريده، بينما في حالة احتكار القلة المغلق، هناك قيود معينة تعمل كحاجز أمام شركة جديدة للدخول في الصناعة.

✓ احتكار القلة الجزئي مقابل الكامل:

ويتم هذا التصنيف على أساس القيادة السعرية. يشير احتكار القلة الجزئي إلى وضع السوق، حيث تهيمن شركة كبيرة واحدة على السوق وينظر إليها على أنها الشركة الرائدة في الأسعار. في حين أنه في حالة احتكار القلة الكامل، فإن القيادة السعرية تكون واضحة بغيابها.

✓ احتكار القلة المثالي (النقي) مقابل احتكار القلة غير الكامل (التفاضلي):

يتم هذا التصنيف على أساس تمايز المنتجات. يكون احتكار القلة مثاليًا أو نقىًا عندما تتعامل الشركات في المنتجات المتجانسة. في حين يقال أن احتكار القلة غير كامل، عندما تتعامل الشركات في منتجات غير متجانسة، أي أن المنتجات متقاربة ولكنها ليست بدائل مثالية.

✓ احتكار القلة المشترك والمنظم:

يتم هذا التصنيف على أساس درجة التنسيق الموجودة بين الشركات. عندما تجتمع الشركات وتبيع منتجاتها بالمصلحة المشتركة يطلق عليها اسم احتكار القلة النقابية. ومع ذلك، في حالة احتكار القلة المنظم، يكون لدى الشركات جمعية مركبة لتحديد الأسعار والإنتاج والمحصل.

✓ احتكار القلة التواطئية مقابل غير التواطئية:

يتم هذا التصنيف على أساس الاتفاق أو التفاهم بين الشركات. ففي حالة احتكار القلة التواطئي، بدلاً من التنافس مع بعضها البعض، تجتمع الشركات معاً وإجماع الجميع على تحديد السعر والمخرجات، بينما في حالة احتكار القلة غير التواطئي، هناك نقص في التفاهم بين الشركات وتنافس ضد بعضها البعض لتحقيق أهدافها الخاصة.

4. الاحتكار التام (Monopoly) :

هو نقيض التفاف ومعنى الحرفي "وجود بائع بمفرده" (الحاج و فليح ، 2009، صفحة 45)، وفي الواقع هناك عدد قليل من الاحتكارات المطلقة أين تسيطر أو تهيمن شركة واحدة على السوق، وفي ظل الاحتكار التام أو المطلق، تقوم شركة واحدة بإنتاج سلعةٍ أو خدمةٍ مع عدم وجود بدائل قريبة لها، وبذلك تسيطر هذه الشركة على السوق في إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وهي التي تقرر سعر إنتاجها ويكون بذلك المحتكر في هذه الحالة صانعاً للسعر(Price maker)، على العكس من المنافسة التامة التي لا يمكن لشركة واحدة أن تؤثر على سعر المنتج أو الخدمة، وبذلك يتمكّن المحتكر من بيع كميات معينة من المنتج عند هذا السعر الذي يحدده مهماً كان. وفي السوق الذي يتميز بالاحتكار التام لا توجد حرية للدخول أو الخروج. أي أن المنتج الواحد أو البائع الواحد في هذا النوع من الأسواق أي المحتكر هو الذي يمثل الصناعة ككل وهو الذي يقرر ثمن السلعة أو الخدمة (عبد الله، 1999، صفحة 260). وعليه فإنّ خصائص الاحتكار كما يلي :

- ✓ في ظل الاحتكار، يوجد منتج أو بائع واحد لمنتج معين ولا يوجد فرق بين الشركة والصناعة. في ظل الاحتكار، تعتبر الشركة نفسها صناعة؟
- ✓ يجوز أن يكون الاحتكار شركة فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة أو جمعية تعاونية أو شركة حكومية؟
- ✓ يتمتع المحتكر بالسيطرة الكاملة على توريد المنتج. ومن ثم فإنّ مرونة الطلب على منتج المحتكر تساوي صفرًا؟
- ✓ لا يوجد بديل قريب لمنتج المحتكر في السوق. ومن ثم، في ظل الاحتكار، تكون مرونة الطلب المتبادل على منتج احتكاري مع بعض السلع الأخرى منخفضة للغاية؟
- ✓ هناك قيود على دخول شركات أخرى في مجال احتكار المنتج؟
- ✓ يمكن للمحتكر التأثير على سعر المنتج. فهو صانع الأسعار، وليس آخذاً أو ملقياً للأسعار؟
- ✓ لا يوجد احتكار خالص في العالم الحقيقي؟
- ✓ لا يستطيع المحتكر تحديد سعر وكمية المنتج في وقت واحد؟
- ✓ ينحدر منحنى طلب المحتكر إلى الأسفل نحو اليمين.

4.2.1 محددات التنافسية:

من الطرق أو النماذج المستخدمة لفهم القدرة التنافسية لصناعة معينة وتحليل هيكل الأسواق حسب نظرية الاقتصاد الصناعي هو الإطار الماسي الذي تم عرضه من قبل (Porter 1990)، ويشير هذا الإطار إلى أربعة عوامل مترابطة محددة للقدرة التنافسية للصناعة، وتنطبق على كل المؤسسات والصناعات، وهي كما يرى (Budiwibowo, Trigunarsyah, Abidin, & Soeparto, 2009, p. 56):

1. المحدد الأول هو عامل ظروف الإنتاج (Factors conditions): والتي تشمل عوامل مرتبطة بالقوى البشرية المميزة والمدرية ورؤوس الأموال والموارد المعرفية والبنية التحتية.

2. المحدد الثاني هو ظروف الطلب (Demand conditions): التي تصف حجم وهيكل ومستوى التطور التقني للطلب في السوق الرئيسية على منتجات وخدمات صناعة معينة. وتشمل الظروف البيئة الاجتماعية التي تفرض أنماطاً من الطلب لابد للمنتج مواجهتها بالبحث والتطوير المستمر بما يضمن تحقيق التفوق والتميز في الإنتاج، وتشمل كذلك حجم ومدى أهمية الطلب المحلي وتأثيره في تخفيض تكاليف الإنتاج.

3. المحدد الثالث هو الصناعات المساندة ذات الصلة (Related and Supporting industries): التي تعكس وجود أو غياب صناعات مساندة ذات صلة بالمجتمع ذات قدرة تنافسية عالية في صناعة معينة في الدولة. ويعكس هذا بدوره القوة الوطنية على التكامل في القطاع الواحد، فتستفيد الصناعات المساندة في تصميم الإنتاج، وتقدم منتجات وخدمات جديدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خفض تكاليف النقل والاستفادة من المهندسين المهرة، ومعاهد البحث، والتدريب، وطلب المستهلكين المحليين.

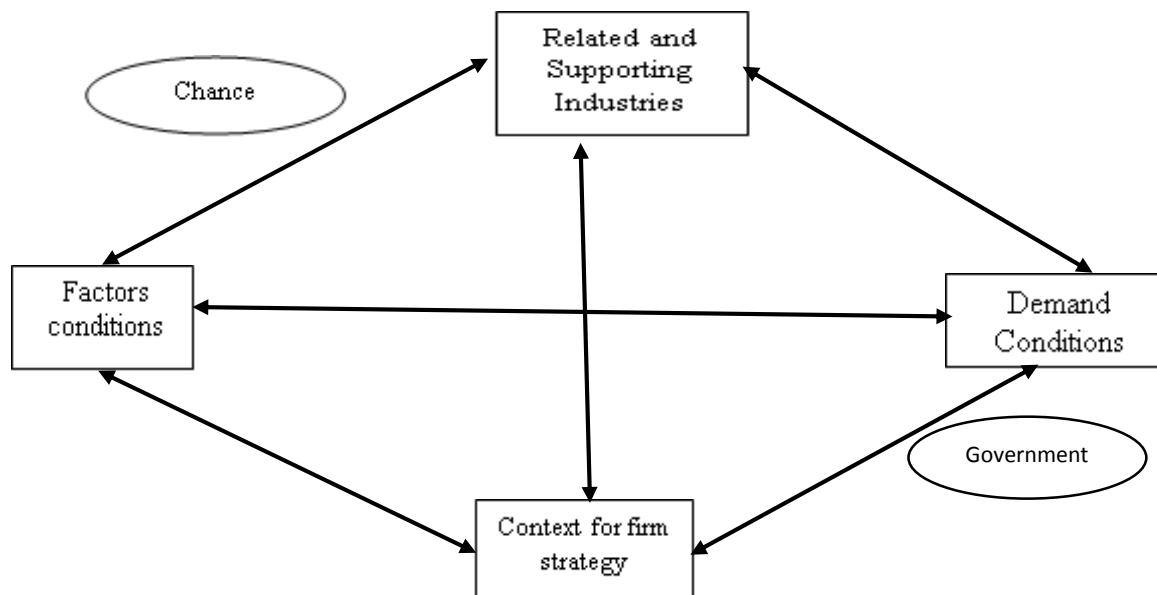
4. المحدد الرابع هو استراتيجية المؤسسة وهيكلها وتنافسيتها (Firm strategy, structure and rivalry): إن البيئة المحيطة بالمؤسسة تؤثر على كيفية خلق وعمل المؤسسات وتنظيمها، وقدرتها على المنافسة، فالتنافسية تنمو بوجود بيئة تدعم الإبداع من خلال سياسات تشجيع ودعم الاستثمار في المهارات والقدرات والموارد.

ويستند الإطار الماسي لبورتر إلى قاعدتين أساسيتين هما (Rasche, 2008, p. 103):

- ✓ هيكل القطاع يحدد طبيعة المنافسة في القطاع.
- ✓ طبيعة المنافسة هي المحدد الرئيسي لربحية المؤسسة.

والشكل المولاي يوضح محددات التنافسية حسب الإطار الماسي الذي وضعه (Porter 1990)

الشكل رقم(1.1): الإطار الماسي لبورتر The Diamond Framework



Source: (Flanagan, Jewell, Ericsson, & Henricsson , 2005)

5.2.1 التنافسية المصرفية:

يعتبر القطاع المالي مصدراً أساسياً لتمويل مختلف العمليات الإنتاجية والنشاطات التجارية، في معظم اقتصادات الدول وبالذات النامية التي تتبع ما يعرف بـ Bank-Based Financial System، وعليه فإن كفاءة النظام المالي وفعاليته تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، لأنّها المباشر على تكاليف التمويل المستخدمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يسهم إسهاماً حفيفاً في رفع مستويات الإنتاج الكلي، وهذا ما أشار إليه (Deltuvaite & Vasklaitis, 2007, p. 11) بأنّ تركيبة السوق والتنافسية في النظام المالي تعتبر من أهم قضايا السياسة الاقتصادية، وذلك لما لدرجة المنافسة من أثر على كفاءة إنتاج الخدمات المالية، وبالتالي كفاءة النظام البنكي واستقراره المالي الذي ينعكس بدوره على نوعية التمويل المتاحة وكلفته وأثر ذلك الإيجابي على مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي.

1. مفهوم التنافسية المصرفية:

يشير مفهوم التنافسية المصرفية إلى: "الكيفية التي تستطيع المؤسسة المالية أو البنك أن يميز به نفسه عن أقرانه ومنافسيه، ويحقق لنفسه التفوق والتميز عليهم، وأن تحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل حقيقة عديدة تتعكس

في تخفيض الكلفة وتحسين الجودة" (الغزالى، 2003). كما: "أنما الدرجة التي يمكن بها لبنك إنتاج خدمات (في ظل شروط السوق) تلبي متطلبات المنافسة الأجنبية، وينفس الوقت تعمل على الحافظة على توسيع الدخل الحقيقي المحلي" (قندح، 2003، صفحة 45). "فالتنافسية المصرفية هي قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج وتقديم خدمات مصرية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم، وفي الوقت ذاته، تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي" (الصمادى، زريقات، و بن شايب، 2013، صفحة 100).

ما يعني أن تنافسية القطاع المصرفي هي قدرة هذا القطاع على الحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على زيادتها، وعلى زيادة حجم أرباحه من خلال التنوع في عملياته وخدماته المصرفية المقدمة للعملاء، وتطوير هذه العمليات والخدمات بما يتلاءم مع أذواق العملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، علاوة على تحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين وتحسين دخول العاملين فيه.

وعلى العموم فإنّ النظام المالي ذو التنافسية العالية هو النظام القادر على:

- ✓ تحقيق كفاءة في عمليات الدفع وتنفيذها بفعالية؛
- ✓ تسهيل تخصيص الموارد وتوفير التمويل بشكل مستمر وفعال؛
- ✓ توفير أدوات وضمانات تحدّ من حالة عدم اليقين المتعلقة بقيمة النقود والأدوات المالية، وتمكين المستثمر من التحكم المعقول بالمخاطر؛
- ✓ تسهيل إصدار أدوات الدين ورأس المال لصالح المشاريع التي تحتاج إلى تمويل؛
- ✓ تزويد الجمهور بمعلومات دقيقة وشفافة حول أسعار الأصول وال موجودات المالية.

2. مبادئ التنافسية المصرفية:

تعمل المؤسسات والبنوك على إيجاد بيئة تنافسية خصبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها، وتشجيع الإبداع والابتكار مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة، وهذا ما يعكس مباشرة على رفع مستوى الأداء وكذا خفض التكاليف والأسعار.

ويعتمد تحسين القدرة والظروف التنافسية على عنصرين أساسين:

أولاً: تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي، على اعتبارهما مصدراً أساسياً للتمويل، ووسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، بالإضافة إلى المهارات والقدرات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

ثانياً: تنشيط قطاع الصادرات الذي يحفز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، عن طريق فتح أسواق جديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها، بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يتوجب على البنوك التجارية وضع استراتيجية مستقبلية لها، لتقديم وتسويق عملها المصرفي خارجاً من خلال قدراتها التنافسية الدولية، حيث يرتكز البرنامج التأهيلي التنافسي على بعدين، أولهما تأهيل المؤسسة والآخر تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة (الرعي، 1997، صفحة 12).

3. شروط التنافسية المصرفية:

من أهم الشروط الواجب توافرها في المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق التنافسية (الصادق، 1999، صفحة 17):

- ✓ إنشاء بيئة تشريعية مستقرة ملزمة إلى التطورات التي قد تطرأ على العمل المصرفي؛
- ✓ العمل على إيجاد هيكل اقتصادي مرن ومستمر يواكب التغيرات والتعديلات الجديدة؛
- ✓ الاستثمار في بيئة تحتية تقليدية وเทคโนโลยية؛
- ✓ تشجيع المدخرات الخاصة بالاستثمارات المحلية؛
- ✓ التركيز على النوعية والسرعة في مسيرة وسلوك الإدارة والإصلاحات؛
- ✓ الحفاظ على استقرار العلاقة بين مستويات الأجر والإنتاجية والضرائب؛
- ✓ الحفاظ على النسيج الاجتماعي في المجتمع من خلال تقليل التفاوت في الأجر وتدعمي الطبقة الوسطى؛
- ✓ الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب طويلاً الأمد وتحسين وتطوير القوى العاملة؛
- ✓ الموازنة بين ملامح الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي على نحو يؤدي إلى إيجاد الثروة وتحقيق التوافق الاجتماعي والحفاظ على نظام القيم الذي يرغب فيه المواطنين.

4. معايير تنافسية البنك:

تتعدد معايير القدرة التنافسية للبنك، والتي يمكن اعتبارها من زاوية أخرى أحد مؤشرات جودة الإدارة والتحكم في التسيير، ويمكن تحديد أهم هذه المعايير كما يلي (ملكاوي، 2001، صفحة 31):

- ✓ مدى تبني مفهوم وأسلوب إدارة الجودة الشاملة؛
- ✓ مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين وحجم المخصصات التي ترصد لذلك؛
- ✓ مدى الاهتمام ببحوث التطوير المصري؛
- ✓ مدى وجود توجه تسويقي، أي استلهمان حاجات ورغبات العملاء كأساس لتصميم أهداف واستراتيجيات وسياسات الأداء المصرفي والخدمة المصرفية، والسعى المستمر للاستجابة لاحتياجات ورغبات العملاء والتكيف مع متغيراتها؛
- ✓ مدى زرع وتنمية روح الفريق الواحد على مختلف مستويات البنك؛
- ✓ مدى توفر العمالة المصرفية المؤهلة؛
- ✓ مدى استخدام أحد تكنولوجيا الصناعة المصرفية؛
- ✓ الحصة السوقية للبنك ونسبتها إلى إجمالي الحصة السوقية للجهاز المصرفي؛
- ✓ القدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المحلية والعالمية.

أما درجة المنافسة بين البنوك الناشطة في قطاع مصرفي معين، فتتعدد بالعوامل التالية (خليل، 1998، صفحة 66):

- ✓ عدد البنوك الناشطة في السوق الذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة المنافسة؛
- ✓ نمو الصناعة البنكية، بحيث كلما كان النمو بطيئاً كلما زادت المنافسة؛
- ✓ درجة التمركز والتوازن بين المنافسين في السوق الذي يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض حدة المنافسة؛
- ✓ التكاليف الثابتة فكلما كانت مرتفعة زادت شدة المنافسة؛

✓ تكاليف التبديل أو التحول الذي يؤدي انخفاضها إلى ارتفاع درجة المنافسة.

5. وسائل المنافسة بين البنوك:

تعتمد البنوك في سلوكها التنافسي مع منافسيها في الصناعة المصرفية على العديد والأدوات والوسائل ، لعلّ

من أبرزها ما يلي (محسن و بوخلالة، 2006، الصفحات 5-6):

✓ **رأس المال:** يمثل رأس المال بالنسبة للبنك مؤشراً لم تانته المالية، ووسيلة ضمان وحماية لأموال المودعين من مخاطر سوء التسيير وتوظيف الأموال، فكلما كان رأس المال كبيراً زادت ثقة المودعين في البنك، لذلك تتنافس البنوك على زيادة نسبة رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء؛

✓ **السعر:** يظهر في رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين، وخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع المستثمرين على الإقراض، وتخفيف العمولات المفروضة على الخدمات المصرفية؛

✓ **استعمال التكنولوجيا:** إن نجاح البنك في ادخال وسائل تكنولوجية حديثة في تقديم خدماته، يؤدي إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات ومن ثم جذب المزيد من العملاء، كما أن التكنولوجيا تسهم في خلق وابتكار خدمات جديدة وهو ما يعدّ عنصراً من العناصر التي تتنافس عليه البنوك؛

✓ **تسويق الخدمات:** يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير في جذب انتباه العملاء واثارة ميولهم ورغباتهم، وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلان وفتح أكبر عدد ممكّن من الفروع وانتشارها بشكل واسع، بالإضافة إلى اختيار أحسن الواقع لهذه الفروع وأنسبها للعميل وتقديم الخدمات في أقصر وأنسب الفترات؛

✓ **حسن المعاملة:** تتنافس البنوك على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية، من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم بالبنك، ومن ذلك تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل مريحة، حسن الاستقبال واحترام العملاء.

6.2.1 نماذج قياس التنافسية:

إن تقدير درجة المنافسة في أي صناعة يعد مهمّة صعبة، والصناعة المصرفية ليست استثناءً. وقد تم تطوير العديد من الطرق لقياس المنافسة المصرفية، ويمكن تقسيمها على نطاق واسع إلى نهجين رئيسيين هما: النهج الهيكلي أو نهج المنظمة الصناعية (IO) والنهج غير الهيكلي أو نهج المنظمة الصناعية التجريبية الجديدة (NEIO).

1.6.2.1 النهج الهيكلي لقياس التنافسية:

نشأ النهج الهيكلي من نظرية المنظمة الصناعية التي تختبر هيكل السوق لتقييم المنافسة المصرفية بناءً على نموذج الأداء-الهيكل-السلوك (SCP)، وتستخدم هذه الطريقة عدد البنوك أو درجة تركّز الصناعة المصرفية كوكيل لقوة السوق (SCP). Bali, Ashim , & Ranjula, 2014, p. 6. ترجمة فرضية أداء هيكل وسلوك (SCP) أن التركّز الأكبر يسبب سلوكيات أقل تنافسية و يؤدي إلى ربحية أكبر للبنك. وفي هذا النموذج، يتم قياس المنافسة من خلال مؤشرات التركّز مثل نسب تركّز الشركات n أو مؤشر هيرفيندال-هيرشمان. وتحتبر بعض الأبحاث هذا النموذج بالاشتراك مع تفسير بديل للأداء، وهو فرضية الكفاءة، التي تعزو الاختلافات في الأداء (أو الربح) إلى الاختلافات في الكفاءة (Goldberg & Rai, 1996, p. 20).

ومع ذلك، فإن النهج الهيكلي يعني من العديد من أوجه القصور. وعلى الرغم من استخدام هذه الفرضيات بشكل متكرر في البحوث التجريبية، إلا أنها لا تدعمها دائمًا نظرية الاقتصاد الجرئي النظرية (Bikker & Spierdijk, 2008). وأهم مؤشرات قياس التنافسية ضمن هذا النهج:

1. نسبة التركّز C_r :

تعبر عن نسبة استحواذ عدد معين (1) من أكبر المؤسسات في القطاع أو الصناعة على المبيعات أو الأصول أو الإنتاج (Linde, 1991, p. 130).

أمّا نسبة التركّز المصرفية فيمكن تعريفها على أنها نسبة استحواذ أكبر البنوك على رأس جهاز مصري معين (يمكن أن يكون 1 أو 3 أو 5 أو 7...) على الأصول، القروض والودائع.

حيث أن العدد (1) يبقى من اختيار الباحث، وتحسب نسبة التركّز C_r وفقاً للصيغة التالية: (المعماري، 2020، 2020، 85-86):

$$C_r = \sum_{i=1}^r \frac{x_i}{X} = \sum_{i=1}^r S_i$$

بحيث:

C_r : نسبة التركر لـ i مؤسسة، ويحدّد العدد من طرف الباحث.

x_i : إنتاج مؤسسة i في قطاع معين أو صناعة ما.

X : الإنتاج الكلي للمؤسسات التابعة للقطاع أو الصناعة.

S_i : الحصة السوقية للمؤسسة الواحدة.

إنّ مؤشر نسبة التركر يتميّز بسهولة حسابه، لكنه بالمقابل يعاني من بعض السلبيات أهمّها:

- ✓ لا يدخل كل مؤسسات القطاع أو الصناعة في حسابه ويكتفي بأكثريّها حجماً؛
- ✓ اختيار عدد المؤسسات غير ثابت ويمكن أن يختلف باختلاف الباحث، فهو لا يستند إلى معيار معين؛
- ✓ لا يهتم بتوزيع الحصص السوقية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، فهذا المؤشر لا يظهر التغييرات التي قد تطرأ لدى المؤسسات الأصغر حجماً كعمليات الاندماج فيما بينها، والتي من شأنها تغيير توزيع حصصها السوقية نتيجة تغيير عدد المؤسسات.

2. مؤشر هيرشمان وهيرفندال **Hirschman – Herfindahl Index**:

يعتبر مؤشر هيرشمان-هيرفندال المعروف بالرمز HHI ، من أهم المؤشرات ذات الاستخدام الواسع في مجال قياس درجة تركر سوق أو صناعة ما، وبالتالي تحديد هيكل تنافسية هذا السوق، وقد كان له دور مهم في تقليل ومحاربة الاحتكار في القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يستخدم في أغلب الوكالات التنظيمية المصرفية، و HHI عبارة عن "مجموع مربعات الحصص السوقية لجميع البنوك، حيث أن الحصة السوقية يمكن أن تعتمد على الودائع أو الأصول" (Mostak, 2012, p. 9)، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X} \right)^2 = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

إنّ مؤشر HHI يعطي لكل مؤسسة تنشط في صناعة ما أهمية نسبية مساوية لحجم حصتها السوقية، وعليه فقد تم تجاوز سلبيات مؤشر نسبة الترّكز السابق الذكر، لأن عملية تربع الحصص السوقية للمؤسسات من شأنها إعطاء وزن أكبر للأكبر حجماً، وجدير بالذكر أنه لا توجد قيم معيارية لهذا المؤشر يمكن اعتمادها في تحديد مستوى ترّكز السوق أو الصناعة، إلا أنه بالمقابل كان هناك عدد من الاجتهادات بغرض وضع قيم معيارية للمؤشر، وأهمها:

1. من أجل $1000 < HHI$: فإن الترّكز ضعيف جّداً أو لا يوجد ترّكز داخل السوق وبالتالي فإنّ هيكل السوق يتميّز بالمنافسة التامة؟

2. من أجل $1800 < HHI \leq 1000$: فإن ترّكز السوق يكون متوسطاً والمنافسة احتكارية والسوق توصف بالثالة؛

3. أما من أجل $HHI \geq 1800$: فإن الترّكّز يكون مرتفعاً، ويمكن القول حينئذ أن هيكل السوق يتميّز باحتكار القلة أو الاحتكار التام.

6.2.1 النهج غير الهيكلي لقياس التافسسة:

تفترض المناهج المهيكلية أو البنوية أن الأسواق عالية التركيز ليست تنافسية، لأن القدرة على المنافسة تعتمد على درجة المنافسة. لذا فإن الميزة الأكثر أهمية للمناهج غير المهيكلية هي القدرة على افتراض علاقة السبب والنتيجة (Casu & Girardone, 2006, p. 122)، ونتيجة القصور الذي يعني منه النهج المهيكل، ركزت الدراسات الحديثة بشكل متزايد على النهج غير المهيكل (NEIO) لاستخلاص استنتاجات حول السلوك الملاحظ من المعلمات المقدرة المستمدة من النماذج الاقتصادية الجزئية النظرية لتحديد السعر والإنتاج (لاؤ: 1982، بريستاهاان: 1982، بانزار وروس: 1987، كورنو وآخرون: 2009). يوفر نهج NEIO اختبارات غير هيكلية لقياس المنافسة من أجل تحذير المشاكل المرتبطة بنهج IO التقليدي. فمقاييس المنافسة التقليدية تعاني من حقيقة أئمها تستنتاج درجة المنافسة من عوامل غير مباشرة مثل هيكل السوق أو حصص السوق. وعلى النقيض من ذلك، لا تستنتاج المقاييس غير المهيكلية أو غير البنوية السلوك التنافسي للبنوك من خلال تحليل هيكل السوق، بل تقيس سلوك البنوك بشكل مباشر. ويتم تقدير معايير السلوك التنافسي للشركات مثل هوامش السعر والتكلفة في إطار

NEIO الذي يتضمن نموذج Rosse-Panzar، الذي يوفر مقياساً إجمائياً للمنافسة، مؤشر Lemer وهو مقياس فردي لقوة السوق.

في إطار NEIO، هناك طريقتان لقياس درجة المنافسة. الأولى هي نجح المعادلة المتزامنة الذي يقدر وظائف العرض والطلب لتحديد معلمة تقيس سلوك البنوك. والثانية هي نموذج بازار روس (1987) الذي يتطلب بيانات متاحة بسهولة حول المتغيرات الخاصة بالشركة.

1. نموذج Panzar-Rosse

تم تطوير نموذج بازار-روس (P-R) كتقنية تقدير غير هيكلية لتقدير مستوى قوة الاحتكار في سوق معينة. يبحث النموذج في مدى انعكاس التغير في أسعار المدخلات في توازن الإيرادات التي تتحققها الشركة. ففي ظل المنافسة الكاملة، يؤدي ارتفاع أسعار المدخلات إلى ارتفاع كل من التكاليف الهاشمية والإيرادات الإجمالية بنفس مقدار الزيادة في التكاليف. أما بالنسبة لتعظيم الربح للمحتكر، فتؤدي الزيادة في سعر المدخلات إلى زيادة التكاليف الهاشمية (انتقال منحني التكلفة الهاشمية إلى الأعلى) وإلى تقليل الناتج وبالتالي تقليل الإيرادات الإجمالية (Nathan & Neave, 1989; Panzar & Rosse, 1987).

هناك عدد من الافتراضات التي يجب مراعاتها بالنسبة لنموذج P-R وهي:

- ✓ البنوك هي شركات منتجة، تهدف إلى تعظيم الربح وتتوزع إيراداتها بشكل طبيعي والتكلفة كذلك؛
- ✓ تحصل البنوك على إيراداتها بالاعتماد على العمالة ورأس المال والأموال الوسيطة (الودائع بشكل أساسي) كمدخلات؛
- ✓ أسعار المدخلات الأعلى غير مرتبطة بالخدمات ذات الجودة الأعلى التي تخلق إيرادات أعلى؛
- ✓ تعمل البنوك في حالة توازن طويل الأجل.

يمكن كتابة النموذج على النحو التالي: لنفترض أن R_i تمثل دالة الإيرادات الحدية (MR_i) و C_i هي دالة التكلفة الحدية (MC_i) للبنك i ، حيث يشير x_i إلى مخرجات البنك، و n هو عدد البنوك، أما w_i فهي متوجه أسعار المدخلات البالغ عددها m ، أما z_i فهو متوجه المتغيرات الخارجية التي تؤثر في دالة الإيرادات، بينما t_i فيمثل متوجه المتغيرات الخارجية القابلة للتغيير التي تؤثر في دالة التكلفة:

$$MR = R_i(x_i, n, z_i) \dots \dots \dots (1)$$

$$MC = C_i(x_i, w_i, t_i) \dots \dots \dots (2)$$

تعظم الربح أرباحها عندما يكون $MC = MR$ أي:

$$R_i(x_i, n, z_i) - C_i(x_i, w_i, t_i) = 0 \dots \dots \dots (3))$$

لذلك، عندما يكون السوق في حالة التوازن، فإن الربح يساوي أيضًا:

$$R^*(x^*, n^*, z) - C^*(x^*, w, t) = 0 \dots \dots \dots (4)$$

في نموذج اللوغاريتم الخطي log-linear، تتم كتابة معادلات MC و MR على النحو التالي:

$$\ln MC = \alpha_0 + \alpha_1 \ln OUT + \sum_{i=1}^m \beta_i \ln FIP_i + \sum_{j=1}^p \gamma_j \ln EX_{cost_j} \dots \dots \dots \quad (5)$$

حيث OUT هو إيرادات البنك، و FIP هو عامل أسعار المدخلات و EX_{cost} هي متغيرات أخرى خارجة عن دالة التكلفة و EX_{REV} هي متغيرات أخرى مرتبطة بالبنك. وبالتالي فإن قيمة ناتج التوازن عند نقطة تعظيم الربح تكون عندما MC تساوي MR في حالة التوازن تكتب على النحو التالي:

$$\ln OUT^* = \frac{\left(\alpha_0 - \delta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \ln FIP_i + \sum_{j=1}^p \gamma_j \ln EX_{cost_j} - \sum_{k=1}^q \vartheta_k \ln EX_{REV_k} \right)}{(\delta_1 - \alpha_1)} \dots \dots \dots (7)$$

يتم تحديد مستوى السعر من خلال معكوس (مقلوب) دالة الطلب التي تكون في شكل خطى لوغاريتمى:

$$\ln p^* = \vartheta + \ln(\sum_i OUT_i^*) \dots \dots \dots \quad (8)$$

معادلة الإيرادات ذات الشكل المختصر هي حاصل ضرب ناتج التوازن ومستوى الأسعار. وقد استنتج Bikker, Spierdijk, & Finnie, 2006, p. 114:

$$\begin{aligned}
& \ln II_{it} \\
& = \alpha + \beta_1 \ln AFR_{it} + \beta_2 \ln PPE_{it} + \beta_3 \ln PCE_{it} + \eta_1 \ln LNS_{it} / TA_{it} \\
& + \eta_2 \ln ONEA_{it} / TA_{it} + \eta_3 \ln DPS_{it} / F_{it} + \eta_4 \ln EQ_{it} / TA_{it} + \eta_5 \ln OI_{it} / II_{it} + \varepsilon_1 COMdum_{it} \\
& + \varepsilon_2 COOdum_{it} + \varepsilon \dots \dots \dots (9)
\end{aligned}$$

حيث: يمثل PPE_{II} دخل الفائدة أو إيرادات التمويل، و AFR هو معدل التمويل السنوي أو تكلفة التمويل، و PCE يمثل سعر نفقات الموظفين أو تكلفة التشغيل و PCE هو سعر نفقات رأس المال المادي أو تكلفة رأس المال. ويمثل AFR نسبة نفقات الفائدة إلى إجمالي الأموال، ويتم قياس PPE بنسبة نفقات الموظفين السنوية إلى إجمالي الأصول، و PCE تشير إلى نسبة النفقات الأخرى إلى الأصول الثابتة. كما يتم إدراج عوامل أخرى خاصة بالبنك كمتغيرات تحكم تعكس سلوك البنك والمخاطر التي قد تؤثر على إيرادات البنك. ويتم احتساب مخاطر الائتمان بنسبة قروض العملاء إلى إجمالي الأصول (LNS/TA). يمكن تحديد هيكل الأصول من خلال نسبة الأصول الأخرى غير المدرة للدخل إلى إجمالي الأصول (ONEA/TA). كما تمثل نسبة ودائع العملاء إلى مجموع ودائع العملاء والتمويل قصير الأجل (DPS/F)، ويتم احتساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQ/TA) لأجل الرافعة المالية التي تعكس اختلاف درجة المخاطرة بين البنوك. في حين تمثل (OI/II) نسبة الدخل الآخر إلى دخل الفائدة، مما يعكس الدور المتزايد للأنشطة المصرفية غير المرتبطة مباشرة بالوساطة المالية التي تعتمد جزئياً على نفس المدخلات، أما المتغيرات COOdum و COMdum فهي متغيرات وهمية للبنوك التجارية والتعاونية وهي مدرجة في النموذج، لمراعاة الاختلافات في أحجام الأصول وهيأكل الإيرادات وأنواع الخدمات المصرفية المقدمة التي لا يتم احتسابها بواسطة المتغيرات الأخرى. أخيراً، يمثل U مصطلح الخطأ. وتمثل A البنك في الوقت t .

يُوفِّر نموذج P-R مؤشراً لقياس درجة تنافسية الصناعة، يُعرَف بـ "دالة المرونة الإحصائية H-statistic" والتي تتراوح قيمتها بين 0 و 1. ويتم حسابها من معادلة الإيرادات في صيغتها المختصرة، حيث يُقيس مجموع مرونات إجمالي إيرادات الشركة بالنسبة لأسعار مدخلاتها. ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$H = \sum_{k=1}^m \frac{\delta R_i^*}{\delta w_{k_i}} \frac{w_{k_i}}{R_i^*} \dots \dots \dots \quad (10)$$

في هذه الحالة، نعبر عن التغير في أسعار مدخلات العوامل بالرمز δR_i^* إلى الإيرادات التي يحققها البنك ١ في حالة التوازن. يمكن الحصول على دالة المرونة الإحصائية H-statistic من نموذج P-R (1987) بالاعتماد على معادلة الإيرادات المختصرة رقم (9) أعلاه، يمكن أيضًا كتابتها على النحو التالي:

$$H = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3$$

ومن خلال الجدول رقم (1.1) المولى، فإن القطاع المصرفي يتميز بالاحتكار أو "الكارتل المثالي" من أجل قيمة $H \leq 0$ ، والمنافسة الاحتكارية أو القلة الاحتكارية من أجل قيمة $H > 1$. والمنافسة الكاملة عند القيمة $H = 1$.

الجدول رقم (1.1): القدرة التمييزية لـ H -statistic

قيمة H^{Comp}	الحالة	اختبار البيئة التنافسية
$H \leq 0$	حالة احتكار: يعمل كل بنك بشكل مستقل في ظل ظروف تعظيم الربح الاحتكاري (H). هي دالة متناقصة لمرونة الطلب المتصورة.	اختبار البيئة التنافسية
$0 < H < 1$	اختلاف التوقعات في حالة احتكار القلة قصير الأجل: يكون عدد الشركات في الصناعة ثابتاً وتتعدد كل شركة قرارات بناءً على افتراضات حول ردود أفعال الشركات الأخرى تجاه أفعالها.	اختبار البيئة التنافسية
$H = 1$	منافسة احتكارية: في حالة توازن الدخول الحر، تكون قيمة H دالة متزايدة لمرونة الطلب المتصورة. في هذه الظروف تواجه الشركات منحنى طلب من منحنى طلب مرن وبالتالي تزداد الإيرادات بنسبة أقل من التغير في أسعار المدخلات.	اختبار البيئة التنافسية
$H = 0$	حالة التوازن.	اختبار التوازن
$H < 0$	حالة اختلال التوازن.	اختبار التوازن

المصدر: (Shaffer, 1993) (Panzar & Rosse, 1987) (Nathan & Neave, 1989)

2. مؤشر ليرنر (Lerner Index 1934)

بشكل عام، تتضمن المناهج التجريبية لقياس المنافسة العديد من المشكلات. وقد زاد الاهتمام بشكل خاص بقياس المنافسة في القطاع المصري في الحال الأكاديمي. ونتيجة لهذه الحقيقة، تم إجراء الكثير من الدراسات العلمية من خلال تطوير أساليب جديدة (مثل مؤشر ليرنر، ونموذج $P-R$ ، ونموذج بريستاهاون). ويعد مؤشر ليرنر أحد أكثر الأدوات استخداماً على نطاق واسع لقياس القوة السوقية. وعادة ما يتم اعتباره مؤشراً للقوة السوقية لأنه كلما زادت قيمة المؤشر، زاد الفرق بين السعر والتكلفة الهامشية، وبالتالي زيادة الفرق بين السعر والسعر التنافسي. ويعتمد أيضاً على مرونة الطلب، لذلك يطلق عليه أيضاً (هامش السعر-التكلفة). وعليه فإن هذا المؤشر يعرف على: "أنه الفرق بين السعر (p) والتكلفة الهامشية (mc) كجزء من السعر" (Issa, Girardone, & Snaith, 2025, p. 9). ويطلب حساب مؤشر ليرنر تقدير دالة التكلفة المخولة لогarithmياً مع تأثيرات ثابتة للبنوك ومتغيرات وهمية زمنية على النحو التالي:

حيث يمثل $Cost_{it}$ إجمالي التكاليف، ويمثل Q_{it} مخرجات البنك أو إجمالي الأصول للبنك i في الوقت t ، و w_{it} هي أسعار المدخلات الثلاثة. يتم اشتقاق التكلفة الهامشية على النحو التالي:

إذن مؤشر ليرنر يحسب بالعلاقة التالية:

أو: مؤشر ليرنر = (السعر - التكلفة الهامنشية) / السعر

حيث: $P_{TA,it}$ يمثل سعر إجمالي الأصول مثلاً بنسبة إجمالي العائدات إلى إجمالي الأصول للبنك i في الزمن t (إجمالي الأصول بمثابة إنتاج البنك)، و $MC_{TA,it}$ هي التكلفة الهامشية لـإجمالي أصول البنك i في الزمن t ، وتتوافق قيمة مؤشر ليرنر ما بين 0 و 1، وبالنسبة لأي سوق عندما تقترب قيمة مؤشر ليرنر من 1، تزداد قوة السوق،

وبالتالي ستتمكن البنوك ذات القوة السوقية الكبيرة من لعب دور فعال. يمكن اعتبار مستويات الربح المرتفعة التي تم تحقيقها مؤشرا على الأداء الاقتصادي السيئ والقوة السوقية.

3. نموذج (Bresnahan 1982)

يعتبر هذا النموذج، أحد النماذج الهيكيلية المستخدمة في تحليل المنافسة السوقية، سيما في أسواق احتكار القلة (Oligopoly). ويوظف لتقدير درجة قوة السوق (Market Power) التي تمتلكها الشركات من خلال سلوكها في تحديد الأسعار استجابةً للتغيرات الحاصلة في الطلب والتكاليف. أي أنه يستخدم لتحليل سلوك الأسعار في أسواق احتكار القلة. ويهدف أساسا إلى تحديد فيما إذا كانت الشركات الناشطة في السوق تتصرف بشكل تنافسي أو أنها تمارس نوعاً من السيطرة على الأسعار وتسلك سلوكاً احتكارياً حيئذاً.

وعلى الرغم أن نموذج Bresnahan تم تطبيقه في البداية على المجال الصناعي مثل صناعة السيارات أو الصلب -على اعتبارها أسواقاً تسودها حالة احتكار القلة-، فقد طُبق لاحقاً على الأسواق المصرفية كذلك، سيما لقياس سلوك التسعير بين البنوك ومدى تأثير المنافسة على الأسعار أو الفوائد.

إن هذا النموذج يُقدر إلى أي درجة تتحكم الشركات في الأسعار، وذلك من خلال إدخال معامل يُسمى بمعامل السلوك² (Θ - Theta) داخل معادلة الإيراد الحدي (Bresnahan, 1982) :

- ✓ عندما تكون ($0 = \Theta$): السوق في حالة منافسة تامة (الشركات متلقية للأسعار أي لا تتدخل فيها).
- ✓ عندما تكون ($1 = \Theta$): للشركات سلوك احتكاري (شركة واحدة أو احتكار تام).
- ✓ عندما تكون ($1 < \Theta < 0$): احتكار قلة.
- ✓ عندما تكون ($1 > \Theta$): سلوك احتكاري مبالغ فيه (collusive behavior)، وهو حالة نادرة.

كما أنه يتم تقدير نموذج Bresnahan بالاعتماد على بيانات تتعلق بالطلب (مثل الكميات والأسعار والدخل) والتكاليف (كأسعار المدخلات) بالإضافة إلى السلوك التفاعلي بين الشركات (المرونة السعرية للطلب). يعتبر نموذج "بريسناهان" مقارنة بالنماذج الأخرى أكثر تعقيداً من حيث التقدير، لأنه يتطلب بيانات أكثر تفصيلاً

² معامل السلوك (Θ - Theta): يمثل سلوك الشركات في تحديد الأسعار أو درجة المنافسة.

(أسعار، كميات، تكاليف، متغيرات متعلقة بالطلب)، وهذا ما يجعله أكثر عمقاً من حيث البنية الاقتصادية سيما وأنه يأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الأسعار والكميات في السوق.

4. نماذج أخرى:

✓ نموذج Klein Monti للاحتكار (1973-1974):

في حالة المنافسة الكاملة، تقبل جميع البنوك السعر كبيانات. في التوازن التنافسي، يجب أن يكون الهاشم مساوياً لكل من هامش الفائدة والودائع. يقدم نموذج البنوك الاحتكارية الحد المعاكس لسوق المنافسة الكاملة. دالة الطلب لكل بنك على القروض هي $L(rD)$ مثل منحنى هابط ودالة الطلب على الودائع هي $D(rL)$ مثل منحنى صاعد. كما يتم تشكيل عكس هذه الدوال مثل $D(rL)$ و $L(rD)$.

✓ نموذج كورنو (1838) : The Cournot Model

يعتبر هذا النموذج، من أوائل النماذج الرياضية والاقتصادية لوصف هيكل الصناعة وتحليل المنافسة بين عدد محدود من المنتجين (احتكار القلة)، حيث تتنافس الشركات على كمية الإنتاج التي ستنتجهما، والتي تقررها بشكل مستقل عن بعضها البعض وفي نفس الوقت (Farell & Shapirs, 1990, p. 110)، النموذج لديه ميزات كما يلي:

- ✓ هناك أكثر من شركة، وكل الشركات تنتج منتجًا متجانسًا، أي لا يوجد تمييز في المنتج؛
- ✓ الشركات لا تتعاون، أي لا يوجد تواطؤ؛
- ✓ تمتلك الشركات قوة سوقية، أي أن قرار الإنتاج الذي تتخذه كل شركة يؤثر على سعر السلعة؛
- ✓ عدد الشركات ثابت؛
- ✓ تتنافس الشركات في الكميات، وتختار الكميات في نفس الوقت؛
- ✓ الشركات عقلانية اقتصادياً وتتصرف بشكل استراتيجي، وعادةً ما تسعى إلى تعظيم الربح في ضوء قرارات منافسيها.

3.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي الأردني:

يعتبر القطاع المصرفي الأردني أكبر القطاعات الخدمية في الاقتصاد الأردني، بالنظر إلى معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نمو نشاطاته ومستوى التطور الذي يشهده، إضافة إلى الاستخدام التكنولوجي والمعلوماتي الواسع الانتشار في الجهاز ككل، لكن بالمقابل تنشط البنوك الأردنية في سوق صغيرة الحجم مع وجود عدد معتبر من البنوك الصغيرة الحجم، إضافة إلى كثرة الفروع لهذه الوحدات، وهذا ما يعكس سلبياً على هامش ربحيتها وكفاءتها كذلك، وفي ظل هذه الظروف وعملية الانفتاح والتحرير التدريجي لمعظم القطاعات المالية الدولية، سوف تواجه البنوك الأردنية المحلية -لا سيما الصغيرة الحجم منها- العديد من التحديات والمنافسة من قبل تلك المؤسسات المالية الأجنبية بمواردها المالية المعتبرة والتكنولوجيا العالية، وامكانية تقديمها للخدمات المصرفية المتنوعة وبأحدث التقنيات.

1.3.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي الأردني:

كانت الانطلاقة الفعلية للعمل المصرفي في الأردن عند افتتاح البنك العثماني لفرع له بالأردن عام 1925، حيث مارس الأعمال المصرفية العادلة إضافة إلى عمله كوكيل للحكومة الأردنية، وفي عام 1969 تحول إلى بنك "كريندليز"، ثم إلى "آي آند زد كريندليز" عام 1989 وإلى بنك "ستاندرد تشارترد كريندليز" عام 2000 وأخيراً إلى بنك "ستاندرد تشارترد" عام 2003.

وبال مقابل كان أول البنك الوطنية الأردنية هو "البنك العربي" الذي افتتح فرعه في عمان عام 1934، حيث كان مركزه الرئيسي في فلسطين منذ تأسيسه في عام 1930 في مدينة القدس، وقد تم نقل هذا المركز الرئيسي إلى العاصمة عمان بعد أحداث 1948، وبذلك أصبح أول البنك التجاري المحلي الأردني، وشهد عام 1949 افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط فرعاً له في الأردن.

وقد تم طرح الدينار الأردني عملة للتداول لأول مرة عام 1950 بدلأ من الجنيه الفلسطيني، وبعدها في عام 1956 و1961 تم تأسيس بنكين وطبيعين هما بنك الأردن وبنك القاهرة عمان، كما قام عدد من رجال الأعمال الأردنيين بتشكيل البنك الأهلي الأردني عام 1956، وفي ذات الفترة تم افتتاح عدد من الفروع للبنوك الغير الأردنية وهي "البنك العقاري العربي" في عام 1951، ومصرف الرافدين وبنك الرياض في عام 1957، أمّا عام 1958 فقد تم تسجيل بنك "انترا اللبناني" كأحد البنوك العربية التي لها فروع في الأردن وقد استمر بالعمل إلى غاية عام 1964 حيث أُشهر مركزه الرئيسي بلبنان إفلاسه.

وأهم تطور حصل على صعيد العمل المصرفي الأردني في مرحلة السبعينيات كان تأسيس البنك المركزي الأردني عام 1964، ليحل بذلك محل مجلس النقد الأردني متولياً الإشراف على البنوك الأردنية، أمّا مرحلة السبعينيات فقد شهدت تأسيس كلاً من البنك الأردني الكويتي عام 1977، وبنك الأردن والخليج في عام 1978 الذي تم تصفيفه وتحول إلى البنك التجاري عام 2003، وكذا بنك البتراء عام 1978 والمصرف السوري الأردني في عام 1980، كما وتم تأسيس بنكين للاستثمار هما: بنك الاستثمار العربي الأردني عام 1978 والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في عام 1979، وتزامن ذلك مع افتتاح عدّة بنوك أجنبية فروعًا لها بالأردن، وهي سيتي بنك عام 1976 وبنك "الاعتماد والتجارة" في عام 1975، وبنك "تشيس منهاتن" عام 1976، الذي استمر بالعمل حتى عام 1985، إلى أن أصبح أحد فروع بنك الأردن.

ويعكس تفسير هذا التطور المعتبر في القطاع المصرفي الأردني، بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته معظم الاقتصاديات العربية خلال فترة السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عام 1973، ونتيجة أيضًاً لتدفق المساعدات الخارجية للأردن، خصوصاً العربية منها وكذا فتح أسواق الخليج أمام صادرات الأردن.

وبالمقابل، تأثر القطاع المصرفي الأردني بفترات الكساد الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد ككل منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، حيث صحبتها اختناقات ذات أثر كبير على الجهاز المصرفي الأردني أدت بدورها إلى تعثر واضح في أعمال هذه البنوك، وكذا انخفاض أرباحها مقارنة مع سنوات السبعينيات، وقد أدت هذه الاختلالات إلى خروج أحد البنوك والعمل على تصفيفه وهو "بنك البتراء"، وكانت هذه الأزمة قد تبلورت بين عامي 1988 و 1989 حيث تعرض الدينار الأردني إلى هزة عنيفة، تحسّدت في انخفاض قدرته الشرائية وسعر صرفه، كل هذه التطورات أدت إلى تدخل البنك المركزي لتصويب هذه الاختلالات، من خلال إعادة الهيكلة والتنظيم للقطاع المصرفي مما يضمن تحسّن الأداء والاستمرارية (الخيسن، 2006، صفحة 14).

وشهد عام 1989 تأسيس "بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن"، وكذلك بنك "عمان للاستثمار" في ذات السنة، لكن هذا الأخير تعرض لخسائر كبيرة أدت إلى تصفيفه أعماله عام 1996.

أما عام 1991 فقد شهد تأسيس "البنك الوطني الإسلامي" كبنك استثماري، غير أنه تم إلغاء ترخيصه ووضعه تحت التصفيف عام 1995، وتحولت "الشركة الأهلية للاستثمارات المالية" إلى "بنك الأعمال" واندمج بدوره مع "البنك الأهلي الأردني" عام 1996. وتأسس كذلك بنك "فيلاطفيا" عام 1993 وصفّيت أعماله عام 2003، وشهد عام 1993 تأسيس البنك الاستثماري "بنك الشرق الأوسط" الذي غير اسمه ليصبح

"سوسيتيه جنرال-الأردن" عام 2003، أما بنك الصادرات والتمويل فقد تأسس عام 1995 والذي تحول إلى بنك المال عام 2006.

وشهدت سنة 1997 تأسيس البنك الإسلامي العربي الدولي، إضافة إلى تحول بنك الإسكان الذي تأسس عام 1974 كمؤسسة إقراض متخصصة في قطاع الإسكان إلى بنك الإسكان للتجارة والتمويل ليصبح بذلك بنكاً تجارياً (الصمادي ب.، 2000).

إضافة إلى مختلف هذه البنوك، يضم القطاع المصرفي الأردني عدّة مؤسسات إقراض متخصصة، كمؤسسة الإقراض الزراعي والمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وهذه المؤسسات مملوكة بالكامل من الحكومة، في حين أن بنك الإنماء الصناعي الذي تأسس عام 1965 والمنظمة التعاونية الأردنية التي تأسست عام 1968 فهي ذات ملكية مشتركة. وشهد عام 2004 إعطاء الترخيص لفروع ثلث بنوك عربية لدخول السوق المحلية وهي بنك عودة، بنك لبنان والمهجر، وبنك الكويت الوطني.

وشهدت سنة 2009 تأسيس بنك إسلامي أردني هو بنك صفوة الإسلامي، وإعطاء الترخيص لبنك إسلامي آخر للعمل في السوق الأردني وهو مصرف الراجحي السعودي سنة 2011.

وفي سنة 2021 استحوذت مجموعة كابيتال بنك أو بنك المال على عمليات بنك عودة، كما استحوذت في العام 2022 على بنك سوسيتيه جنرال – الأردن، مما عزّز المكانة التنافسية لهذا البنك في القطاع المصرفي الأردني (www.capitalbank.jo, 2024).

2.3.1 واقع تنافسية القطاع المصرفي الأردني:

لقد كان للعولمة وكذا تحول الأردن إلى اقتصاديات السوق الحر أثر واضح على واقع القطاع المصرفي، فقد أدى هذا التوجه الجديد إلى خلق تحديات تنافسية جديدة أمام المصارف الأردنية، سواء فيما بينها أو بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية سيما الكبيرة منها ذات الامتداد العالمي.

وقد تعددت الأدوات والمشتقات المالية المصرفية المتعامل بها وبمختلف أنواعها، وهي مستحدثة ومتطرفة ومتعددة باستمرار، وتحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة، سيكون للبنوك الدور الحاسم في حشدتها وكذا إدارتها، وعليه وجب على البنوك الأردنية أن تتهيأ لمواجهة هذه التحديات، وأن تهيئ كوادرها وتعيد تنظيم هيئاتها الإدارية، وكذا خططها المالية والتشغيلية بما يتناسب والتحديات القادمة، وبما يضمن لها بالمقابل التفوق والتميز على منافسيها في السوق المصرفي وصولاً إلى تحقيق أعلى المستويات من العائد أو الربحية.

ويرتبط مفهوم التنافسية بنوع وطبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع وتحديداً في النظام الاقتصادي الحر الذي يتصف بالتنوعية وبحرية الفرد والاختيار وتشجيع المبادرات الفردية (الخساونة، 1997، صفحة 5).

وبغرض رفع المقدرة التنافسية لل الاقتصاد الأردني ككل خصوصا القطاع المصرفي، اتخذ الأردن جملة من الإجراءات التي تعزز هذه المقدرة على جميع الأصعدة، وترفع من قدرة القطاع المصرفي وطاقته الإنتاجية وكفاءة عملياته المالية، بما يتناسب والواقع الجديد الذي فرضته برامج التحول الاقتصادي، وكذا تحرير تدفق رؤوس الأموال ومن هذه الإجراءات ما يلي:

✓ تحرير التجارة الخارجية:

في هذا الإطار، تم إعفاء البضائع المستوردة للمملكة الأردنية من الحصول على رخصة الاستيراد، باستثناء الشخص التي تطلب للأغراض الصحية والأمنية والدينية والسلامة العامة، كما تم إعفاء البضائع الأردنية المنشأ من الحصول على رخصة التصدير، وتم استحداث المترتب الأخضر الذي يسمح بإدخال البضائع دون تفتيش لمجموعة الشركات الحاصلة على شهادة ISO 9000، لتقليل كلفة الإجراءات الجمركية على هذه الشركات (الصادق، 1999، صفحة 176). وتم العمل على تكثيف البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واحتذاب الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء التراخيص لعدة بنوك ومؤسسات مالية أجنبية للعمل في السوق المصرفي الأردني.

✓ قانون المنافسة:

في ضوء تبني سياسات التحرير والانفتاح الاقتصادي، وفي ظل غياب الإطار القانوني الذي يمنع الممارسات الاحتكارية في الأردن، تزايدت الحاجة إلى تحديث قانون المنافسة ومنع الاحتكار، فتم إعداد مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار، الذي يشجع المنافسة عن طريق منع ممارسات المؤسسات التي تتسم بأنها غير تنافسية من حيث السلوك، مثل تثبيت الأسعار وتحديد كميات الإنتاج...

✓ السياسة النقدية:

انطلاقاً من مبدأ أن الاستقرار النقدي يعتبر العنصر الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، يعمل البنك المركزي الأردني على تحقيق ثلاثة أهداف وطنية تشتمل على المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة، ولتحقيق ذلك، قام البنك المركزي الأردني بوضع ستة أهداف مؤسسية لتحقيقها وهي: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023) :

أ. المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة: انتهج البنك المركزي سياسة نقدية متشددة بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية التي أعقبت جائحة كورونا، والتي وإن تراجعت حدّتها في عام 2023 إلا أنها لا تزال قائمة، ورفع أسعار الفائدة. وقام بتوفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار، والاحتفاظ باحتياطات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها.

ب. ضمان قابلية تحويل الدينار: وذلك بتلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية، والاحتفاظ باحتياطيات المملكة من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها، ومراقبة أسعار الصرف وأعمال الصرافين.

ت. المحافظة على سلامة ومناعة الجهاز المصرفي: وذلك من خلال التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المالي وسلامة مراكيزها المالية، ومدى التزامها بتطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية وفق تعليمات البنك المركزي.

ث. المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن متتطور: من خلال إدارة التسويات الإجمالية الفوري (RTGS)، وتلاصق وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال المعاشرة الإلكترونية للشيكات.

ح. المحافظة على الثقة والأمان في النقد الأردني: وذلك بتوفير مواصفات أمنية عالية في النقد المصدر مع المحافظة على جودة أوراق النقد المصدرة، وسحب غير الصالح من التداول، ومتابعة عمليات تزييف العملة الوطنية وضبطها، وتأمين السوق الأردني بكميات كافية من أوراق النقد والمسكوكات.

ج. نشر وتعزيز المعرفة المالية والمصرفية: وذلك بتوفير مصادر المعلومات ونشر البيانات والتقارير وحملات النوعية.

وترمي هذه الإجراءات إلى تعزيز الثقة بالدينار الأردني كعملة رسمية للبلاد، وبصورة تسهم في إكساب النشاط الاقتصادي مزيداً من النمو، بالإضافة إلى تعزيز مناعة الجهاز المالي بما يتماشى والمعايير المصرفية الدولية المعاصرة.

✓ تطوير سوق رأس المال الأردني:

نظراً للدور البارز الذي يلعبه سوق رأس المال في تحقيق التطور الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، وكذا تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض النهوض بدور سوق رأس المال الأردني وتفعيله، أهمها ما يلي:

أ. الإطار التشريعي: تم إصدار قانون الأوراق المالية عام 1997، والذي يهدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني، وتم إنشاء ثلاثة مؤسسات جديدة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري لتحل محل سوق عمان

المالي، وهي هيئة الأوراق المالية، وسوق الأوراق المالية (بورصة عمان) ومركز إيداع الأوراق المالية. كما تم فصل الدور الرقابي والتشريعي لسوق رأس المال عن الدور التنفيذي، بحيث تتولى هيئة الأوراق المالية الدور الرقابي والتشريعي، في حين تتولى سوق الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية الدور التنفيذي.

ب. قانون الأوراق المالية: في إطار هذا القانون تم تشكيل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، والمناطق به تطبيق القانون وإصدار تعليمات مختلفة.

ت. سوق رأس المال: في إطار تطوير عمل سوق رأس المال، تم تشغيل التداول الإلكتروني لكل من البورصة ومركز إيداع الأوراق المالية، بهدف تطبيق النظام الإلكتروني وفقاً للمعايير الدولية، وبما يتحقق السرعة والدقة في التطبيق وفقاً للحقوق وتوفير الجهد والوقت، حيث تم تجهيز البورصة بكافة الاحتياجات ووسائل الاتصالات الالزمة.

3.3.1 هيكل الجهاز المصرفي الأردني:

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي، والبنوك المرخصة مشكلة من البنوك المحلية بتنوعها التجارية والإسلامية والبنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وكانت البنوك في نهاية ديسمبر 2023 كما هو موضح في الجداول الموالية:

1. البنوك الأردنية: وهي مصنفة إلى بنوك تجارية وأخرى إسلامية.

أ. البنوك التجارية: فيما يلي قائمة البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن:

الجدول رقم (2.1): البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الاردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jkb.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الاستثماري	1989	www.investbank.jo
10	ABC	1989	www.bank-abc.com/world/Jordan
11	بنك الاتحاد	1991	www.bankalihad.com
12	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 9)

ب. البنوك الإسلامية: وهي موضحة في الجدول المولى:

الجدول رقم (3.1): البنوك الإسلامية الأردنية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
3	بنك صفوة الإسلامي	2009	www.safwabank.com

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 9)

2. البنوك الغير أردنية: وهي كلها تجارية، ما عدا مصرف الراجحي فهو اسلامي وهو أحدث البنك المرخصة:

الجدول رقم (4.1): البنوك الأجنبية العاملة في الأردن كما في ديسمبر 2023

الرقم	اسم البنك	سنة الترخيص	الموقع الإلكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.aqaribank.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidainamman.com
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.jo
5	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 9)

شهد عدد البنوك المرخصة العاملة في السوق المصرفي الأردني ما بين سنتي 2014 و2023 انخفاضاً بـ 5 بنوك، حيث كان عددها 25 بنكاً عام 2014 موزعة بواقع 16 بنكاً أردنياً (منها 3 بنوك إسلامية) بالإضافة إلى 9 بنوك غير أردنية، ليصبح 20 بنكاً عام 2023، وكان هذا الانخفاض نتيجة استحواذ كابيتال بنك على بنك عوده سنة 2021 وبنك سوسيتيه-جنرال الأردن عام 2022 وهذا الأخير كان قد استحوذ سنة 2018 على الأعمال المصرفية لبنك أبو ظبي الوطني بالأردن، وتزامن ذلك مع استحواذ بنك الاستثمار العربي الأردني على فروع بنك "ستاندرد تشارترد" في الأردن، واستحواذه كذلك على الأعمال المصرفية لبنك الكويت الوطني بالأردن عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، 2014-2023).

وتعطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من 865 فرعاً و58 مكتباً، وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنك العاملة في المملكة) في نهاية عام 2022 نحو 13065 نسمة لكل فرع (جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022، 2022، صفحة 54)، مقارنة مع 12607 نسمة لكل فرع نهاية 2021.

وعلى صعيد الانتشار والتوسيع المصرفية، فقد بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن 865 فرعاً داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة، و177 فرعاً خارج الأردن نهاية عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022، 2022، صفحة 56).

4.3.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة من 2014 إلى 2023:

فيما يتعلّق بأبرز تطّورات المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2023، فقد كانت كما هي موضحة في الجدول المولى:

الجدول رقم (5.1): المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك المرخصة للفترة 2014-2023

الوحدة: مليون دينار أردني

السنوات	اجمالي الأصول	اجمالي القروض	رأس المال والاحتياطات والمخصصات	إجمالي الودائع
2014	44868.1	19274.5	6773.7	30261.0
2015	47133.2	21103.5	7107.8	32598.5
2016	48383.5	22905.8	7261.2	32900.0
2017	49102.5	24736.8	7564.2	33197.7
2018	50893.2	26108.1	7836.4	33848.1
2019	53642.0	27082.2	8152.6	35305.3
2020	57038.0	28639.1	8715.2	36789.1
2021	61057.7	30028.5	9044.3	39522.3
2022	64145.3	32591.5	9389.7	42106.7
2023	66215.5	33429.1	10206.2	43744.3
%	%3,2	%2,6	%8,7	%3,9
	معدل التغير			

المصدر: (البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية مختلفة، 2014-2023).

✓ تطوير الأصول:

من خلال الجدول أعلاه، شهدت أصول البنوك العاملة في النظام المالي الأردني خلال الفترة من 2014 إلى 2023 نمواً ملحوظاً بلغ حوالي 21.3 مليار دينار، حيث ارتفعت الأصول من 44.8 مليار دينار في نهاية عام 2014 إلى 66.2 مليار دينار نهاية عام 2023 وبمعدل نمو سنوي 4.3% بالمتوسط.

ويعزى هذا النمو في الأصول إلى ارتفاع الأصول المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بقدر 1701.6 مليون دينار (2.9%) عن مستواها في نهاية عام 2022، ليصل بذلك رصيد الأصول المحلية للبنوك المرخصة إلى 59.964 مليار دينار مقارنةً مع 58.262 مليار دينار في نهاية عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي الخامس والأربعون، 2023، صفحة 31). ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الأصول المحلية

بارتفاع الديون على القطاع العام والخاص وكذا ارتفاع بند الاحتياطيات، فيما انخفضت الديون على المؤسسات المالية.

وبالمقابل ارتفعت الأصول الأجنبية للبنوك المرخصة بحوالي 368 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% في نهاية عام 2023 مقارنةً بمستواها في نهاية عام 2022، ليسجل بذلك رصيد الأصول الأجنبية للبنوك المرخصة 6.251 مليار دينار مقارنةً مع 5.882 مليار دينار في نهاية عام 2022. وقد جاء الارتفاع في الأصول الأجنبية نتيجة ارتفاع القروض للقطاع الخاص (غير المقيم) بمقدار 180 مليون دينار أو ما نسبته 27.1%， وارتفاع محفظة الأوراق المالية (غير مقيم) بمقدار 26 مليون دينار أو ما نسبته 2.7%， بالإضافة إلى ارتفاع الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار 200 مليون دينار (5.1%). بالمقابل انخفض بند النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) بحوالي 25 مليون دينار (9.1%)، وانخفاض بند الأصول الأجنبية الأخرى بحوالي 13 مليون دينار أو ما نسبته 20% (البنك المركزي الأردني، 2025).

✓ تطور رأس المال والاحتياطات والمحصصات:

إنّ من أهمّ وأبرز المؤشرات المالية على متنانة وكذا سلامة الجهاز المصرفي الأردني، النمو المعتبر الذي شهدته حساب رأس المال والاحتياطات والمحصصات للبنوك خلال الفترة 2014 وحتى 2023. فهذا النمو يعكس مباشرةً على تعزيز ملاءة البنوك ورفع قدرتها على مواجهة مختلف أنواع المخاطر، وبالتالي توفير حماية أكبر لأموال المودعين، حيث من خلال الجدول رقم (5.1) نلاحظ أن حساب رأس المال والاحتياطات والمحصصات قد نما خلال الفترة من 2014 وإلى 2023 بحوالي 3.4 مليار دينار تقريباً، وبمعدل سنوي متوسط يقدر بـ 4.43%. وقد شهدت سنة 2023 أعلى معدل نمو في حساب رأس المال والاحتياطات والمحصصات بحوالي 8% على التوالي 3.6%， ولعلّ أنّ أبرز أسباب هذا النمو المتباين هو مواصلة البنك المركزي سياساته النقدية المتشددة ولكن بوتيرة أقل خلال عام 2023، وذلك انسجاماً مع التطورات المحلية والعالمية، واستمرار توجّه البنك المركزي عالمياً واقليمياً في التشدد في سياساتها النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

كما عمل البنك المركزي على الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة بما في ذلك الحفاظ على سعر صرف الدينار الأردني ومعدلات التضخم ضمن مستويات مناسبة والمحافظة على متنانة الجهاز المصرفي.

✓ تطور القروض:

من خلال الجدول رقم (5.1) نلاحظ ارتفاع الرصيد الإجمالي للقروض الممنوحة من قبل البنوك العاملة من 19.27 مليار دينار عام 2014 إلى 33.42 مليار دينار في نهاية عام 2023، بمعدل نمو قدره 2.6% خلال عام 2023.

شكلت القروض والسلف حوالي 62.5% من إجمالي القروض، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية 27.8% من إجمالي القروض كما في نهاية تشرين الثاني من عام 2023 (جمعية البنوك في الأردن، القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية، 2024، صفحة 36).

كما شهدت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً في السنوات الأخيرة نمواً متزايداً، مما يؤكد على الأهمية التي يحظى بها الجهاز المالي في الاقتصاد الأردني ككل.

✓ تطور الودائع:

هذا وقد ارتفع إجمالي الودائع لدى كل البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 بنسبة 2.8% لتصل إلى 43.292 مليار دينار مقارنة مع 42.106 مليار دينار نهاية 2022 ومقارنة بـ 30.261 مليار دينار عام 2014، أما فيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 61% من إجمالي الودائع لدى البنوك، بليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 24.9% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت 14.1% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.7% من إجمالي الودائع حيث بلغت ما يقارب 34.072 مليار دينار نهاية عام 2023 مقارنة بـ 32.841 مليار دينار بـ نهاية عام 2022. ويمكن توضيح ذلك في الجدول

المواли:

الجدول رقم (6.1): الودائع لدى البنوك المرخصة

الوحدة: مليون دينار أردني

البند	إجمالي الودائع	36,789.1	39,522.3	42,106.7	2023	التغير النسبي %
					% 2.8	43,292.1
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب					% 24.9	% -2.6
توفير					% 14.1	% 1.6 -
لأجل					% 61.0	% 4.2
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني %					% 78.7	% 0.7
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)					34,072.9	% 3.7
الودائع بالعملات الأجنبية %					% 21.3	% 0.7 -
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)					9,219.2	% 0.5 -

المصدر: (جمعية البنوك في الأردن، القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفيّة، 2024، صفحة

37

كما يتضح من خلال النسب في الجدول رقم (6.1) أن التغير الميكانيكي للودائع كان لصالح الودائع بالدينار الأردني مما يشير إلى زيادة جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.

5.3.1 تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان:

وصل الرقم القياسي لأسعار أسهم البنك المدرجة في بورصة عمان في نهاية 2023 إلى 6735,6 نقطة مقارنة مع 6753.7 نقطة في نهاية عام 2022، مما يعني انخفاضه بنسبة ضئيلة جداً أقل من 1% مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى 6.6% للرقم القياسي العام للبورصة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (7.1): الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المرجح بالقيمة السوقية

الوحدة: نقطة

الرقم القياسي للبنوك	الرقم القياسي العام	السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية
8373.0	4237.6	2014	
8463.7	4229.9	2015	
8444.5	4069.7	2016	
8335.2	4009.4	2017	
8246.0	3797.1	2018	
7095.6	3513.8	2019	
5410.6	3049.6	2020	
6566.4	4005.3	2021	
6753.7	4730.4	2022	
6735.6	4416.3	2023	

المصدر: (بورصة عمان، www.ase.com.jo، 2014-2023).

ولقد انخفضت نسبة التداول على أسهم البنوك المدرجة إلى إجمالي حجم التداول في البورصة تدريجياً خلال الفترة 2014-2023، حيث سجل القطاع المالي ككل نسبة تداول قدّرت بـ 37.52% خلال سنة 2023. واحتلّ البنك العربي المركز الرابع ضمن قائمة الشركات العشر الأكبر من حيث حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة للعام 2023، أمّا من حيث مؤشر القيمة السوقية للشركات العشر الأكبر، فقد احتلّ البنك العربي كذلك المرتبة الأولى، بالإضافة إلى بنك الإسكان للتجارة والتمويل رابعاً، والبنك الإسلامي الأردني خامساً وبنك المال الأردني سادساً وبنك الأردن تاسعاً والبنك الأردني الكويتي عاشراً (بورصة عمان، 2023، صفحة 108).

✓ مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنك الأردني:

لقد حقّقت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنك الأردني استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للمؤشرات المالية الجيّدة للجهاز المصرفي الأردني من جهة، والقوة والمتانة المالية التي يتمتّع بها من جهة أخرى، مما جعله محطّ أنظار المستثمرين من خارج المملكة الأردنية. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة هاته الفئة في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان حوالي 59% خلال الفترة من 2014 إلى 2022، ووصلت النسبة إلى 55.7% في نهاية عام 2022 (جمعية البنوك في الأردن، أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022، 2022، صفحة 71).

6.3.1 تطور الخدمات المصرفية:

لمواكبة تطورات الصناعة المصرفية العالمية، خطت البنوك الأردنية خطوات سريعة لتحديث منتجاتها المصرفية، ما أدى إلى إحداث قفزة نوعية في الخدمات المقدمة من قبلها، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملت على إدخال حوالي 90 خدمة جديدة خلال عام 2022، بهدف تسخير هذه التكنولوجيا لخدمة العملاء. وكانت هذه الخدمات الجديدة مقدمة من مختلف البنوك الأردنية أو الأجنبية في السوق المصرفية الأردني، فكابيتال بنك أتى بـ 14 خدمة جديدة ومطورة، بينما البنك الاستثماري أتى بـ 9 خدمات جديدة، في حين أن بنك الاستثمار العربي الأردني قدم 11 خدمة جديدة ومطورة، و9 خدمات من البنك الأردني الكويتي وكذا البنك العربي بنفس العدد، وتفاوتت الخدمات المقدمة من البنك الأخرى.

وقد زاد من حدة المنافسة الانفتاح الاقتصادي، ودخول البنوك الأجنبية للعمل في الأردن، الأمر الذي فرض على البنوك المحلية الأردنية تقديم خدمات جديدة، تتميز بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة.

7.3.1 واقع القطاع المالي الأردني خلال الفترة (2022-2024)-النصف الأول من عام 2024:

بالتركيز على تطور مختلف المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المالي الأردني ووضع الاقتصاد ككل، يمكن توضيح واقع القطاع المالي الأردني بإيجاز في النقاط التالية (جمعية البنوك في الأردن، القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرفية، صفحة 14.11.7):

- ✓ حقق القطاع المالي الأردني تطورات كبيرة وشهد نقلات نوعية في مختلف المجالات، والذي يتضح من خلال النمو المستمر في كافة المؤشرات المصرفية، والتي جاءت لتواكب التطور في باقي قطاعات الاقتصاد الأردني؛
- ✓ تعزز نمو وتطور القطاع المالي، وأصبح قطاعاً سليماً وآمناً كما تصفه المؤسسات الدولية، وكان هذا نتيجة الاستقرار السياسي والأمني والتشريعات العصرية، والشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتطور النشاط الاقتصادي في المملكة، وجذب الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ شهد البنك المركزي تطويراً كبيراً في مختلف المجالات التشريعية والتنظيمية والإشرافية، وحرص هذا الأخير على التوسع في تبني واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدى القطاع المالي ككل، وعمل على تقديم خدمات الدفع الإلكتروني، والتركيز على الاشتغال المالي، وكذا تطوير البرامج التنموية للبنك المركزي ما انعكس على القطاع المالي، وتعزيز الاستقرار المالي والنفسي، وتم توفير بيئة مالية ونقدية مواتية للنمو وتطور القطاع؛
- ✓ تتمتع الأردن بقطاع مالي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة، من خلال محافظه البنك في الأردن على نسب كافية رأس مال مرتفعة، ونوعية أصول جيدة، ونسبة سيولة ملائمة، إضافة لتحقيقها لمعدلات ربحية جيدة؛

- ✓ شهد السوق المصرفي الأردني العديد من عمليات الاستحواذ، وهو ما أسفر عن مؤسسات مصرافية قوية وكبيرة مثل كابيتال بنك. فيما تضاعف عدد فروع البنوك داخل الأردن ليصل إلى حوالي 950 فرعاً، إضافة لانتشار الجغرافي الواسع للبنوك الأردنية في القارات الخمسة؛
- ✓ حققت المؤشرات المصرافية تطوراتٍ هامة، حيث تضاعفت أصول البنوك بحوالي 6 مرات خلال الفترة (2023-1999) لتشكل موجودات البنوك حالياً (الثالث الثاني من عام 2024) ما نسبته 195 % من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تضاعف إجمالي الودائع بحوالي 5.6 مرة لتشكل حوالي 129 % من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تضاعفت القروض الممنوحة من البنوك بحوالي 7.5 مرة لتشكل حوالي 100 % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023؛
- ✓ شهدت الخدمات المصرافية تطوراتٍ تكنولوجية كبيرة، والتي جاءت في ظل الاستثمار الكبير للبنوك في أصول تكنولوجيا المعلومات وتبني التقنيات الرقمية المتطرفة؛
- ✓ انتهج البنك المركزي سياسة نقدية متشددة بالتزامن مع استمرار الضغوط التضخمية التي أعقبت جائحة كورونا، والتي وإن تراجعت حدتها في عام 2023 إلا أنها لا تزال قائمة، ورفع أسعار الفائدة؛
- ✓ تبني البنك المركزي الأردني مبدأ المبوط الناعم لاستيعاب آثار الجائحة كورونا والتعافي التدريجي بعد الجائحة، وهذه الحالة تعني الخروج التدريجي من آثار الجائحة وامتصاص آثارها دون تطوير ضغوطات جديدة على الاقتصاد؛
- ✓ النمو المتواصل في القروض والودائع والأصول، وتنامي التوجه نحو التمويل الأخضر والاستدامة والحكومة البيئية والاجتماعية لدى البنوك، وخاصةً بعد إطلاق استراتيجية التمويل الأخضر من قبل البنك المركزي الأردني؛
- ✓ تزايد استثمار البنوك في أصول تكنولوجيا المعلومات، وتسارع تبني الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي وتوفير حلول مدفوعات رقمية متطرفة مثل خدمة إي فواتيركم وكليك والحافظ الإلكتروني وغيرها، وتعزيز وتسريع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية، والتي جاءت ضمن تبني التوجه لتعزيز الشمول المالي لدى القطاع المصرفي؛
- ✓ استثمار البنك المركزي في تحديث وتطوير مختلف التشريعات بشكل يعزز كفاءة المنظومة التشريعية، وهو ما ساهم في خروج المملكة من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- ✓ أظهرت مؤشرات المثانة المالية للبنوك العاملة في الأردن بأن البنوك استمرت بالمحافظة على ممتلكاتها واستقرارها خلال الفترة الأخيرة.

- ✓ تحسنت أرباح البنوك بفعل انخفاض خصصات خسائر الائتمان وبدء تعافي القطاعات الاقتصادية من جائحة كورونا.

4.1 مؤشرات تطور القطاع المصرفي القطري:

يعتبر القطاع المصرفي القطري من أهم القطاعات الداعمة في قطر، لما يلعبه من دور أساسي في عمليات تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، والاستثمارات ودعم التنمية في مختلف الحالات. ويتميز هذا القطاع بالاستقرار والمرونة، مستنداً إلى منظومة تنظيمية قوية يشرف عليها مصرف قطر المركزي، باعتماده على تطبيق أفضل المعايير الدولية في الرقابة المالية والحكمة. وقد عرف هذا القطاع تطويراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالنمو الاقتصادي الذي تشهده الدولة، خاصة في قطاعات الطاقة، العقارات، والبنية التحتية. كما شكلت رؤية قطر الوطنية 2030 عاملاً محفزاً للبنوك نحو تبني الابتكار الرقمي وتطوير خدماتها بما يتماشى مع التحولات العالمية في القطاع المالي. وبضم القطاع المصرفي القطري مجموعة متنوعة من البنوك التقليدية والإسلامية، التي تقدم خدمات مالية متكاملة تلبي احتياجات الأفراد والشركات. وتسعى البنوك القطرية أيضاً إلى توسيع نشاطها خارج حدود الدولة، ما يعزّز مكانتها في الأسواق الإقليمية والدولية، ويكرّس دور قطر كمركز مالي واعد في المنطقة وعربياً.

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم استعراض أهم ملامح القطاع المصرفي القطري، بدءاً بإعطاء لحة تاريخية عنه، وتبيلان هيكله خلال عام 2023، ثم استعراض أهم المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع خلال الفترة 2014-2023، مع تطور أداء البنك المدرجة في بورصة قطر وتطور البنك الإسلامية في القطاع المصرفي القطري لما تشكله من ركيزة أساسية للقطاع مع التوجه العام للصيغة الإسلامية، وفي الأخير سيتم التطرق لتطور الخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة.

1.4.1 نبذة تاريخية عن القطاع المصرفي القطري:

قبل عام 1966، كانت العملات المتداولة في قطر هي تلك المرتبطة بالجنيه الإسترليني مثل الروبية الهندية، وروبية الخليج. وفي 21 مارس 1966، وقعت قطر ودبي اتفاقية تم بموجبها إنشاء مجلس نقد قطر ودبي. وعندما قامت الهند بخفض سعر صرف الروبية (بما في ذلك روبية الخليج) بنسبة 35%， قررت قطر ودبي استخدام الريال السعودي بدلاً من روبية الخليج بصورة مؤقتة لحين إصدار عملتها الجديدة. وقد أصدرت العملة الجديدة بتاريخ 18 سبتمبر 1966، وعرفت باسم ريال قطر ودبي، وتحددت قيمتها بـ 0.186621 جرام من الذهب الخالص، وهو نفس سعر التعادل لروبية الخليج قبل خفض سعر صرفها.

وفي 2 ديسمبر 1971 أصبحت دبى عضواً في اتحاد الإمارات العربية، وتقرر إلغاء مجلس نقد قطر ودبي طبقاً للمرسوم الأميري رقم 6 الصادر في مايو 1973. وبموجب المرسوم رقم 24 لعام 1973، تم سحب ريال قطر ودبي من التداول وتم إصدار عملة جديدة عرفت باسم الريال القطري، لها نفس الغطاء الذهبي لنقد قطر ودبي.

وفي عام 1973 تأسست مؤسسة النقد القطري التي أُنيط بها القيام بدور السلطة النقدية في قطر. وقد كانت المؤسسة مسؤولة عن الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال مقابل العملات الأخرى وحرية تحويله.

وتم عام 1975- وبموجب المرسوم رقم 60-ربط سعر صرف الريال القطري بوحدات حقوق السحب الخاصة بسعر 0.21 وحدة لكل ريال قطري، مع السماح بهامش تذبذب بنسبة 2.25% (أي 4.7619 ± 0.21). وقد كان سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار ريال قطري لكل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. وقد كان سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي يتحدد وفقاً لسعر صرف الدولار مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة الذي يقرره صندوق النقد الدولي، بينما تحدد سعر صرف الريال القطري مقابل العملات الرئيسية وفقاً لسعر صرف الدولار مقابل تلك العملات في الأسواق العالمية. وقد تمت زيادة هامش التذبذب المسموح به في أوائل عام 1976 إلى 7.25%. وفي الفترة بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة في أواخر عام 1975. وفي الفترة 1973-1993 تبنت مؤسسة النقد القطري الدولار الأمريكي كعملة تدخل لثبتت القيمة اليومية للريال، ومن ثم، فإن سعر صرف الريال القطري قد تذبذب في تلك الفترة مقابل العملات الأخرى، بمقدار تذبذب سعر صرف الدولار مقابل تلك العملات (مصرف قطر المركزي، 2025).

وخلال النصف الثاني من عقد السبعينيات، قامت مؤسسة النقد القطري بإعادة تقييم سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار الأمريكي مرات عديدة من أجل الحفاظ على استقرار قيمة الريال مقابل العملات الرئيسية لشركاء قطر التجاريين، وللحد من ضغوط التضخم المستورد. وفي الفترة ما بين مارس 1976 إلى يونيو 1980 تم رفع سعر صرف الريال القطري 12 مرة مقابل الدولار بما مجموعه 8.5%. وقد عوّض ذلك جزئياً عن تدهور سعر صرف الدولار في نفس الفترة بما نسبته 13.4% مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة. وعندما بدأ سعر صرف الدولار بالارتفاع مقابل العملات الأخرى ابتداءً من يوليو 1980، اختارت مؤسسة النقد القطري الإبقاء على سعر صرف الريال مقابل الدولار عند مستوى 3.64 ريال لكل دولار بدون تغيير. وكان من نتيجة هذا التثبيت أن ارتفعت أسعار صرف الريال القطري مقابل العملات الأخرى بنفس درجة ارتفاع سعر صرف الدولار.

وبتأسيس مصرف قطر المركزي في أغسطس 1993، تبني المصرف استراتيجية مؤسسة النقد القطري بالإبقاء على سياسة سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي بقيمة 3,64 ريال لكل دولار أمريكي (مصرف قطر المركزي، 2025).

وقد عرف القطاع المصرفي القطري تحدّيات تشريعية مهمة لتعزيز النظام المالي وضمان استقراره، أبرز هذه التشريعات:

1. قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية (القانون رقم 13 لسنة 2012):

يُعتبر هذا القانون بمثابة الإطار التشريعي الأساسي لتنظيم عمل مصرف قطر المركزي والمؤسسات المالية في قطر. ويشمل القانون (10) أبواب توضح تعريفات، وتنظيم مصرف قطر المركزي وعلاقته بالحكومة، السياسة النقدية، تنظيم المؤسسات المالية، الرقابة والإشراف، حماية العملاء، الاندماج والتصفية، وفض المنازعات والعقوبات، بالإضافة إلى أحكام عامة (مصرف قطر المركزي، www.qcb.gov.qa، 2024).

2. قانون النظام المالي للدولة (القانون رقم 2 لسنة 2015):

صدر قانون النظام المالي للدولة في 10 مارس 2015، ويهدف أساساً إلى تنظيم السياسة المالية وتحديد مصادر دخل الدولة وأنظمة الصرف، مع وضع إطار لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة وكذا عملية الرقابة عليها.

تعتبر هذه التشريعات جزءاً من مساعي دولة قطر لتعزيز الإطار القانوني والتشريعي للقطاع المالي والمصرفي، ومحاولة منها لضمان تواافق القطاع مع أفضل الممارسات الدولية، والغرض من كل ذلك هو تحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام في الدولة.

ونتيجة تأثير أزمة الحصار التي شهدتها المنطقة (2017-2021)³، تأثر القطاع المصرفي القطري بما يعرف بالأزمة الدبلوماسية الخليجية عام 2017، مع انخفاض جاذبية البنوك القطرية للاستثمارات الأجنبية، ونزوح رؤوس الأموال الأجنبية كذلك، ما أثر سلباً على القطاع.

تحصيلاً لذلك، تدخل مصرف قطر المركزي لضمان استقرار البنوك ودعم السيولة، وهذا ما ساعد في استعادة الثقة سريعاً، كما قامت البنوك القطرية بتوسيع ودعم عملياًها الخارجية، إضافة إلى توسيع مصادر التمويل، ما ساهم في تقليل الاعتماد على التمويل الإقليمي.

وفي 30 نوفمبر 2021، تم الإعلان عن اندماج مصرف الريان وبنك الخليجي، وهذا ما نتج عنه كيان مصرفي جديد واحد اسمه "مصرف الريان"، والذي يتمتع بقاعدة أصول أكبر وقدرة تنافسية أفضل. كما يعتبر هذا الاندماج بمثابة نقطة تحول في القطاع المصرفي القطري ككل، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه العملية هو تعزيز كفاءة البنك وتوسيع نطاق خدماته المصرفية، بالإضافة إلى دعم نمو الشركات، وتسهيل الصفقات البارزة، تعزيز تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم عملاء القطاع الخاص في إدارة وتنمية ثرواتهم. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك "مصرف الريان" بعد عملية الاندماج حضوراً دولياً في كل من فرنسا، المملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة .

2.4.1 هيكل الجهاز المصرفي القطري:

يتكون الجهاز المصرفي القطري من البنك المركزي، والبنوك المرخصة مشكلة من البنوك المحلية بنوعيها التجارية والإسلامية والبنوك الأجنبية العاملة في قطر وكانت قائمة البنوك في نهاية ديسمبر 2023 كما هو موضح في الجداول المaulia:

1. البنوك القطرية: وتنقسم إلى بنوك تجارية وبنوك إسلامية، وهي كما يلي:

أ- البنوك التجارية: وهي موضحة في الجدول رقم (8.1):

³ أزمة الحصار أو الأزمة الدبلوماسية الخليجية: بدأت في 5 يونيو 2017، عندما أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها. انتهت عملياً في 5 يناير 2021 الذي شهد إعادة العلاقات بين قطر والدول الأربع.

الجدول رقم (8.1): البنوك التجارية المرخصة في قطر نهاية 2023

رقم البنك	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	بنك قطر الوطني	1964	www.qnb.com.qa
2	البنك التجاري	1975	www.cbq.com.qa
3	بنك الدوحة	1979	www.dohabank.com.qa
4	البنك الأهلي	1983	www.ahlibank.com.qa

المصدر: الواقع الإلكتروني للبنوك التجارية الموضحة في الجدول.

ب- **البنوك الإسلامية:** خلال الفترة ما بين 2014 إلى 2023، شهدت البنوك الإسلامية نمواً

ملحوظاً في مؤشراتها المالية، والجدول المولى يوضح القائمة الاسمية للبنوك الإسلامية في قطر:

الجدول رقم (9.1): البنوك الإسلامية المرخصة في قطر نهاية 2023

رقم البنك	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	مصرف قطر الإسلامي	1982	www.qib.com.qa
2	بنك قطر الدولي الإسلامي	1956	www.qiib.com.qa
3	مصرف الريان	2006	www.alrayan.com
4	بنك لشا (بنك قطر الأول)	2008	www.leshabank.com
5	بنك دخان (بروة سابقاً)	2019	www.dukhanbank.com

المصدر: الواقع الإلكتروني للبنوك الإسلامية الموضحة في الجدول.

2. **البنوك الغير قطرية:** في عام 2023، شهد السوق المصرفي القطري وجود عدد من البنوك الأجنبية التي

تدير فروعها في الدولة، من أبرزها الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10.1): البنوك الأجنبية المرخصة للعمل في السوق المصرفي القطري نهاية 2023

رقم البنك	اسم البنك	سنة التأسيس	الموقع الإلكتروني
1	البنك العربي المحدود	1957	www.arabbank.com.qa
2	بنك المشرق (اماراتي)	1971	www.mashreqbank.com
3	بنك ستاندرد تشارترد (ابريطاني)	1950	www.sc.com
4	بنك اتش اس ب سى الشرق الاوسط	1954	www.hsbc.com.qa
5	بنك يونايتد المحدود (باكستاني)	1976	www.ubldigital.com
6	بنك صادرات إيران	1971	www.bsi.com.qa
7	بنك ب آن ب باريس	1973	www.bnpparibas.com

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنوك الأجنبية الموضحة في الجدول.

إن هذه البنوك الأجنبية من شأنها تعزيز التنوع والتنافسية في القطاع المصرفي القطري، مما يساهم في تقديم خدمات مصرافية متنوعة تلبي احتياجات العملاء المختلفة بصورة مستمرة ومستجدة.

بالإضافة إلى هذه البنوك هناك عدة شركات ناشطة في مجال الخدمات المالية، أهمها:

✓ الإجارة: تأسست الشركة الوطنية للإجارة القابضة وفقا للقرار رقم (35) الصادر بتاريخ 21 أبريل 2003 من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وتخضع لأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015، والشركة لها امتلاك وبيع وتأجير كافة أنواع الموجودات المنقوله والاستثمار فيها، وتأجير واستئجار الموجودات الثابتة، موقعها الإلكتروني: www.alijarah.com

✓ دلالة: تأسست شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة في شهر مايو 2005، بهدف تقديم خدمات الوساطة للمستثمرين في سوق الأسهم. موقعها الإلكتروني: www.dlalaholding.com

✓ شركة قطر وعمان للاستثمار: منذ تأسيسها في عام 2006، تهدف شركة قطر وعمان للاستثمار إلى استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمار المتاحة في دولة قطر وسلطنة عمان، وموقعها الإلكتروني: www.qatar-oman.com

✓ شركة انماء القابضة: تأسست شركة إنماء القابضة عام 2003، وهي تدير الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها. موقعها الإلكتروني: www.inma.qa

3.4.1 المؤشرات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي القطري للفترة 2014 إلى 2023:

خلال الفترة من 2014 إلى 2023، شهد القطاع المصرفي القطري تطورات ملحوظة في المؤشرات النقدية والمصرفية، مما يعكس النمو الاقتصادي والتطور المالي في البلاد. في الجدول المالي استعرض لأبرز هذه المؤشرات والتطورات:

الجدول رقم (11.1): المؤشرات النقدية والمصرفية للبنوك القطرية خلال الفترة 2014-2023

الوحدة: تريليون ريال قطري

السنة	إجمالي الأصول	إجمالي الودائع	إجمالي القروض
2014	1.00	0.60	0.65
2015	1.11	0.65	0.75
2016	1.26	0.72	0.84
2017	1.36	0.82	0.91
2018	1.41	0.81	0.94
2019	1.55	0.85	1.04
2020	1.68	0.90	1.13
2021	1.82	0.97	1.21
2022	1.90	1.00	1.25
2023	1.97	1.05	1.28

المصدر: (مصرف قطر المركزي، 2014-2023)

1. تطور الأصول في القطاع المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023

عرفت الأصول المصرفية للبنوك القطرية خلال الفترة 2014 إلى 2023 نمواً في حجمها، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن أصول البنوك القطرية عرفت ارتفاعاً من 1 تريليون ريال قطري في عام 2014 إلى 1.97 تريليون ريال قطري في عام 2023، وكان ذلك نتيجة التطورات الاقتصادية التي شهدتها قطر، بالإضافة إلى السياسات النقدية والمالية الداعمة من قبل مصرف قطر المركزي، علاوة على التحول الرقمي والابتكار في الخدمات المصرفية.

2. تطور الودائع في القطاع المصرفي القطري للفترة 2014-2023:

خلال الفترة من 2014 إلى 2023، شهد القطاع المصرفي القطري نمواً ملحوظاً في ودائعه كما هو موضح في الجدول السابق، وهذه الأرقام تدلّ على النمو المستمر في الودائع المصرفية الكلية-سواء ودائع العملاء أو المؤسسات المصرفية- لدى البنوك القطرية، حيث شهدت ارتفاعاً من 0.82 تريليون ريال قطري في عام 2014 إلى 1.05 تريليون ريال قطري في عام 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 22%， ويعزى هذا النمو في الودائع إلى ارتفاع الثقة في القطاع المصرفي القطري، وزيادة استقطابه للعملاء، بالإضافة إلى التوسيع الاقتصادي في قطر، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. فهذا النمو في الودائع دليل على متانة واستقرار القطاع المصرفي القطري من جهة، وعلى قدرته على استقطاب المزيد من المدخرات وتوظيفها لدعم الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

3. تطور القروض في القطاع المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023:

سجل حجم القروض الممنوحة في البنوك القطرية نمواً ملحوظاً خلال الفترة من 2014 إلى 2023، بفعل التوسيع الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية الكبيرة التي عرفتها البلاد. وهذا ما يعكس توسيع النشاط الاقتصادي مما يعني زيادة الطلب على التمويل، كما أنّ هذه التطورات تعكس النمو المتواصل في القروض المصرفية الممنوحة بمعدلات ثابتة، حيث ارتفعت من 0.65 تريليون ريال قطري في عام 2014 إلى 1.10 تريليون ريال قطري في عام 2023. ويمكن تفسير هذه التطورات الحاصلة في القروض المصرفية بزيادة الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والطاقة كذلك، بالإضافة إلى توسيع القطاع الخاص وحاجته للتمويل المستمر، كما يشير ذلك إلى زيادة النشاط الإقراضي للبنوك القطرية في ظل ارتفاع الطلب على التمويل العقاري والاستهلاكي.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أنّ حجم القروض يفوق حجم الودائع، حيث تلجم البنوك القطرية إلى تحويل آجال الاستحقاق بشكل أكبر لتمويل مشاريع طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل، كما تعتمد على مصادر تمويل خارجية أكثر من اعتمادها على الودائع المحلية، مما يجعل القروض تفوق الودائع. أما أموال القطريين غير المقيمين (أموال الشتات)، فدورها محدود نظراً لصغر حجم الشتات مقارنة بحجم السيولة في القطاع المصرفي.

ومع ذلك، أشارت تقارير إلى ارتفاع تكلفة المخاطر في البنوك القطرية مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي .وفقاً لوكالة "فيتش" للتصنيفات الائتمانية، سجلت البنوك القطرية أعلى متوسط تكلفة للمخاطر في النصف الأول من عام 2023، حيث بلغت 106 نقاط أساس، مقارنة بـ 70 نقطة أساس في الإمارات و 60

نقطة أساس في السعودية. بالإضافة إلى ذلك، أشارت وكالة موديز إلى أن ربحية البنوك القطرية تأثرت بارتفاع رسوم مخصصات خسائر القروض، حيث ارتفعت رسوم المخصصات بنسبة 13% خلال عام 2022، مما استهلك حوالي 33.1% من الدخل قبل المخصصات (<https://arabbanks.net>, 2023).

4. مؤشرات مالية أخرى:

هناك العديد من المؤشرات المالية والنقدية التي تبيّن وضعية القطاع المصرفي، والتي من شأنها تبيان مدى مرونة وسلامة القطاع، أهم هذه المؤشرات ما يلي:

نسبة القروض إلى الودائع:

حافظت البنوك القطرية على نسب مستقرة للقروض إلى الودائع، مما يشير إلى حسن التسيير والإدارة الفعالة للسيولة ومخاطر الائتمان.

نسبة كفاية رأس المال:

بيّن مؤشر نسبة كفاية رأس المال أن البنوك القطرية قد حافظت على نسبه أعلى من المتطلبات التنظيمية، ما يعني أنها ملتزمة بالمعايير الدولية للكفاية رأس المال، وهذا ما يزيد من استقرار وموانة وقدرة القطاع المصرفي على مواجهة الأزمات المالية، حيث تراوحت نسبة كفاية رأس المال بين 16% و18% خلال هذه الفترة.

العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) :

حافظت البنوك القطرية على مستويات مستقرة من الربحية، فقد تراوحت نسبة العائد على حقوق الملكية ما بين 12% و15% خلال الفترة 2014-2023.

نسبة القروض المتعثرة (NPLs) :

مثلّت القروض المتعثرة نسبة منخفضة من إجمالي القروض، حيث تراوحت بين 1.2% و1.8%， مما يعكس جودة الأصول وإدارة الفعالة للمخاطر.

✓ تطور رأس المال والاحتياطات خلال الفترة 2014-2023:

خلال الفترة من 2014 إلى 2023، شهد القطاع المصرفي القطري تطويراً ملحوظاً في مؤشرات السلامة المالية، بما في ذلك رأس المال، الاحتياطيات، والمحضات، وهذا ما يعكس التزام القطاع المصرفي القطري بتطبيق معايير السلامة المالية. حيث ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى مستويات آمنة وفقاً لمتطلبات "بازل III".

إن هذه التطورات التي شهدتها المؤشرات السابقة الذكر، تعكس نمواً واستقرار القطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بالسياسات النقدية والمالية السليمة التي اتخذها مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات في البنية التحتية، سيما مع فعاليات التظاهرة الرياضية العالمية "كأس العالم" 2022 وما احتاجته من مصادر تمويل ضخمة مصدرها الأساسي القطاع المصرفي، كما ساهم التوسيع الاقتصادي في دولة قطر في تعزيز هذا النمو في المؤشرات النقدية للقطاع. كما أن التحول الرقمي وتبني الابتكار والتكنولوجيا المالية لعب دوراً حاسماً في تحسين كفاءة وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والمؤسسات على حد سواء مع تقديم خدمات مبتكرة، ما أدى إلى توسيع قاعدة العملاء وزيادة استقطاب المدخرات، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز التنافسية ومواكبة التطورات العالمية في القطاع المالي.

عموماً، أظهر القطاع المصرفي القطري مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات، في ظل مواصلة دعم التنمية الاقتصادية المحلية وتلبية احتياجات السوق المحلي والدولي كذلك. كما أن هذه المؤشرات تعكس الأداء القوي للقطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة، مع التركيز على السياسة المتبعة لتعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي في الدولة.

5. تطور أداء البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2014 إلى 2023:

عرفت البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة من 2014 إلى 2023 تطورات ملحوظة في مؤشراتها المالية، بفعل عوامل اقتصادية محلية ودولية. فيما يلي أهم هذه التطورات (بورصة قطر، 2014-2023):

✓ النمو في الأرباح:

خلال النصف الأول من عام 2023، ارتفع صافي أرباح البنوك المدرجة بنسبة 3.1% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، ليبلغ حوالي 14 مليار ريال قطري. وقد استحوذ بنك قطر الوطني (QNB) على النسبة الأكبر من الأرباح بحوالي 54% من إجمالي هذه الأرباح، محققاً 7.6 مليار ريال قطري.

✓ نمو الأصول:

مع نهاية عام 2023، ارتفعت موجودات البنوك القطرية بنسبة قدرت بحوالي 4.6% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، لتبلغ نحو 1.9 تريليون ريال قطري.

✓ أداء البنوك الإسلامية:

تحسن أداء البنوك الإسلامية خلال هذه الفترة، وتحسنت معه مختلف مؤشراتها المالية، إذ بلغت أصولها حوالي 542 مليار ريال قطري مع نهاية 2022، مسجلة نمواً بنسبة 9.2% على أساس سنوي.

✓ التحول الرقمي:

أظهرت البنوك القطرية ككل امكانيات كبيرة وقدرة عالية على التكيف مع بيئة أسعار الفائدة المتغيرة، سيمما بعد جائحة كورونا والإجراءات التي اتخذها مصرف قطر المركزي، مع تحقيق تحسن وتحوّل كبير نحو الخدمات الرقمية، مع تطوير خدمات مبتكرة والتركيز على الابتكار الرقمي لتلبية احتياجات العملاء المستجدة.

✓ أداء سوق أسهم البنوك المدرجة في بورصة قطر:

سجلت بورصة قطر خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة أعلى مستوياتها، وقد ساهم القطاع المصرفي بشكل كبير في هذه المكاسب، بالأخص، نتيجة ارتفاع نسبة البنوك المتخصصة في المعاملات الإسلامية في هذه التطورات. كما أنّ أداء البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال هذه الفترة يعكس مرونة القطاع المصرفي القطري، وكذا قدرته على التكيف مع التحديات والتطورات الاقتصادية، في ظل تركيزه على الابتكار والتحول الرقمي لتلبية احتياجات العملاء المختلفة.

6. تطور أداء البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي القطري من 2014 إلى 2023:

خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2023، شهدت البنوك الإسلامية في قطر نمواً ملحوظاً في أدائها، ما يعكس تطور البنوك الإسلامية ككل في القطاع المصرفي، والتوجه التدريجي والمتواصل نحو الصيغة الإسلامية. وفيما يلي أهم وأبرز المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية القطرية خلال هذه الفترة:

❖ تطور أصول البنوك الإسلامية:

مع نهاية عام 2023، شكلت أصول البنوك الإسلامية حوالي 28% من إجمالي أصول القطاع المصرفي القطري، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذه الأصول الإسلامية 6.3%， متفوقة بذلك على البنوك التجارية التقليدية التي سجلت معدل نمو في أصولها بلغ 4.4% خلال نفس الفترة. أمّا من حيث حجم الأصول، فقد وصلت أصول البنوك الإسلامية إلى 563.7 مليار ريال قطري في عام 2023، مقارنة بـ 544.3 مليار ريال في عام 2022، ما يعني نمواً بنسبة 3.6% (اتحاد المصارف العربية، 2024).

وقد أتى البنك الدولي الإسلامي أولاً من حيث نمو الأصول خلال عام 2023، بنسبة نمو بلغت 9.3% متبعاً بنك دخان ومصرف قطر الإسلامي وأخيراً مصرف الريان.

أمّا من حيث حجم الأصول خلال 2023، فقد احتل مصرف قطر الإسلامي الصدارة بـ 189 مليار ريال، متبعاً بمصرف الريان وبنك دخان وأخيراً البنك الدولي الإسلامي.

❖ تطور ودائع البنوك الإسلامية خلال عام 2023:

شهدت ودائع البنوك الإسلامية انخفاضاً بنسبة 1.4% في عام 2023، حيث بلغت 313.4 مليار ريال مقارنة بـ 317.8 مليار ريال في عام 2022. كما بلغ معدل النمو السنوي للودائع في البنوك الإسلامية 5.1%， مقارنة بـ 2.2% في البنوك التقليدية، أمّا من حيث هيكلة الودائع خلال 2023 بالنسبة للبنوك الإسلامية، فقد احتل القطاع الخاص الصدارة بنسبة قاربت 60% (مصرف قطر الإسلامي، 2024).

فهذه المؤشرات تظهر تطويراً إيجابياً في أداء البنوك الإسلامية في السوق المصرفي القطري، في ظل تحقيقها معدلات نمو مستقرة وزيادة حصتها من إجمالي القطاع المصرفي . كما أنها تشير إلى قدرة البنوك الإسلامية على الحفاظ على جودة أصولها.

كما تشير العديد من التقارير إلى أنّ البنوك الإسلامية في قطر قد تمكنت من تجاوز معدل نمو نظيرتها التجارية التقليدية، مما يشير إلى مدى جاذبية الخدمات المصرفية الإسلامية، والارتفاع التدريجي للطلب عليها في السوق القطري.

وعلى العموم، تظهر الصيرفة الإسلامية في قطر نمواً ملحوظاً ومتزايداً وتوسعاً في الحصة السوقية للبنوك الإسلامية، وقد تزامن ذلك مع تحقيق أداء مالي معتبر يعكس الثقة المتزايدة في الخدمات المصرفية المتواقة مع الشريعة الإسلامية.

4.4.1 القطاع المصرفي القطري وجائحة كورونا:

كغيره من القطاعات المالية والاقتصادية العالمية، تأثر القطاع المصرفي القطري بجائحة كورونا-(COVID-19) بشكل واضح، رغم ذلك، أظهر هذا القطاع قدرة على الصمود نتيجة السياسات النقدية والمالية السليمة المتخذة من طرف مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى التدابير الحكومية المتزامنة والجائحة. فيما يلي أهم تأثيرات جائحة كورونا على القطاع المصرفي القطري، وأهم الإجراءات المتخذة للحدّ من هذه الآثار:

1. تأثيرات جائحة كورونا على القطاع المصرفي القطري: من أهم الآثار التي خلفتها جائحة كورونا على البنوك القطرية والقطاع المصرفي القطري ككل ما يلي (مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي 2020):

✓ انخفاض الطلب على القروض:

تأثرت البنوك القطرية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية بفعل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، نتيجة الإغلاق الجزئي للحدود أمام الحركة التجارية، وبالتالي انخفاض الأنشطة التجارية، ما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على القروض وتباطؤات معه معدلات نمو الأصول المصرفية وتوقف العديد من الاستثمارات.

✓ زيادة القروض المتعثرة:

أثرت جائحة كورونا على بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أدى إلى زيادة القروض المتعثرة بفعل الضغوط المالية التي واجهتها الشركات والأفراد على حد سواء، وبالتالي ارتفعت المخاطر الائتمانية التي واجهتها البنوك القطرية، كما أثر ذلك على جودة الأصول المصرفية.

✓ انخفاض معدلات الفائدة:

قام مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة دعماً للاقتصاد القطري، وهذا ما أدى إلى خفض وتراجع هوامش الربح في البنوك، وانخفاض العوائد المصرفية من الاستثمارات والقروض.

✓ التحول الرقمي المتتسارع:

خلال جائحة كورونا فرضت العديد من القيود على حركة الأفراد والتجارة بصورة عامة، وعليه، ازداد اعتماد العملاء على الخدمات المصرفية الرقمية وعن بعد بفعل هذه القيود، ما أدى إلى تسريع عملية التحول الرقمي في البنوك القطرية.

2. الاجراءات المتخذة من طرف مصرف قطر المركزي في ظل جائحة كورونا:

قام مصرف قطر المركزي بالعديد من الإجراءات المهمة دعماً للاقتصاد وخصوصاً القطاع المصرفي في ظل جائحة كورونا، بغرض التخفيف من تداعيات هذه الأزمة العالمية للحفاظ على استقرار النظام المالي القطري. تضمنت هذه الإجراءات ما يلي : (مصرف قطر المركزي، تقرير الاستقرار المالي، 2021، الصفحات 59-60)

✓ حزمة الدعم المالي والاقتصادي:

أطلق مصرف قطر المركزي برنامج دعم اقتصادي بلغت قيمته 75 مليار ريال قطري، بهدف دعم ومساعدة الشركات المتضررة من الجائحة، سيما الصغيرة والمتوسطة منها . كما وفر 50 مليار ريال قطري دعماً مباشراً للبنوك القطرية لتوفير السيولة النقدية .

✓ تقديم قروض وإعادة جدولة القروض:

إذ تم تقديم قروض بدون فوائد للشركات المتضررة، وقد قدمتها البنوك وبدعم من الحكومة القطرية. كما تم تأجيل سداد أقساط القروض وفوائدها لبعض الشركات والأفراد المتأثرين بالأزمة لفترات محددة دون فوائد إضافية.

✓ تخفيف متطلبات السيولة ورأس المال:

خفض مصرف قطر المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك، مما زاد من قدرتها على الإقراض وزاد دعمها للاقتصاد. كما تم تخفيف بعض المتطلبات الرقابية لضمان استمرارية عمل البنوك، وكذا تخفيف الضغوط المالية الكبيرة . كما وفر مصرف قطر المركزي سيولة إضافية للبنوك بغرض ضمان استقرار القطاع.

✓ تخفيف أسعار الفائدة:

قام مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، دعماً للسيولة وتعزيز الاقتراض ودعم الاقتصاد الوطني ككل.

✓ تعزيز الخدمات المصرفية الرقمية:

إن القيود المفروضة على حركة النشاطات الاقتصادية والمالية خلال الجائحة، أدت إلى تشجيع البنوك على تطوير خدماتها الرقمية واعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني، تسهيلاً لعملياتها المالية المختلفة خلال الجائحة . كما تم تعزيز استخدام المحفظ الإلكتروني والمدفوعات غير النقدية للحد من الاتصال المباشر بين العملاء .

✓ مراقبة الأسواق والاستقرار المالي:

وضع مصرف قطر المركزي سياسات عديدة لضمان استقرار سعر صرف الريال القطري، وكذا منع أي تذبذبات طارئة على النظام المالي القطري . بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لأداء البنوك بغرض ضمان استقرارها وقدرتها على مواجهة التحديات .

إن هذه الإجراءات المتخذة من مصرف قطر المركزي ساهمت في الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي القطري، وقللت من تداعيات الجائحة على الاقتصاد القطري. كما عزّزت هذه الإجراءات عمليات التحول الرقمي في الخدمات المصرفية، وحسّنت من مرونة النظام المالي في مواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا.

4.4.5 تطور الخدمات المصرفية في البنوك القطرية خلال الفترة من 2014 إلى 2023

تطورت الخدمات المصرفية للبنوك القطرية بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2014 إلى 2023، مع التركيز على التحول الرقمي وكذا الابتكار المالي لتعزيز خدمة العملاء. وأهم ما جاءت به البنوك القطرية خلال هذه الفترة ما يلي:

1. التحول الرقمي والابتكار المالي:

شهدت هذه الفترة، تقدّم خدمات مبتكرة وتحسناً ملحوظاً في الكفاءة التشغيلية للبنوك، وكان ذلك نتاج إيلاء البنوك القطرية أهمية كبيرة للتحول الرقمي. كما أشارت عديد التقارير إلى أنّ البنوك الناشطة في القطاع المصرفي القطري قد سجّلت نمواً معتبراً وتدريجياً في كل من الميزانية العمومية وكذا محافظ التمويل، مع التركيز على الابتكار الرقمي بغرض تلبية الاحتياجات المتغيرة والمتعددة للعملاء.

2. الأداء المالي والربحية:

حققت البنوك القطرية نمواً في الأرباح بنسبة 8% خلال عام 2023، مما يدلّ على مرونتها وقدرتها تماشياً والظروف الاقتصادية المتغيرة. وقد استمر هذا النمو إلى غاية النصف الأول من سنة 2024، حيث قامت البنوك بوضع معايير جديدة في التطور الرقمي الذي مسّ القطاع المالي ككل، من خلال إدخال عدة تقنيات متقدّمة في خدماتها المصرفية.

3. الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:

إضافة إلى التحول الرقمي، تبنّت البنوك القطرية مبدأ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وقد تجلّى ذلك من خلال إصدار نوع خاص من السندات سميت بالسندات الخضراء، وكذا تقدّم القروض بغرض تمويل مختلف الأنشطة البيئية، مع تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما يدلّ على التزامها بالاستثمار المستدام والحفاظ على البيئة.

4. التكنولوجيا المالية:

أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية التكنولوجيا المالية لتعزيز الابتكار في المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، وقد شهدت قطر تحولاً كبيراً ومتقدّماً في مجال التكنولوجيا المالية، مع تركيز البنوك على تطوير البنية التحتية لها مع تقديم حلول مبتكرة لتحسين خدمة العملاء. وقد تضمنّت هذه الاستراتيجية المتبعة إنشاء بني تحتية متقدّمة تشمل على قواعد تنظيمية رائدة، ومنصات إلكترونية مدعّمة لتنمية التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى التركيز على الابتكار والنمو في هذا القطاع المالي ككل.

إنّ تحقيق البنوك القطرية لهذا التقدّم الكبير والملحوظ في مختلف خدماتها المصرفية بين عامي 2014 و2023، من خلال التركيز على التحول الرقمي، والابتكارات المالية بالإضافة إلى تعزيز خدمة العملاء، كل ذلك ساهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي القطري محلياً واقليمياً ودولياً، حيث توسيّع بنك قطر الوطني (QNB) في تركيا ومصر وأفريقيا، بينما عزّز مصرف الريان والدولي الإسلامي وجودها في أسواق أوروبية، مسجّلة بذلك نمواً في

الأرباح، وهذا ما أدى إلى استقرار القطاع. وقد استمرت الحكومة في دعمها للبنوك من خلال سياساتها النقدية المستقرة وأسعار الفائدة المتوازنة. ولقد لعب القطاع المصرفي دوراً حاسماً مع اقتراب كأس العالم 2022 من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، مما عزّز نمو الائتمان.

ومع حلول عام 2023، ركزت البنوك أكثر على الاستدامة، تنوع مصادر التمويل لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية، والخدمات الرقمية.

رغم الأداء القوي للقطاع المصرفي القطري، فقد واجه تحديات عديدة مثل التضخم العالمي، تقلبات أسعار الطاقة، والضغوط الجيوسياسية.

5.1 خاتمة الفصل الأول:

ختاماً لهذا الفصل، يمكن القول أن التنافسية المصرفية تعتبر أحد المركبات الرئيسية لضمان كفاءة واستقرار القطاع المصرفي ككل، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو النامية. وقد استعرض هذا الفصل من الدراسة الخلفية النظرية الشاملة لمفهوم التنافسية بشقيها العام والمصرفي، مع إبراز الأبعاد المختلفة التي تقوم عليها، بدءاً من بيئه وهيكل السوق وصولاً إلى سلوك المؤسسات المصرفية، ومروراً بتأثير التشريعات والإصلاحات المالية.

كما تناول الفصل كذلك، أبرز النماذج النظرية والقياسية المعتمدة في تقييم واقع الظروف التنافسية في القطاع المصرفي، وعلى رأسها نموذج Panzar-Rosse (H-statistic) الذي يعد من أكثر الأدوات استخداماً لقياس طبيعة المنافسة في الأسواق المصرفية والمالية، إضافة إلى تصنيفات هيكل السوق المختلفة مثل المنافسة الكاملة، والاحتكار، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، لما لها من أهمية في تفسير طبيعة العلاقة بين الأطراف الفاعلة في السوق.

وقد تطرق الفصل أيضاً إلى استعراض شامل لواقع وتطور القطاعين المصرفيين الأردني والقطري-على اعتبارهما محلاً لهذه الدراسة-، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المهمة مثل عدد البنوك الناشطة في السوقين المصرفيين، حصة الأصول، تطور الودائع والقروض، والتشريعات التنظيمية، وتطور الخدمات المصرفية، بما يسمح بفهم الخلفية المؤسساتية والاقتصادية التي تعمل ضمنها هذه القطاعات. ويظهر من خلال هذا التحليل أن كلا البلدين قد شهدا تحولات ملحوظة في بنيةهما المصرفية، سواء من حيث التوسع في الأنشطة المصرفية أو الانفتاح على المنافسة الخارجية، وإن بدرجات متفاوتة.

إن الخلفية النظرية تعد أساساً لفهم السياق الذي تطلق منه الدراسة الحالية، كما تمهد للفصل المولى الذي سيتناول الدراسات السابقة، مستعرضاً الجهود البحثية المختلفة التي تناولت تقييم التنافسية المصرفية في الدول المتقدمة والنامية والعربية، بهدف تحديد الفجوات البحثية التي تسعى هذه الأطروحة إلى سدّها.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

1.2 مقدمة؛

2.2 دراسات الدول المتقدمة؛

3.2 دراسات الدول النامية؛

4.2 دراسات الدول العربية؛

5.2 تحليل نceği للدراسات السابقة؛

6.2 ما يميّز الدراسة الحالية عن سابقاتها؛

7.2 خاتمة الفصل الثالث.

1.2 مقدمة:

لما لا شك فيه، أن موضوع التنافسية في الصناعة المصرفية نال قسطاً وافراً من الاهتمام من قبل الباحثين والدارسين، لزيادة أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمعظم مؤسسات المال والأعمال في جميع دول العالم، وكان ذلك نتاج التحولات البنوية الاقتصادية والمالية التي صاحبت التحول الاقتصادي في عصر العولمة المالية والتحرر المالي. وقد تنوّعت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع لتشمل الاقتصادات المتقدمة التي تتميز بأنظمة مصرفية مستقرة ومتّحة نسبياً، والاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة بناء وتطوير للأسواق المالية، فضلاً عن الدول العربية التي تواجه تحديات خاصة تتعلق بتركيبة السوق، وطبيعة الإطار التنظيمي، ودرجة التركّز المصرفي. وتُبرز هذه الدراسات أهمية التنافسية باعتبارها عنصراً محفزًا للابتكار وتحسين جودة الخدمات، فضلاً عن دورها في خفض الأسعار وزيادة الكفاءة التشغيلية. كما أظهرت الأبحاث التطبيقية أن البيئة التنافسية تختلف بشكل كبير بين الدول، وحتى بين فترات زمنية داخل الدولة نفسها، تبعاً للمتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية.

وفي هذا السياق، يأتي هذا الفصل ليستعرض أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة، مع تصنيفها بحسب البيئة الاقتصادية (متقدمة – نامية – عربية مع التركيز على الدراسات التي كان القطاع المصرفي الأردني والقطري ميداناً لها)، وتسلیط الضوء على المنهجيات المستخدمة، ونتائجها الرئيسية، ومواطن الاتفاق والاختلاف فيما بينها. كما يسعى هذا الفصل إلى توضیح مكانة الدراسة الحالية ضمن هذا المسار البحثي، وبيان الإضافة التي يمكن أن تقدمها على مستوى التحليل أو نطاق التطبيق.

2.2 دراسات الدول المتقدمة:

لقد حظي موضوع التنافسية في البلدان المتقدمة باهتمام بالغ، حيث قامت هذه الدول باختبار تنافسية قطاعاتها الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، وتشكيل مجالس للتنافسية تصدر تقارير سنوية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول، لما للتنافسية من تأثير مباشر علىبقاء واستمرارية الشركات وعلى اقتصاديات الدول. كما كان هناك عدد معتبر من الدراسات التي تناولت موضوع التنافسية في الصناعة المصرفية بدءاً من فترة الثمانينيات وصولاً إلى الوقت الراهن، وكان من أولى التطبيقات لاختبار Panzar-Rosse على البيانات المصرفية أو الصناعة المصرفية من قبل (Shaffer, 1982) حيث كشفت نتائجه عن المناسبة الاحتكارية لعينة من البنوك العاملة في نيويورك سنة 1979، وأظهر (Molyneux & Forbes, 1995) نتائج مشابهة

على مجموعة من البنوك الأوروبية في كل من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا والمملكة المتحدة للفترة 1986-1989 في حين أن القطاع المصرفي الإيطالي أشار إلى سوق احتكارية.

وتالت الدراسات بعدها في مختلف الدول، لعل من أبرزها دراسة (Bikker & Haaf, 2002) التي هدفت إلى قياس درجة وشكل المنافسة في السوق المصرفي الأوروبي، وتحديد أثر الترّكّز على التنافسية، ومقارنة الظروف التنافسية للبنوك الأوروبية مع نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، وقد استخدم الباحثان نموذج P-R: H-statistic لقياس المنافسة على عينة مكونة من 23 بنكاً أوروبياً وغير أوروبية خلال الفترة 1988-1998، وتم تصنيف البنوك إلى كبيرة، متوسطة وصغيرة الحجم وذلك حسب حجم الأصول. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المنافسة كانت مرتفعة بين البنوك كبيرة الحجم نتيجة توسيع عملياتها ونشاطاتها وافتتاحها على الأسواق العالمية، في حين كانت منخفضة لدى البنوك صغيرة الحجم لانحصر أنشطتها و مختلف عملياتها المصرفية في الأسواق المحلية، أمّا البنوك متوسطة الحجم فأخذت موقع الوسيط في بعض الدول عينة الدراسة، كما أنّ البنوك الصغيرة الحجم كانت تعمل في ظروف أقل تنافسية من البنوك المتوسطة والكبيرة الحجم، وبشكل عام تبدو التنافسية أقل في البلاد الغير أوروبية مثل و.م.أ، كندا واليابان، وبينت نتائج التحليل كذلك وبالاعتماد على دالة المرونة الإحصائية (H-statistic) أن السوق المصرفي الأوروبي يتميز بالمنافسة الاحتكارية.

أما القطاع المصرفي الألماني فقد نال حصة وافرة من البحوث التي ركزت على واقع تنافسية هذا القطاع حيث اعتبرت دراسة (Hempell, 2002) من بين أهم الدراسات التي قامت بتقييم الظروف التنافسية في البنوك الألمانية للفترة 1993-1998، حيث بينت بأنّ النظام المصرفي الألماني واجه العديد من التغيرات نتيجة تحرير الأسواق المالية والتقدم التكنولوجي وظهور الاندماجات في السوق المصرفي الألماني، واستخدم الباحث نموذج P-R لتقييم ظروف التنافسية في السوق المصرفي الألماني، كما تم استخدام مقياس الترّكّز السوقي لتقييم هيكل السوق، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن البنوك الألمانية تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية كما أن البنوك الألمانية الإقراضية تتمتع بتنافسية أعلى من البنوك الادخارية، وأكّدت النتائج كذلك وجود تنافسية أعلى لدى البنوك الأكبر حجماً من البنوك السابقة.

وكان هناك العديد من الدراسات التي أجريت على الأسواق المصرفية الأوروبية فقد قام (Yildirim, 2003) & Philippatos, G.C., 2003 بتحليل تطور الظروف التنافسية في الصناعات المصرفية لأربع عشرة (14) دولة من دول أوروبا الوسطى والشرقية (CEE) التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك خلال الفترة (2000-

1993)، وتوصلت الدراسة إلى أنّ البنوك في دول (CEE) تنشط في ظروف تميّز بالمنافسة الاحتكارية، ما عدا كل من مقدونيا وسلوفاكيا. وعلاوة على ذلك، فإن تحليل هيكل المنافسة يكشف عن وجود اتجاه تنازلي في ظروف المنافسة بين سنتي 1993 و1996 وابتهاها متزايدا بعد سنة 1996، كما أن البنوك الكبيرة الحجم في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تعرف منافسة أعلى نسبيا مقارنة بالبنوك صغيرة الحجم.

وبحدف تقدير أثر دخول البنوك الأجنبية على أداء البنوك المحلية في دول أوروبا الشرقية والوسطى على المدى القصير، قام (Uiboupin, 2004) بالحصول على البيانات الخاصة بـ 219 بنكاً من عشرة دول من دول أوروبا الشرقية والوسطى خلال الفترة (1995-2001). وتم استخدام متغيرين لقياس دخل البنك هما هامش الفائدة الصافي والدخل من غير الفوائد نسبة إلى إجمالي الأصول، واعتمد الباحث في قياس ربحية البنك على نسبة الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول، أما تكاليف البنك فقد تم قياسها بمتغيرين هما: التكاليف العامة نسبة إلى إجمالي الأصول ونسبة بنود خسائر القروض إلى إجمالي الأصول. وأظهرت نتائج الدراسة أن استثمارات البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية له تأثير سلبي على عائدات البنك المحلية من الفائدة على الأصول والدخل وربحية هذه البنوك كذلك، وذلك من شأنه كذلك أن يرفع التكاليف العامة للبنوك المحلية في المدى القصير، وخلصت هذه الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية السوق المحلي من شأنه أن يرفع المنافسة بين مختلف البنوك في البلد المضيف.

أمّا في دراسة (Mamatzakis, Staikouras, C.,, & Koutsomanoli Fillipaki, N. 2005) فقد تم قياس درجة المنافسة والتراكز في القطاع البنكي لدول جنوب أوروبا الشرقية خلال الفترة من 1998 إلى 2002، وتم استخدام نموذج P-R وذلك بالاعتماد على متغيرين تابعين هما عائدات الفوائد ومجموع إيرادات التشغيل. وكشفت نتائج الدراسة أن البنوك في المنطقة تعمل في ظل هيكل سوق يتميّز بالمنافسة الاحتكارية مع وجود تحسن معتبر وتدريجي في درجة المنافسة.

وبالاعتماد على النموذج السابق، قام (Gischer & Stiele, M, 2008) بتقييم هيكل التناافسي الذي ينشط فيه أكثر من 400 بنك ادخار ألماني (Sparkassen) خلال الفترة 1993-2002، والتائج التجريبية أشارت إلى أن القطاع المصرفي الألماني ينشط في ظروف من المنافسة الاحتكارية، ورفضت بشدة حالات الاحتكار والمنافسة التامة، كما أن بنوك الادخار التي تقوم بالإقراض للمشاريع الصغيرة والشركات متوسطة الحجم وكذلك لعملاء القطاع الخاص تحظى بمكانة تنافسية متواضعة إلى حد ما، ويبدو أن البنوك الصغيرة الحجم تتمتع

بقوة في السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. وعلاوة على ذلك، لم يتوصّل الباحثان إلى إيجاد أدلة ملموسة لتحسين أداء أكبر البنوك في العينة محل الدراسة.

أمّا دراسة (Uchida & Tsutsui, 2005) فبحثت في تقييم ظروف تنافسية البنوك اليابانية نهاية بربع القرن العشرين، بالاعتماد على نموذج تعظيم الربحية ودالة الكلفة والطلب ضمن ما قدمه Bresnahan (1982 and Lau 1982)، وبيّنت الدراسة بأنّ هناك عدّة عوامل تؤثّر على درجة المنافسة، وأهمّها ارتفاع تجارة السندات الحكومية، تحرير أسعار الفائدة، تحرير خطوط الأعمال في القطاع المالي، ودورة الأعمال ونمو معدلات الإنتاج الحقيقي، بالإضافة إلى معدلات التضخم. وأثبتت نتائج الدراسة كذلك وجود منافسة كبيرة بين البنوك اليابانية للفترة 1970 - 1980 وأنّ تجارة السندات الحكومية بحجم كبير يؤثّر على درجة هذه المنافسة، كما أنّ درجة المنافسة بين البنوك من نوع (Regional banks) أو البنوك الإقليمية أعلى وأكثر حدة وديناميكية مقارنة بالبنوك من نوع (City banks) -أو بنوك المدن-، في حين بيّنت الدراسة بأنّ ظروف ودورة الأعمال لا تؤثّر على درجة التنافسية، وأنّ تحرير أسعار الفائدة أيضاً ليس له تأثير على درجة التنافسية ولكن بالمقابل لمعدلات التضخم تأثير على درجة تنافسية البنوك.

ومن دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006) فقد هدفت إلى قياس درجة التركز والمنافسة في بيئة العمل المصرفية في الاتحاد الأوروبي الموسّع خلال الفترة 1998-2002، على بنوك 25 دولة من الاتحاد الأوروبي مقسمة إلى مجموعتين 15 دولة قديمة و10 دول حديثة الانضمام للاتحاد الأوروبي. واستناداً إلى التقدير الغير الهيكلية للمنافسة تم الاعتماد على نموذج $P-R$ إضافة إلى نسبة التركز المصرفية لإجمالي الأصول لأكبر خمسة بنوك $CR_5\%$. واحصائياً تم الاعتماد على Panel Data Analysis ونموذج الأثر الثابت، وأشارت النتائج إلى أنّ السوق البنكي الأوروبي كان عالي التركّز نسبياً، كما أنّ البنوك الأوروبية كانت تعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية، حيث بلغت دالة المرونة الإحصائية $H\text{-statistic} = 0.78$ وأنّ الإيرادات من الفائدة في الدول الأعضاء العشرة الجديدة في الاتحاد الأوروبي تم الحصول عليها في ظل ظروف تنافسية أعلى من تلك الموجودة في البيئة المصرفية للدول ذات العضوية الأقدم في الاتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة $H\text{-statistic} = 0.54$ ، ما يعني أنّ القطاع البنكي في الدول العشرة الجديدة الانضمام للاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية مقارنة بنظيره في الدول الـ 15 القديمة الانضمام للاتحاد الأوروبي. ولاحظ العكس بالنسبة لإجمالي الإيرادات التشغيلية. كما بيّنت النتائج أنّ البنوك

الأصغر حجماً تجني ايرادات الفائدة في بيئة أقل تنافسية مقارنة بالبنوك الأكبر حجماً، في حين لوحظ العكس بالنسبة لـ*إجمالي الإيرادات*.

ولاختبار أثر الترکز على درجة المنافسة والكفاءة للبنوك التجارية في ليتوانيا خلال الفترة 2000-2005، قام (Deltuvaite & Gižiene, 2007) بتقدير السلوك التنافسي في النظام البنكي الليتواني وذلك بالاعتماد على النموذج الأكثر استخداماً (P-R, 1987) وأسلوب التحليل المعروف بـ panel data analysis وهذه المنهجية تمكن من التعرف على طبيعة هيكل السوق (احتكار، احتكار القلة، منافسة احتكارية أو المنافسة التامة) من خلال تطبيق دالة المرونة الإحصائية للنموذج السابق الذكر (H-statistic). كما قامت الدراسة بتقييم العلاقة بين الترکز والمنافسة والكفاءة في القطاع المصرفي، ولقياس الترکز تم استخدام نسبة الترکز CR_K حيث k أخذت ثلاثة قيم هي: 1, 3 و 5 وهذه النسبة تعتمد على الحصص السوقية في شكل إجمالي الأصول، القروض والودائع للبنوك، وبالإضافة إلى ذلك تم استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لقياس الترکز، أما بالنسبة لقياس الكفاءة في القطاع المصرفي الليتواني، فقد تم الاعتماد على أربع أكثر مؤشرات الكفاءة استخداماً وهي: ROA أي العائد على الأصول، ROE العائد على حقوق المساهمين، NIM صافي هامش الفائدة و NPL القروض المتعثرة أو غير العاملة. ولقد بيّنت النتائج أن قيمة H-statistic تراوح بين 0.62 و 0.85 وهي قيمة أصغر من الواحد، ما يعني أن البنوك التجارية في ليتوانيا تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية خلال فترة التحليل. ومن خلال قياس مؤشرات الترکز، تبيّن بوضوح ارتفاع مستوى الترکز في القطاع المصرفي، وقد بلغت الحصة السوقية لأكبر خمسة بنوك 82% من الأصول وأكثر من 79% من القروض وأكثر من 86% من الودائع.

كما تم دراسة العلاقة بين الترکز والمنافسة والكفاءة في القطاع المصرفي في ليتوانيا على المستوى الكلي باستخدام تحليل الارتباط، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية قوية بين المنافسة والترکز في القطاع المصرفي الليتواني، بالإضافة إلى وجود ارتباط أو علاقة سلبية قوية بين المنافسة ونسب الكفاءة وNPL وROE وROA وNIM باستثناء NIM وNPL وكذا وجود ارتباط سلبي بين الترکز ونسب الكفاءة (ROE وROA) باستثناء ROE وROA في القطاع المصرفي في ليتوانيا.

أما دراسة (Świtała, Olszak, & Kowalska, 2013)، فكان هدفها معرفة مدى شدة المنافسة في البنوك التجارية البولندية خلال الفترة 2008-2012 باستخدام P-R: H-statistic وتطبيق العديد من

تقنيات التقدير (GLS, one-step GMM, two-step GMM)، حيث أنّ هذه الشدة حساسة للمقدار المطبق. وعند تحليل النتائج تم استنتاج أن المنافسة تتطور بشكل مختلف عبر السنوات في بولندا، ففي بعض السنوات كانت المنافسة عالية نسبيا حيث وصلت قيمة $H\text{-statistic}$ إلى المستوى 0.75 وهو قريب نسبيا من المنافسة التامة، وفي سنوات أخرى انخفضت، وعلى العموم يسود السوق المصرفي البولندي حالة المنافسة الاحتكارية.

3.2 دراسات الدول النامية:

لم تقتصر الدراسات المادفة إلى تقييم الوضع التنافسي على الدول المتقدمة فقط، فقد كان للدول النامية نصيب منها كذلك، فدراسة (Duncan & Langrin, 2004) تناولت هيكل السوق في القطاع المصرفي الجامايكي خلال الفترة مارس 1989-مارس 2002 وتميزت هذه الفترة بأزمة مالية بداية من سنة 1990 وقد شملت البيانات ربع سنوية لـ 13 بنكا تجاريًا، وقد كان هذا العدد في تذبذب بسبب هذه الأزمة، وقد تم الاعتماد على مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI لقياس الترکز المصرفي ونموذج $P\text{-}R$ لقياس التنافسية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ قيمة $H\text{-statistic}$ محسوبة ما بين 0 و 1 ما يعني أن هيكل السوق يتميز بالمنافسة الاحتكارية، مع انخفاض المنافسة في السوق عموما، وهذا ما تم تفسيره بارتفاع ترکز السوق وما لذلك من آثار كبيرة على مستوى المنافسة وعلى رفاهية العملاء في القطاع المصرفي وفق مؤشر HHI .

وفي ظل ظروف تميزت بإصلاحات كبيرة لإعادة هيكلة وتعزيز مكانة القطاع المصرفي في الاقتصاد، إضافة إلى ارتفاع درجة تحرير الأنظمة بما فيه كفاية لكي تتكامل اقتصاديا مع السوق المالية الدولية، وفي ظل انتشار موجة الدمج المصرفي خلال الفترة (1998-2005) قام (Zulkhibri, FADZLAN, & ALIFIAH, 2005) بدراسة تأثير الدمج المصرفي على هيكل السوق والمنافسة في الصناعة المصرفية الماليزية، كما هدفت الدراسة إلى مقارنة السلوك التنافسي للصناعة المصرفية الماليزية قبل وبعد مرحلة الدمج التي شهدتها القطاع، على مراحلتين أساسيتين من 1998-2001 و 2002-2005. واشتملت الدراسة على البيانات المالية لعينة مكونة من 22 مؤسسة مالية تضم البنوك التجارية المحلية وشركات التمويل. وبالاعتماد على *Panel Data Analysis* وكذا نموذج $P\text{-}R$ ودالة المرونة الإحصائية المقترحة في هذا النموذج $H\text{-statistic}$ ، كما هدفت الدراسة إلى قياس الترکز المصرفي في السوق الماليزي باستخدام نسب الترکز CR_2 , CR_3 , CR_5 المعتمدة على إجمالي الأصول، إجمالي الودائع، وإجمالي القروض، كما استخدم مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI) للترکز. وقد أشارت النتائج إلى أن المؤسسات المالية في ماليزيا تعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية، حيث بينت الدراسة أن $H\text{-}$

statistic المقدرة موجبة وتتراوح ما بين 0.38 و 0.62. كما أشارت النتائج إلى وجود منافسة أقل في السوق التقليدية الربوية (التي تعتمد على الفائدة) مقارنة بالسوق ككل. أما عن مؤشرات قياس الترکز المصرفي، فقد أظهرت اتجاهها متزايدا خلال الفترة الأولى من الدمج المتدة من 1998 وإلى 2001، وهذا ما يمكن تفسيره بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية لإعادة هيكلة النظام المصرفي بما في ذلك جميع المؤسسات المصرفية المحلية، حيث تم تشكيل المجموعات المصرفية الست والتدابير الأولية لدمج شركات التمويل بعد الأزمة في 1999/1998. أما عن المرحلة الثانية من عملية الدمج بين 2001 و 2005، فقد شهدت كل نسب ترکز السوق اتجاهها متناقصا، سواء تلك المعتمدة على إجمالي القروض أو تلك المعتمدة على إجمالي الودائع، وهذا ما يشير إلى فشل الخطة الأولى من دمج البنوك التجارية المحلية في ستة مجموعات مصرافية، وتشير كذلك إلى أنه بعد الأزمة المالية 1998-1999، نسب ترکز السوق تعكس التغير في بنية السوق بعد الانتهاء من كل عمليات الدمج.

أما في الصين فقد اختبر (Xiaoqing, 2009) واقع الظروف التنافسية في البنوك التجارية الصينية خلال فترة التغيير الهيكلي الكبير الذي شهدته الصناعة المصرفية الصينية نهاية مرحلة الثمانينات، سيما بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001. وشملت الدراسة 76 بنكا تجاريا صينيا خلال الفترة من 1997 إلى 2006، حيث تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين: مرحلة سابقة لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية أي المرحلة (1997-2000)، ومرحلة ما بعد الانضمام لـ WTO أي المرحلة (2001-2006). واعتمد الباحث على نموذج P- R و (H-statistic) من هذا النموذج، كما قام باحتساب نسبة الترکز لأربع أكبر بنوك (CR₄) ومؤشر هيرفيندال-هيرشمان للتركيز (HHI). وبينت النتائج أن السوق المصرفي الصيني كان يوصف بأنه سوق عالي الترکز قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وأصبح بعدها سوق ذو ترکز معتدل أو متوسط خلال الفترة (2001-2006) مباشرة بعد انضمام الصين لـ WTO. كما أظهرت النتائج أن البنوك الصينية تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية عموما، وبينت الدراسة أن حدة المنافسة في السوق الأساسية للإقراض المصرفي ارتفعت بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001 وبعد التخلص من القيود المفروضة على البنوك الأجنبية وتحرير أسعار الفائدة، بينما أصبحت المنافسة أقل حدة في السوق الغير أساسية للبنوك الصينية. كما تميزت سنة الانضمام لـ WTO بمنافسة تامة بين البنوك الصينية لكن بعدها صارت منافسة احتكارية حتى 2006.

وكان النظام المصرفي التركي محلاً لعديد الدراسات التي تناولت موضوع التنافسية، ولعلّ من أبرزها دراسة H-statistic P-R (Gunalp & Celik, 2006) التي استخدمت نموذج P-R ودالة المرونة الإحصائية (Panel Data) لاختبار واقع تنافسية السوق المصرفي التركي خلال الفترة 1990 - 2000، ولقد تم استخدام (Panel Data) لعينة تكوّنت من 34 بنكاً تستحوذ على حوالي 93% من إجمالي الودائع في النظام المصرفي التركي. وأشارت نتائج الدراسة أنّ البنوك التركية تنشط في ظروف تسودها المنافسة الاحتكارية، إذ تبين أن $H < 1$. كما لوحظ ارتفاع ربحية البنوك رغم انخفاض الترّكّز في القطاع، وهذا ما تمّ اعتباره حاصل ارتفاع نسبة مشاركة البنوك في تمويل مختلف احتياجات القطاع العام، بالإضافة إلى المشاركة في تمويل عجز الميزانية، وهكذا يبدو أنّ عملية وتدابير التحرر التي بدأت في أوائل الثمانينيات قد عزّزت المنافسة وأسفرت عن فوائد هيكلية هامة.

النتائج المتحصل عليها في الدراسة السابقة، تتوافق مع نتائج دراسة (Aktan & Masood, 2010) التي غطّت المدة الفاصلة ما بين سنتي 1998 و2008 بعينة من (17) بنكاً رئيسيّاً في القطاع المصرفي التركي، حيث حّقّقت الدراسة في العوامل التي يمكن أن تفسّر الاختلافات في درجة التنافسية. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على النموذج الأكثر استخداماً لقياس التنافسية وهو نموذج P-R: H-statistic، وبيّنت النتائج أن القطاع المصرفي في تركيا في حالة توازن، كما تبين أن البنوك التركية تشتعل ككل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية ومع ذلك فهي قادرة على تحقيق ربحية مرتفعة في ظل هذه الظروف. كما تم التوصل إلى أنّ البنوك التي تنشط في ظروف احتكارية، كانت أقل كفاءة، وأنّ البنوك برأس مال صغير غير قادرة على العمل أفضل في سوق تتميز بالمنافسة، كما بيّنت الدراسة أنّ السوق المصرفي التركي يتميّز بارتفاع الترّكّز خلال العقد الماضي وهذا ما انعكس سلباً على القيمة السوقية للشركات الرائدة.

ودائماً مع القطاع المصرفي التركي، قام (SEKMEN, AKKUS, & SIKLAR, 2015) باختبار منافسة البنوك خلال الفترة 2003-2012 وبالاعتماد على بيانات مقطعة ربع سنوية (Panel Data) لأكثر 10 بنوك تركية، وأشارت النتائج أنّ القطاع المصرفي التركي تسوده المنافسة الاحتكارية. ورغم وجود تغييرات هيكلية متزايدة في القطاع المصرفي التركي منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم يكن هناك تغيير ملحوظ في هيكل السوق لهذا القطاع مقارنة بالدراسات السابقة، ولا يزال من الممكن وصفه بالمنافسة الاحتكارية.

وفي دراسة لـ (Memić, 2015)، تم دراسة هيكل السوق المصرفي في البوسنة والهرسك خلال الفترة 2008-2012، بالإضافة إلى دراسة توازنه في المدى الطويل، بالاعتماد على نسب الترّكّز المصرفي CR_K ومؤشر

هيرشمان-هيرفندال HHI، ونموذج P-R: H-statistic لتقدير الظروف التنافسية للصناعة المصرفية. وقد أوضحت النتائج الخاصة بنسب الترّكز المصرفية ومؤشر HHI الترّكز المعتدل للسوق مع اتجاه تنازلي لدرجة ترّكز السوق، أمّا نتائج P-R: H-statistic فقد بينت أنّ السوق المصرفي يعمل في ظل ظروف احتكارية.

وسعياً لتحقيق نفس أهداف الدراسة السابقة، قام (Repon & Islam, 2016) بدراسة كان هدفها اختبار هيكل السوق ودرجة الترّكز في الصناعة المصرفية في بنغلادش خلال الفترة 2006-2013، واعتمدت الدراسة على نسبة الترّكز المصرفية ومؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI لقياس ترّكز السوق المصرفي، بالإضافة إلى تقدير هيكل السوق التنافسي بالاعتماد على نموذج P-R: H-statistic. وقد أشارت نتائج مقاييس ترّكز السوق إلى الاتجاه التنازلي والمستوى المنخفض لتركيز السوق المصرفي في بنغلادش خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ظروف المنافسة الاحتكارية التي ميزت هيكل السوق.

وفي ظل التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في كل من إندونيسيا وมาيلزيا، قام (Malini & Putri, 2020) بتقييم الظروف التنافسية للبنوك الإسلامية في هذين البلدين، على عينة من 20 بنكاً إسلامياً موزعة بالتساوي بين السوقين، خلال الفترة 2015-2019، وتم الاعتماد على مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI ونسبة الترّكز المصرفية CR_K لقياس درجة ترّكز السوق المصرفي في البلدين، ولتحديد شكل المنافسة تم الاعتماد على نموذج R-R: H-statistic ومؤشر ليرنر Lerner Index، ونتائج هذا الأخير بينت أنّ القوة السوقية في إندونيسيا أقلّ مما هي عليه في مايلزيا، ما تم تفسيره بارتفاع الطلب على المنتجات الإسلامية في مايلزيا نتيجة تحسن وتطور الظروف الاجتماعية، كما أنّ البنوك الإسلامية في إندونيسيا تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية مقارنة بالبنوك الإسلامية في مايلزيا التي تتميز بحالة من احتكار القلة، كما أشارت النتائج كذلك إلى أنّ البنوك الاندونيسية أقل تنافسية مقارنة بنظيرتها الماليزية بسبب اختلاف كفاءة العمليات المصرفية بين السوقين، والمنتجات المالية الماليزية أكثر تطوراً وتنوعاً، في حين عانت البنوك الإسلامية الاندونيسية مشاكل داخلية في تلك الفترة مرتبطة بنظام الاستقلالية عن البنوك التجارية التي كانت تابعة لها.

4.2 دراسات الدول العربية:

من أوائل الدراسات التي تطرقت لموضوع التنافسية المصرفية في العالم العربي، دراسة Murjan & Ruza, 2002) التي هدفت إلى تحديد هيكل السوق التنافسي السائد في الدول العربية للشرق الأوسط (AME)، ممثلة في تسعة دول وخلال الفترة (1993-1997)، ولقد تم الاعتماد على نموذج P-R لقياس التنافسية، وأهم ما توصلت إليه نتائج الدراسة أنّ البنوك في هذه الدول تعمل في ظلّ ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، إلا أنه يلاحظ أنّ الدول النفطية (دول الخليج) تتميز بمنافسة أقل إذا ما قورنت بالدول الغير بترولية.

وفي دراسة أخرى كان هدفها تحليل الأوضاع التنافسية لـ (12) بنكًا تجاريًا أردنياً ما بين سنٍ 1997 و2004 حاول (Hashem A. N., 2006) تحديد نوع تنافسية القطاع المصرفي الأردني حيث استخدم الباحث نموذج P-R لقياس التنافسية. وقد دلّت نتائج الدراسة على أنّ البنوك الأردنية تنشط في سوق مصري تسوده المنافسة الاحتكارية، بالإضافة إلى أن هناك علاقة سلبية بين كل من حجم البنك وعوائد الفوائد على القروض، وعلاقة موجبة بين العائدات والنفقات التشغيلية، في حين لم تسجل علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم القروض وعوائد من الفوائد.

وقام (Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006) بدراسة هيكل السوق والصناعة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، خلال الفترة الزمنية (1993 – 2002) على عينة مكونة من 52 بنكًا محليًا خاصًا مرحصًا. وتم الاعتماد على أكثر المؤشرات المطبقة لقياس الترّكز وهي نسبة الترّكز (CR_k) ومؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع التنافسي والقوة الاحتكارية بين القطاعات البنكية لدول الخليج على مدار العشر سنوات، وذلك باستخدام H-statistic من نموذج P-R. وأظهرت النتائج أنّ كلاً من الكويت، العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة تتميز أسواقها المصرفية بأنّها متوسطة الترّكز وتتجه إلى أوضاع أقل ترّكزاً، وهذا ما يفسر بتواجد البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية لهذه الدول، بالإضافة إلى انضمام هذه الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية وما ترتب عن ذلك من آثار. كما تبين أنّ كلاً من قطر والبحرين وعمان تتميز بارتفاع درجة الترّكز في أسواقها. وبينت نتائج تقييم الظروف التنافسية أنّ البنوك في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تعمل في ظلّ ظروف تتميز بالمنافسة التامة، في حين أنّ البنوك في كل من البحرين وقطر تعمل في ظلّ ظروف المنافسة الاحتكارية، أما فيما يتعلق بالبنوك

العمانية فقد تبين أنها تنشط في ظل ظروف احتكارية. أما النظام المصرفي ككل وفي كل دول (GCC) فقد بيّنت النتائج أنه يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية.

وباستخدام نفس المقاييس المستخدمة في الدراسة السابقة قام (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) بقياس التركيز ودرجة المنافسة في القطاع المصرفي الكويتي، بالاعتماد على البيانات السنوية لسبعة بنوك تجارية خلال الفترة (1993-2005)، وذلك لتقدير نموذج ذي ستة متغيرات وهي نسبة الفوائد المقبوضة (عائدات الفوائد) إلى إجمالي الأصول (IAA)، السعر الوحدوي للأموال (IED)، السعر الوحدوي للعمل (WFE)، السعر الوحدوي لرأس المال (OOA)، نسبة الملكية إلى إجمالي الأصول (EQA)، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (LT) وإجمالي الأصول (TA).

وقد أظهرت نتائج التحليل أنّ البنوك الكويتية تعاني من درجة تركيز عالية وفقاً لمؤشر (HHI)، كما أنها تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية وفقاً لنموذج (P-R) حيث بلغت قيمة $H=0.49$.

والنتائج التي توصل إليها "المطيري والعمر" تتفق مع تلك التي توصل إليها (Mensi, 2010) في دراسة هدفت لتقدير واقع تنافسية بنوك الإيداع التونسية خلال الفترة الزمنية (1990-2007)، على عينة مكونة من عشرة بنوك إيداع تونسية، حيث استخدم الباحث نموذج P-R الإحصائي بوصفه أساساً تجريرياً لتقدير الظروف التنافسية في الأسواق المصرفية، وبالاعتماد على Panel Data Analysis، حيث توصلت النتائج إلى أنّ قيمة H-statistic تتراوح ما بين 0.87 و 0.91، وهذا يعني أنّ بنوك الإيداع التونسية تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية.

وفي ظل توسيع الصناعة المصرفية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA وكذلك في دول جنوب شرق آسيا، حيث تتعاظم البنوك التقليدية والإسلامية، قام (Hamza & Kachoutli, 2014) بدراسة الظروف التنافسية والقدرة السوقية في هذه المنطقة خلال الفترة 2004-2009 على عينة من 190 بنكاً موزّعةً بواقع 128 بنكاً تجاريًا و 62 بنكاً إسلاميًّا من الدول التالية: العربية السعودية، البحرين، بانغلاداش، مصر، إندونيسيا، إيران، الأردن، الكويت، ماليزيا، باكستان، فلسطين، قطر، السودان، تايلاندا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة واليمن. وتم الاعتماد على مجموعة متنوعة من مقاييس المنافسة وقدرة السوق الهيكلية وغير هيكلية، المقاييس الأوليّة هي نسب التركيز CR_3, CR_5 ومؤشر هيرشمان - هيرفيندال (HHI)، أما المقاييس الثانية فهي نموذج P-

HHI: H-statistic مؤشر ليرنر Lerner Index. وأشارت النتائج إلى أنه بالاعتماد على مؤشر H-Index يبيّن أنّ كلاً السوقين يتميّز بتركيز منخفض، بينما وفقاً لنسب التركيز، فإنّ السوق الإسلامية تعتبر متوسطة التركيز مقارنة بالسوق التقليدية أو التجارية، أمّا نتائج التقديرات الخاصة بالإحصائية P-R: H-statistic المتعلقة بدرجة المنافسة ومؤشر ليرنر لقوّة السوقية، فيبيّن أنّ كلاً السوقين يتميّزان بالمنافسة الاحتكارية وأنّ الخدمات المصرفية الإسلامية ذات درجة عالية من القوّة السوقية ولتعزيز قدرتها التنافسية ونحوها تقوم بتقديم خدمات ومنتجات جديدة.

دراسة (Gasaymeh, Zulkefly , Mariani , & Jusoh, 2014)، التي قامت بتقسيم هيكل السوق والتنافسية في الصناعة المصرفية في الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي GCC خلال الفترة 2003-2010، باستخدام نموذج P-R (1987) وبالاعتماد على البيانات المتعلقة بـ 90 بنكاً تجاريًّا، النتائج أظهرت أنّ البنوك في الأردن ودول GCC تنشط في ظروف المنافسة الاحتكارية، وتشير هذه النتيجة إلى أنّ البنوك في الأردن قادرة على المنافسة مع القطاع المصري في دول مجلس التعاون الخليجي، وأوصت الدراسة الحكومة الأردنية بالتفكير بجدية في الانضمام إلى مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً.

وقام (Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015) بدراسة كان هدفها الرئيسي قياس تنافسية القطاع المصرفي الأردني، بالإضافة إلى اختبار ديناميكيات التنافسية في هذا القطاع خلال الفترة 2000-2014 استناداً إلى Panel Data الخاصة بـ 13 بنكاً أردنياً وبالاعتماد على نموذج H- statistic، وقد أشارت نتائج التقدير إلى أنّ البنوك الأردنية تعمل في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية طوال فترة الدراسة.

وبالتوازي مع الدراسة السابقة قام (Hashem, Ayoub, & Bani Ata, 2015) بدراسة أثر تطبيق الحكومة على المنافسة بين البنوك التجارية في الأردن، وقد تم اختبار المنافسة باستخدام نموذج H- statistic من خلال تطبيقه على البيانات المجمعة من فترتين زمنيتين 2001-2007 و2008-2014 مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحكومة تم تطبيقها لأول مرة في القطاع المصرفي الأردني في 31-12-2007. وقد استخدم الباحثون اختبار Mann-Whitney لمقارنة نتائج المراحلتين الزمنيتين، وأظهرت النتائج أنّ الفترة الأولى تميزت على العموم بالمنافسة الاحتكارية حيث أنّ $H < 1.391$ ، أمّا المرحلة الثانية فتميّزت عموماً بظروف احتكارية بحيث بلغت قيمة دالة المرونة الإحصائية $H < 4.668$ ، كما أظهرت النتائج تأثيراً

ضئيلاً للحكومة على المنافسة المصرفية يمكن ربطه بأسباب معينة بما في ذلك عدم نضج تطبيق الحكومة في القطاع المصرف في الأردن، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على الأردن، واختلاف الخدمات المصرفية بين البنوك مما أدى إلى سلوك احتكاري أكثر. وأوصت الدراسة الباحثين والدارسين الآخرين على القيام بدورهم في تحديد وتعديل حوكمة الشركات لتعزيز المنافسة المصرفية بشكل إيجابي، مع الأخذ في الاعتبار الاضطرابات السياسية في البلدان المجاورة وحركة النقد عبر المنطقة وعبر البلاد.

أما دراسة (الرقبيات، 2015) فكان هدفها الرئيسي اختبار درجة ونوع المنافسة في السوق المصرفية الأردنية وتقييم ربحية البنوك، إضافة إلى قياس مستوى التركيز المصرفي لـ 17 بنكاً محلياً وأجنبية للفترة الممتدة ما بين 2001-2011، واعتمد الباحث على نموذج P-R لتقسيم واقع الظروف التنافسية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة بين تكلفة رأس المال وإجمالي الدخل، في حين لا توجد أية أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من تكاليف رأس المال وتكاليف التشغيل وهيكل الودائع ومستوى المخاطرة وكذا الحجم من جهة وبين إجمالي الدخل من جهة ثانية، وبالاعتماد على نتائج H-statistic من نموذج P-R تبين أن البنوك الأردنية تنشط في سوق تتميز بالمنافسة الاحتكارية، بالإضافة إلى وجود تركيز مصري كبير فيما يخص الأصول والودائع للبنوك عينة الدراسة، أما القروض فتشهد تراجعاً ضعيفاً.

وبالنسبة لدراسة (Apergis & Polemisb, 2016) فقد هدفت إلى قياس العلاقة بين المنافسة والكفاءة في القطاع البنكي للدول الشرقي الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1997-2011 على البيانات المالية المقطعة أو ما يسمى بـ Panel Data الخاصة بـ 217 بنكاً تجاريًا في كل من: لبنان، البحرين، الجزائر، مصر، الأردن، فلسطين، المغرب، عُمان، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتم تقدير قيمة H-statistic من نموذج (1987) P-R لقياس درجة المنافسة، في حين تم الاعتماد على منهجية DEA أو تحليل البيانات الرقمية وكذلك BDEA لتقدير مستوى كفاءة البنوك. وأشارت النتائج إلى أن $H < 1$ في كل دول MENA محل الدراسة، ما يعني أن بanken تنشط في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية مع اختلاف درجة المنافسة بين مختلف الدول، فقد كانت المنافسة مرتفعة في كل من لبنان، الأردن وفلسطين في حين كانت متوسطة في الجزائر والمغرب، وأضعف مستويات المنافسة كانت في كل من: البحرين، عُمان، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن خلال تقدير مستوى كفاءة البنوك، فقد بيّنت النتائج التجريبية أن متوسط كفاءة التكلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرتفع نسبياً 77.6%， مما يدل على أن هذه الدول تحتاج إلى التحسّن بنسبة

22.4 فقط للوصول إلى حدود كفاءة التكلفة، كما لوحظ أنه لم يكن هناك أي اختلاف كبير في مستوى الكفاءة بين دول MENA. وبالاعتماد على اختبار السبيبية لجرانجر Granger بين المنافسة والكفاءة، بيّنت النتائج أن المنافسة لا علاقة لها بكفاءة البنوك في منطقة MENA.

كما قام (بوسنة، 2017) بإجراء دراسة على 13 بنكاً تجاريًا تنشط بالسوق المصرفي الجزائري وهي موزعة بواقع 5 بنوك عمومية والأخرى خاصة أجنبية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2014، وقد هدفت الدراسة أساساً إلى تقييم المنافسة في السوق المصرفي الجزائري باستخدام نموذج P-R وبيانات Panel Data الخاصة بالبنوك عينة الدراسة. وأهم ما أشارت إليه نتائج الدراسة أن $P-R: H\text{-statistics} = 0.33$ ، ما يبيّن أن السوق المصرفي الجزائري ينشط تحت ظروف المنافسة الاحتكارية أقرب ما يكون لاحتكار القلة.

وتحقيقاً لنفس أهداف الدراسة السابقة، وبالاعتماد على نفس النموذج والطرق الإحصائية، قام (فيصل، 2020) بتحليل البيانات السنوية الخاصة بـ 22 بنكاً عراقياً تقليدياً خلال الفترة 2011-2017، كما تم الاعتماد على نموذج الأثر الثابت في التحليل الإحصائي، وقد أظهرت النتائج أن البنوك العراقية التقليدية تنشط في ظل ظروف المنافسة التامة حيث دلت النتائج أن المعلمة $H\text{-statistic}$ من نموذج P-R تساوي الواحد الصحيح.

أمّا دراسة (بيطار و مرتضى، 2022)، فتناولت التنافسية في القطاع المصرفي السوري وتبيّن أثّرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2019 على عينة مشكلة من 15 بنكًا منها بنك واحد عام. وقد تم استخدام نسبة الترّكز المصري CR_4 ومؤشر هيرفيندال-هيرشان HHI مقاييس هيكلية لقياس التنافسية، ونموذج ARDL مقاييس غير هيكلية للتنافسية، وتم الاعتماد على بيانات Panel Data إضافة إلى نموذج P-R لاختبار أثر التنافسية في النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي السوري ي العمل في ظل المنافسة الاحتكارية حيث وجد أن الإحصائية $H\text{-statistic} = 0.024$ ، كما أن نسبة الترّكز المصري $CR_4 = 70\%$ وقيمة مؤشر HHI تجاوزت 1800 لكل من الأصول والودائع والقروض، ما يعني أن ارتفاع نسبة الترّكز المصرفي أضعف التنافسية المصرفية للقطاع.

وفي دراسة أخرى لـ (Benzid & Chermat, 2023)، تم تحديد وقياس الترّكز في القطاع المصرفي الاماراتي، إضافة إلى تقييم تنافسيته، وذلك بالاعتماد على عينة من 10 بنوك خلال الفترة 2010-2021، وتم استخدام مؤشر الحصة السوقية MS ، ونسبة الترّكز لأكبر خمس بنوك CR_5 ، بالإضافة إلى مؤشر هيرفيندال-

هيرشمان HHI بهدف قياس التنافسية بين البنوك. وأهم ما توصلت اليه نتائج التحليل أن القطاع المصرفي في دولة الامارات ينشط في ظل ظروف احتكارية نوعا ما إلى احتكارية مطلقة في بعض الحالات، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القطاع المصرفي الاماراتي يشهد ترکزاً معتدلاً، ما يمكن تفسيره بعمليات الاندماج المصرفي والتوسيع الذي شهدته أكبر البنوك.

وباختصار يمكن إدراج الدراسات السابقة ونتائجها المتعلقة بنموذج P-R في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): ملخص نتائج تطبيق نموذج Panzar-Rosse من الدراسات السابقة

مجال الاستفادة من البحث	هيكل السوق التنافسي	الدول المعنية بالبحث	الفترة	الباحث والسنة
دراسات الدول المتقدمة				
من أولى الدراسات التي استخدمت نموذج P-R، فهي دعم للدراسة الحالية.	منافسة احتكارية	نيويورك - و.م.أ.	1979	(Shaffer, 1982)
المنهج المقارن الذي اعتمدته الدراسة وهو ذاته المعتمد في الدراسة الحالية.	احتكار في إيطاليا ومنافسة احتكارية في بقية الدول	فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة	1989-1986	(Molyneux & Forbes, 1995)
المنهج المقارن المتبوع، بالإضافة إلى دراسة أثر الترکز على المنافسة.	منافسة احتكارية على العموم	الدول الأوروبية وو.م.أ، كندا، اليابان	1998-1988	(Bikker & Haaf, 2002)

الفصل الثاني.....الدراسات السابقة

المنهجية المتبعة والمقاييس المستخدمة في الدراسة.	منافسة احتكارية	ألمانيا	1998-1993	(Hempell, 2002)
المنهج المقارن المتبعد يشري الدراسة الحالية.	منافسة احتكارية ما عدا مقدونيا وسلوفاكيا فهي احتكارية	14 دولة من أوروبا الوسطى والشرقية CEE	2000-1993	(Yildirim & Philippatos, G.C., 2003)
بعض المتغيرات التابعة والمستقلة هي ذاتها في الدراسة الحالية.	-	دول أوروبا الشرقية والوسطى	2001-1995	(Uiboupin, 2004)
المنهج المقارن المتبعد ومتغيرات النموذج.	منافسة احتكارية	دول جنوب أوروبا الشرقية	2002-1998	(Mamatzakis, Staikouras, C., & Koutsomanoli Fillipaki, N., 2005)
الطرح النظري للموضوع.	-	اليابان	(2000-1975)	(Uchida & Tsutsui, 2005)
المنهج المقارن والبعض من متغيرات الدراسة يمكن الاعتماد عليها.	منافسة احتكارية	25 دولة من الاتحاد الأوروبي	2002-1998	(Staikouras & Fillipaki, 2006)
المنهج المقارن إضافة إلى العلاقة بين التركيز والمقاييس ونسبة التركيز في كل من الودائع والقروض	منافسة احتكارية	ليتوانيا	2005-2000	(Deltuvaite & Gižiene, 2007)

الفصل الثاني.....الدراسات السابقة

الطرح العام للدراسة، إضافة إلى اعتمادها على متغير حجم البنك	منافسة احتكارية	ألمانيا	2002-1993	(Gischer & Stiele,M, 2008)
المنهجية المتبعة في الدراسة والخلفية النظرية لنموذج قياس التنافسية.	منافسة احتكارية	بولندا	2012-2008	(Świtała, Olszak, & Kowalska, 2013)
دراسات الدول النامية				
الجانب النظري للنموذج، ودراسة أثر التركيز على المنافسة	منافسة احتكارية	جامايكا	2002-1989	(Duncan & Langrin, 2004)
الطرق الإحصائية المستخدمه ونسب التركيز المصرفى.	منافسة احتكارية	مالزيا	2005-1998	(Zulkhibri, FADZLAN , & ALIFIAH, 2007)
النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة، وطريقة العرض المختصر للدراسات السابقة.	منافسة احتكارية	الصين	2006-2001	(Xiaoqing, 2009)
العلاقة بين الربحية والتركيز، والطرق الإحصائية المستخدمه.	منافسة احتكارية	تركيا	2000-1990	(Gunalp & Celik, 2006)

الفصل الثاني.....الدراسات السابقة

تناول البحث العوامل المفسرة لاختلاف درجة التنافسية.	منافسة احتكارية	تركيا	2008-1998	(Aktan & Masood, 2010)
المنهجية المتبعة.	منافسة احتكارية	تركيا	2012-2003	(SEKMEN, AKKUS, & SIKLAR, 2015)
العلاقة بين الترك والمنافسة.	احتكار	البوسنة والهرسك	2012-2008	(Memić, 2015)
دراسة هيكل السوق من حلال الترك والمنافسة والعلاقة بينهما.	منافسة احتكارية	بنغلادش	2013-2006	(Repon & Islam, 2016)
المؤشرات المستخدمة وأسلوب المقارنة والتحليل والتغيرات.	منافسة احتكارية في اندونيسيا واحتكار القلة في ماليزيا	البنوك الإسلامية في كل من اندونيسيا ومالزيا	2019-2015	(Malini & Putri, 2020)
دراسات الدول العربية				
من أولى وأهم الدراسات في الدول العربية، والمنهج المقارن المتبعد.	منافسة احتكارية	دول الشرق الأوسط (AME)	1997-1993	(Murjan & Ruza, 2002)
من أولى الدراسات في الأردن - محل الدراسة الحالية - والأخذ ببعض	منافسة احتكارية	الأردن	2004-1997	(Hashem A. N., 2006)

الفصل الثاني.....الدراسات السابقة

المتغيرات المستخدمة فيها والمقارنة معها.				
من أهم الدراسات العربية عالمياً، وأسلوب المقارنة المتبعة إضافة إلى دراستها لقطر محل الدراسة الحالية.	منافسة تامة في كل من السعودية والامارات، ومنافسة احتكارية في البحرين وقطر، واحتكار في عمان.	دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)	2002-1993	(Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006)
الاستفادة من متغيرات الدراسة المستخدمة والعلاقة فيما بينها.	منافسة احتكارية	الكويت	2005-1993	(Al-Mutairi & Al-Omar, 2009)
المنهجية المستخدمة.	منافسة احتكارية	تونس	2007-1990	(Mensi, 2010)
أسلوب المقارنة المتبعة، والمقاييس المستخدمة.	منافسة احتكارية	MENA دول جنوب شرق آسيا	2009-2004	(Hamza & Kachtooli, 2014)
تناولها الأردن وكذلك أسلوب المقارنة المتبعة.	منافسة احتكارية	دول مجلس التعاون الخليجي والأردن	2010-2003	(Gasaymeh, Zulkefly , Mariani , & Jusoh, 2014)
إمكانية المقارنة مع النتائج المحصل عليها.	منافسة احتكارية	الأردن	2014-2000	(Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015)

الفصل الثاني.....الدراسات السابقة

إمكانية المقارنة مع النتائج الحصول عليها. وأساليب القياس والتحليل المستخدمة.	منافسة احتكارية خلال الفترة 2007-2001 واحتكار خلال الفترة 2014-2008	الأردن	2014-2001	(Hashem, Ayoub, & Bani Ata, 2015)
إمكانية المقارنة مع النتائج الحصول عليها، والمتغيرات المستخدمة.	منافسة احتكارية	الأردن	2011-2001	(الرقيبات، 2015)
أسلوب المقارنة المتبعة ودراستها للأردن.	منافسة احتكارية	MENA دول	2011-1997	(Apergisa & Polemisb, 2016)
المنهجية المتبعة.	منافسة احتكارية أقرب ما يكون لاحتكار القلة	الجزائر	2014-2004	(بوسنة، 2017)
المنهجية المتبعة.	منافسة تامة	العراق	2017-2011	(فيصل، 2020)
دراسة الترّكّز والمنافسة معاً وهذا دعم للدراسة الحالية.	منافسة احتكارية أقرب ما يكون للاحتكار	سوريا	2019-2009	(بيطار و مرتضى، 2022)
العلاقة بين الترّكّز والمنافسة، وكذلك المتغيرات المستخدمة في الدراسة.	احتكار	الإمارات العربية المتحدة	2021-2010	(Benzid & Chermat , 2023)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

5.2 تحليل نقدي للدراسات السابقة:

قامت الدراسات السابقة -المتطرق إليها- بتقييم هيكل السوق المصرفي محل الدراسة، من حيث شكل المنافسة، إضافة إلى درجة ترّكز السوق في البعض منها، وقد اعتمدت معظمها على المنهج الغير هيكلبي لقياس التنافسية من خلال نموذج P-R: H-statistic الأكثر استخداماً وأهمية في الصناعة المصرفية. وقد خلصت أغلبها إلى أنّ السوق المصرفي تسوده المنافسة الاحتكارية. فبالرجوع لدراسة Shaffer, 1982 (Molyneux & Forbes, 1995) اللتان تعتبران من أوائل الدراسات في مجال تقييم الظروف التنافسية، نلاحظ أنها لم تبحث في العوامل المؤثرة على تنافسية القطاع المصرفي محل الدراسة واكتفت فقط بتحديد شكل السوق المصرفي من حيث نوع المنافسة. أمّا دراسة Bikker & Haaf, 2002 (Bikker & Haaf, 2002) التي تعتبر من الدراسات المهمة في المجال، فقد بحثت في قياس درجة المنافسة وكذا التركيز المصرفي في كل من البنوك الأوروبية ونظيرتها في و.م.أ. وكانت بذلك دراسة على المستوى الدولي، ولم تنتطرق إلى أثر العوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على واقع تنافسية القطاع المصرفي ككل، كما تم تقسيم البنوك إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم بالاعتماد على حجم أصولها ولم تأخذ بعين الاعتبار إجمالي الودائع والقروض، وهذه الملاحظات تنطبق كذلك على دراسة Hempell, 2002 (Hempell, 2002) في القطاع المصرفي الألماني.

أمّا دراسة Yildirim & Philippatos, G.C., 2003 فقد أهملت أثر الترّكز وعوامل أخرى على المنافسة، واكتفت بتبيّان أثر حجم البنك على واقع التنافسية، في حين كان المهدف الرئيس لدراسة Uiboupin (Uiboupin, 2004) معرفة أثر دخول البنوك الأجنبية على تنافسية البنوك المحلية ولم تبين أثر الترّكز المصرفي والعوامل الداخلية الخاصة بكل بنك على هذه التنافسية. أمّا دراسة Mamatzakis, Staikouras, C., & Gischer & Stiele, M, 2008 (Mamatzakis, Staikouras, C., & Gischer & Stiele, M, 2008) فقد ركّزت على هيكل السوق المصرفي محل الدراسة من حيث شكل المنافسة وأهملت بالمقابل الترّكز المصرفي والعوامل المؤثرة فيه. وبالنسبة لدراسة Lau and Bresnahan, 2005 (Lau and Bresnahan, 2005) التي تبنت طرح Uchida & Tsutsui, 1982 (Uchida & Tsutsui, 1982) فقد اهتمت بدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية - كمعدلات التضخم - على واقع التنافسية، وأهملت أثر المتغيرات الداخلية الخاصة بكل بنك على تنافسيته، وقامت دراسة Staikouras & Fillipaki, 2006 (Staikouras & Fillipaki, 2006) بقياس نسب الترّكز بالاعتماد على إجمالي الأصول فقط دون الاهتمام بوزن الودائع والقروض في البنوك ككل.

وبخصوص دراسي (Świtała, Olszak, & Deltuvaite & Gižiene , 2007 ، و Kowalska, 2013) فقد كانت على المستوى المحلي وليس الدولي.

وبخصوص الدراسات التي أجرت على الدول النامية فكانت معظمها دراسات على مستوى محلي، متعلقة بسوق مصرى معين وليس مقارنة بين عدة أسواق ما عدا دراسة (Malini & Putri, 2020) التي قارنت بين البنوك الإسلامية في كل من ماليزيا واندونيسيا، وكان الهدف الأساسي لهذه الدراسات تحديد طبيعة المنافسة السائدة في السوق المصرى محل الدراسة دون الإشارة -في العديد منها- إلى العوامل المؤثرة فيها.

أما الدراسات التي كانت الأسواق المصرفية العربية ميدانا لها، مثل دراسة (Murjan & Ruza, Hamza & Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006, 2002) (Gasaymeh, Zulkefly , Mariani , & Jusoh, 2014, Kachtooli, 2014) و دراسة (Apergisa & Polemisb, 2016) فكانت دراسات مقارنة على المستوى الدولي سيما في دول MENA و دول AME و GCC بحيث قامت بتقييم الظروف التنافسية في الأسواق المصرفية محل الدراسة و درجة التركيز في البعض منها، دون التفصيل في العوامل المؤثرة في الواقع التنافسي.

واستخدم (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) نسب ومؤشرات التركيز المصرى، بالإضافة إلى نموذج (P-R) لقياس التنافسية للبنوك الكويتية، بالاعتماد على عائدات الفوائد كمقياس للتنافسية دون التطرق إلى ربحية البنوك على اعتبارها من المؤشرات الهامة لقياس التنافسية. أما دراسة (Hashem A. N., 2006)، (Hashem, Ayoub, & Bani, Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015)، (Ata, 2015)، و دراسة (الرقىيات، 2015) والتي كان السوق المصرى الأردنى ميدانا لها، فقد هدفت في جملتها إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك الأردنية دون التطرق إلى أثر التركيز المصرى على التنافسية ما عدا دراسة (الرقىيات، 2015)، كما أنها أغفلت دور العوامل الداخلية الخاصة بكل بنك على واقع تنافسية القطاع المصرفي ككل. وبالاعتماد على نموذج P-R، قامت دراسات (Mensi, 2010)، (بوسنة، 2017)، (فيصل، 2020)، (بيطار و مرتضى، 2022)، و (Benzid & Chermat , 2023 ، 2022) بتقييم الظروف التنافسية في كل من تونس، الجزائر، العراق، سوريا والامارات العربية المتحدة، وهي دراسات محلية غير مقارنة، اعتمد البعض منها على أثر التركيز المصرى، لكن لم توضح دور العوامل الأخرى التي من شأنها التأثير على واقع التنافسية المصرفية.

6.2 ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك العربية، وذلك بالاعتماد على النموذج الأكشن استخداماً والأكثر أهمية في الصناعة المصرفية وفق الدراسات السابقة، وهو نموذج H-statistic P-R، مع الاقتصار على البنوك الأردنية والقطريه والمقارنة فيما بينها. وتكتسي الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات العربية المحدودة التي تناولت المقارنة بين هذين البلدين بالذات -في حدود علم الباحثة- كما أنّ الفترة التي ستعطيها هذه الدراسة من 2014-2023 تعتبر فترة تتميز بالكثير من التطورات على جميع الأصعدة العربية منها والعالمية.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة، نلاحظ أنّ هناك شحّ في الدراسات المتعلقة بتقييم الظروف التنافسية في الصناعة المصرفية في قطر مقارنة بالسوق المصرفي الأردني الذي كان ميداناً خصباً لعدة دراسات.

ولم تتطرق أيٌ من الدراسات السابقة إلى المقارنة بين السوقين المصرفيين الأردني والقطري بشكل مباشر وإنما ضمن مجموعة من الدول -مثل دول AME أو MENA، كما في دراسة Hamza & Kachtooli (Gasaymeh, Zulkefly , Mariani 2002 ودراسة Murjan & Ruza, 2002)، دراسة (Jusoh, 2014)،

كما ستتّخذ الدراسة الحالية المتغيرين التابعين "نسبة الربحية" و"نسبة الترّكز المصرفي لأكبر ثلاث بنوك" في كل من قطر والأردن.

وتحدّف كذلك إلى التعرّف على أهم العوامل المؤثرة على واقع تنافسية القطاع المالي في كل من قطر والأردن، علاوة على التعرّف على محددات الربحية والترّكز المصرفي، وهذا ما لم توضّحه عديد الدراسات السابقة بل اكتفت بتحديد شكل المنافسة السائد في السوق المالي محلّ الدراسة.

7.2 خاتمة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل أهم الدراسات السابقة التي تطرقـت إلى موضوع تقييم الظروف التنافسية في القطاعات المصرفية، وقد نالـ هذا الأخير قسطاً وافـرا من الأبحـاث في مختلف الدولـ. كما تمـ التركيز على الـدراسات التي اعتمدـت علىـ المنهـج الغـير هيـكلـي لـقياس التنافـسـية، خـصوصـاً تلكـ التي تـبـنـت نـمـوذـجـ P-R: H-statisticـ، إذـ يـعـتـبرـ هـذـاـ النـمـوذـجـ الأـكـثـرـ أـهـمـيـةـ وـالـأـكـثـرـ اـسـتـخـدـاماـ فيـ تـحـدـيدـ شـكـلـ المـنـافـسـةـ السـائـدـ فيـ الـأـسـوـاقـ المـصـرـفـيـةـ.

وقد تمـ تقـسيـمـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ المـتـسـلـسـلـةـ زـمـنـيـاـ، حـسـبـ مـكـانـ إـجـرـائـهـاـ إـلـىـ درـاسـاتـ فيـ الـدـوـلـ الـمـتـقـدـمـةـ وـالـتـيـ كـانـتـ مـنـ أـوـاـلـ الـدـرـاسـاتـ الـتـيـ طـبـقـتـ النـمـوذـجـ السـابـقـ الذـكـرـ خـصـوصـاـ فيـ الـدـوـلـ الـأـوـرـوـبـيـةـ، وـدـرـاسـاتـ فيـ الـدـوـلـ الـنـاـمـيـةـ وـأـخـرـىـ فيـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ مـعـ التـرـكـيزـ عـلـىـ الـدـوـلـ مـحـلـ الـدـرـاسـةــ فيـ حـدـودـ عـلـمـ الـبـاحـثـةــ.

وـماـ لـوـحـظـ عـلـىـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ فيـ مـخـتـلـفـ الـدـوـلـ، أـنـ هـيـكلـ السـوقـ الـأـكـثـرـ اـنـتـشـارـاـ فيـ الـأـسـوـاقـ الـمـصـرـفـيـةـ مـحـلـ الـدـرـاسـةـ هوـ الـذـيـ يـتـمـيـزـ بـالـمـنـافـسـةـ الـاـحـتـكـارـيـةـ حـيـثـ كـانـتـ $H < 1$ ـ، كـماـ أـنـ الـعـدـيدـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ كـانـتـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ دـوـلـيـ حـيـثـ شـمـلـتـ عـدـدـ دـوـلـ وـاتـخـذـتـ بـذـلـكـ الطـابـعـ الـمـقـارـنـ بـيـنـ الـأـسـوـقـ الـمـصـرـفـيـةـ مـحـلـ الـدـرـاسـةـ، وـكـانـ هـنـاكـ اـخـتـلـافـ بـيـنـ الـدـرـاسـاتـ مـنـ حـيـثـ الـمـتـغـيـرـاتـ الـمـسـتـخـدـمـةـ فيـ النـمـوذـجــ.

انـطـلاـقاـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ، سـيـتـمـ بـنـاءـ الـدـرـاسـةـ الـحـالـيـةـ بـالـاعـتـمـادـ عـلـىـ نـمـوذـجـ P-Rـ بـمـدـفـ تـقـيـمـ الـظـرـوفـ الـتـنـافـسـيـةـ فيـ الـبـنـوـكـ الـعـرـبـيـةـ فيـ كـلـ مـنـ الـأـرـدـنـ وـقـطـرـ فيـ شـكـلـ مـقـارـنـ بـيـنـهـمـاـ، وـبـالـاعـتـمـادـ عـلـىـ الـمـنـهـجـيـةـ الـتـيـ سـيـتـمـ التـطـرـقـ إـلـيـهاـ فيـ الـفـصـلـ الـمـوـالـيــ.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات (منهجية الدراسة)

1.3 مقدمة؛

2.3 مجتمع وعينة الدراسة؛

3.3 بيانات الدراسة وطرق جمعها؛

4.3 نماذج الدراسة؛

5.3 التعريف بمتغيرات الدراسة؛

6.3 أساليب تحليل البيانات؛

7.3 خاتمة الفصل الثالث.

1.3 مقدمة:

تعتبر المنهجية البحثية المتبعة عنصراً جوهرياً، في الوصول إلى تحقيق أهداف أيّ دراسة علمية، مهما كانت الظاهرة المدروسة، إذ تسهم في ضمان وتحقيق دقة وموثوقية النتائج المتحصل عليها، ويتاتي ذلك من خلال اختيار الأساليب والأدوات المناسبة لتحليل هذه الظاهرة. وبالنظر إلى أنّ الدراسة الحالية تهدف إلى تقييم ظروف التنافسية المصرفية في كل من الأردن وقطر باستخدام نموذج P-R، فإنّ تبني منهجية سليمة يعدّ أمراً ضرورياً لقياس درجة وطبيعة المنافسة في القطاعين المصرفيين المدروسين بشكل موضوعي، إضافة إلى مراعاة العوامل الاقتصادية وكذا التنظيمية المؤثرة في كلا البلدين، مع مراعاة العوامل الداخلية الخاصة بكل بنك والتي من شأنها التأثير على واقع التنافسية المصرفية.

يستعرض هذا الجزء من الدراسة الإطار المنهجي للدراسة، من خلال توضيح المنهج المتبّع وخطوات الدراسة عموماً، وذلك بالتعريف بمجتمع الدراسة وعيتها، وكذا تحديد أساليب جمع البيانات المختلفة، كما ويوضح هذا الفصل النماذج الرياضية أو القياسية التي سيتم استخدامها في التحليل، مع التعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها أو حسابها، وكذا أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. كما سيتم شرح مبررات اختيار نموذج Panzar-Rosse كأساس لقياس التنافسية المصرفية دون غيره من النماذج، مع توضيح الفرضيات التي يستند إليها النموذج وآلية تطبيقه على القطاعين المصرفيين في كل من الأردن وقطر.

فهذا الفصل يهدف أساساً، إلى تقديم تصور منهجي متكامل وواضح حول أهم الخطوات البحثية المتبعة للإجابة على الأشكالية الرئيسية والأسئلة المطروحة وكذا اختبار فرضيات الدراسة، مما يضمن بذلك دقة النتائج و موضوعيتها، ولمساعدتها في تفسيرها علمياً وفق الأسس المعتمدة في تحليل الهيكل التنافسي المصرفي.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كل البنوك العربية العاملة في الأسواق المصرفية العربية، أمّا عن مجموعة البنوك التي شملتها الدراسة فقد تمثلت في البنوك المحلية العاملة في النظامين المصرفيين الأردني والقطري، والبالغ عددها 24 بنكاً تجاريًّا وأسلاميًّا نهاية 2023 موزعة بواقع 15 بنكاً أردنيًّا منها 3 بنوك إسلامية و 9 بنوك قطريّة منها 5 بنوك إسلامية، وتم استثناء البنوك الإسلامية الأردنية من الدراسة لاختلاف طبيعة عملياتها المصرفية وهيكلها التنظيمي،

إضافة إلى استثناء البنوك الأجنبية العاملة في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، وذلك لعدم توفر بيانات كافية عنها تغطي فترة الدراسة الممتدة من سنة 2014 إلى 2023.

وقد وقع الاختيار على القطاعين المصرفيين الأردني والقطري، لما أظهره هذان القطاعان المصرفيان من أداء متميز على الساحة العربية، وذلك وفقاً للعديد من التقارير الصادرة عن اتحاد المصارف العربية وكذا صندوق النقد العربي، إذ تم تصنيف 8 بنوك قطرية و 9 بنوك أردنية ضمن قائمة أقوى 100 بنك عربي من حيث رأس المال الأساسي نهاية عام 2023.

كما بلغ إجمالي رأس المال الأساسي للقطاع المصرفي القطري حوالي 59.38 مليار دولار، بمتوسط 7.38 مليار دولار لكل بنك، مع إجمالي أصول بحوالي 573.21 مليار دولار، وبمتوسط 71.65 مليار دولار لكل بنك، وبلغت بذلك نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المقدار 10.3%. وقد جاء بنك قطر الوطني أولاً ضمن قائمة البنوك القطرية، محتلاً بذلك المرتبة الثانية عربياً برأس مال بلغ 28.73 مليار دولار وأصول بقيمة 338.18 مليار دولار (الاتحاد المصارف العربية، 2024).

أما القطاع المصرفي الأردني، فقد بلغ إجمالي رأس ماله الأساسي نحو 13.3 مليار دولار، وإجمالي موجودات حوالي 131.3 مليار دولار، وقد جاء البنك العربي أولاً ضمن قائمة البنوك الأردنية وال 16 عربياً برأس مال 7.63 مليار دولار وموجودات بقيمة 51.97 مليار دولار.

وبناءً على هذه المعطيات، فقد احتل القطاع المصرفي القطري مرتبة متقدمة بين الدول العربية، في حين أظهر القطاع المصرفي الأردني بدوره أداءً قوياً مع وجود 9 بنوك أردنية ضمن قائمة أقوى 100 بنك عربي.

كما وقع الاختيار على هذين القطاعين، لتتوفر البيانات المالية لهما بالإضافة إلى القوائم المالية للبنوك القطرية والأردنية محل الدراسة والتي تغطي فترة الدراسة (2014-2023).

ويوضح الجدول المولى قائمة بأسماء البنوك الأردنية والقطريتين التي شملتها الدراسة، وفقاً لما صدر عن تقارير البنوك المركزية في كلّ من الأردن وقطر:

الجدول رقم (1.3): قائمة البنوك الأردنية والقطريه التي شملتها الدراسة

قائمة البنوك القطرية الاسلامية	قائمة البنوك القطرية التجارية	قائمة البنوك الأردنية (كلها تجارية)
1-مصرف قطر الاسلامي	1-البنك الأهلي	7-بنك القاهرة عمان
2-بنك قطر الدولي الاسلامي	2-البنك التجاري	8-بنك الاسكان للتجارة والتمويل
3-بنك لشا (بنك قطر الأول)	3-بنك الدوحة	9-البنك الأهلي الأردني
4-مصرف الريان	4-بنك قطر الوطني	10-بنك الاتحاد
5-بنك دخان (بروة سابقا)		11-بنك الاستثمار العربي الاردني
		12-بنك ABC
		6-بنك المال الأردني

المصدر: من اعداد الباحثة.

3.3 بيانات الدراسة وطرق جمعها:

1.3.3 بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب Panel Data Analysis، والذي يتم فيه تتبع مجموعة من الوحدات (مثل المؤسسات، الشركات، البنوك، الدول) عبر سلسلة من الفترات الزمنية المتتابعة، فهذا النوع من التحليل يحتوي على خصائص كل من أسلوب البيانات القطاعية، وأسلوب السلسل الزمنية، لذلك يسمى أحياناً Cross-Sectional Time-Series Data.

ومن أهم المزايا التي تتميز بها البيانات في هذا النوع من التحليل (مقارنةً بتحليل البيانات المقطعة-Cross-Sectional Data وتحليل السلسل الزمنية Time-Series Data) أنها كما يرى Bruderl، 2005، p. 2:

- ✓ تساهم في زيادة عدد مشاهدات الدراسة (زيادة حجم العينة).
- ✓ توفر كمياً أكبر من المعلومات.
- ✓ تقلل إلى حدّ كبير بعض مشاكل التحليل، كمشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity)، بحيث تختفي الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وتكون العلاقات الخطية المتداخلة بين المتغيرات أقل وترفع درجات الحرية كذلك.

- ✓ تحسن كفاءة المعاملات المقاسة وتكون التقديرات أكثر كفاءة.
- ✓ تسمح بدراسة الديناميكيات الفردية، وتطورها عبر فترة من الزمن.
- ✓ تعطي معلومات عن ترتيب وقت الأحداث.
- ✓ تسمح للباحث بتحليل عدد من القضايا الاقتصادية التي لا يمكن تناولها باستخدام بيانات السلسلة الزمنية أو البيانات المقطعة.

وتقوم بيانات Panel Data على عدد من الافتراضات وهي:

- ✓ عدم وجود ارتباط ذاتي (No Autocorrelation): ما يعني أن الأخطاء اللاحقة يجب ألا تكون مرتبطة بالأخطاء السابقة، وإنما قد يؤدي ذلك إلى تقديرات غير دقيقة.
- ✓ عدم وجود تباين مشروط (Homoscedasticity): ما يعني أن التباين يجب أن يكون ثابتاً عبر الزمن وكذلك عبر الوحدات المختلفة. أما إذا كان التباين غير ثابت، فقد يتطلب ذلك استخدام تصحيحات أو تعديلات مثل تقديرات White-Huber أو نموذج GLS.
- ✓ عدم وجود علاقة خطية مثالية (No Perfect Multicollinearity): ما يعني أن المتغيرات المستقلة يجب ألا تكون هناك علاقة خطية تامة فيما بينها، وإنما قد يؤدي ذلك إلى سوء في تقدير المعاملات.
- ✓ عدم وجود تحيز في الاختيار (No Selection Bias): ما يعني أن اختيار العينة يجب أن يكون عشوائياً أو غير متحيز لوحدات معينة، وإنما قد يؤدي اختيار البيانات إلى نتائج غير صحيحة أو غير دقيقة.
- ✓ استقلالية الأخطاء عن المتغيرات التوضيحية (Exogeneity Assumption): يفترض هذا النوع من التحليل أن المتغيرات المستقلة غير مرتبطة بالمكون العشوائي للخطأ، وإنما قد يخلق ذلك مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك الانحدار المتحيز.
- ✓ عدم وجود تأثيرات غير ملاحظة منحازة (No Unobserved Heterogeneity Bias): في بعض النماذج مثل Pooled OLS، يفترض التحليل أن العوامل غير الملاحظة لا تؤثر على النتائج. أما في ظل وجود تأثيرات غير ملاحظة، فالأفضل استخدام نماذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) أو التأثيرات العشوائية (Random Effects).

2.3.3 مصادر البيانات وطرق جمعها:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، تم جمع البيانات بالاعتماد على الكتب والمحلات والدراسات السابقة وقواعد البيانات العالمية، إضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني والقطري التي تغطي فترة الدراسة، والتقارير السنوية وإصدارات جمعية البنوك في الأردن. أمّا البيانات المستخدمة لغایات التحليل الإحصائي فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية (الميزانية وقائمة الدخل) للبنوك عينة الدراسة من سنة 2014 إلى سنة 2023 وتم الاستعانة بدليل الشركات المساهمة العامة الصادر عن بورصة عمان ودليل جمعية البنوك في الأردن للحصول على القوائم المالية لبعض البنوك الأردنية، وبورصة قطر للحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالنظام المصرفي القطري.

4.3 نماذج الدراسة:

لاختبار نوع المنافسة السائد بين البنوك العاملة في القطاعين المصرفين الأردني والقطري، تعتمد الدراسة الحالية على نموذج (Panzar-Rosse: H-statistic) الذي تم استخدامه في العديد من الدراسات السابقة-التي تعتبر الانطلاق للدراسة الحالية- في مجال تقييم الظروف التنافسية في الصناعات المصرفية عبر العالم، ويعتبر هذا النموذج الأهم على الاطلاق في هذا المجال، مقارنة ببقية النماذج التي كان أساسها وتطبيقاتها في القطاعات الصناعية، إضافة إلى ذلك فنموذج (Panzar-Rosse: H-statistic) من شأنه أن يوضح العوامل المؤثرة على ربحية البنوك وبذلك على تنافسيتها، كما تمت الإشارة إلى ذلك في مراجعة الأدبيات سابقاً، ولغايات التحليل الإحصائي، تم صياغة النموذج رقم (0) بما يتوافق وأهداف الدراسة بالمعادلة التالية:

$$IA_{i,t} = f(X_{i,t} + W_t) + e_t \dots \dots \dots (0)$$

حيث أن:

$IA_{i,t}$: المتغير التابع ويمثل ربحية البنك وهي عبارة عن صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي أصول البنك.
 $X_{i,t}$: تمثل المتغيرات المستقلة المرتبطة بالبنوك محل الدراسة وتشمل :تكلفة التمويل (FC)، تكلفة التشغيل (WC)، تكلفة رأس المال الثابت (CC)، عمر البنك (Age)، وحجم البنك (S).

W_t : تمثل المتغيرات المستقلة المرتبطة بهيكلة القطاع المصرفي الأردني والقطري ككل، وتشتمل على نسبة التركز في كل من الأصول والودائع والقروض لأكبر ثلاثة بنوك (CR_3).

e_t : تمثل معامل الخطأ في الحساب.

وبشكل تفصيلي أكثر، يمكننا إعادة كتابة المعادلة السابقة رقم (0) على النحو التالي:

حيث أن:

\ln : اللوغاريتم الطبيعي .

IA_{i,t}: عبارة عن نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول للبنك i في الفترة t .

$FC_{i,t}$: تكلفة التمويل للبنك i في الفترة t .

$WC_{j,t}$: تكلفة التشغيل للبنك j في الفترة t .

$CC_{i,t}$: تكلفة رأس المال الثابت للبنك i في الفترة t .

S_i : حجم البنك i في الفترة t .

: عمر السنك i في الفترة t . $Age_{i,t}$

$CR_{3,t}$: نسبة تركيز أكبر ثلاثة بنوك في الفترة t ويتم قياسها بحجم الودائع أو حجم القروض أو حجم الأصول.

٤: معامل الخطأ في الحساب.

وحساب قيمة H -statistic من نموذج $P-R$ التي تبين هيكل السوق التنافسي، سistem الاعتماد على النموذج

التالي :

حيث يعبر هذا النموذج عن العلاقة بين الإيرادات (مثلها بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول (العائد على الأصول) مع التكاليف بمختلف أنواعها.

ويرى (Claessens & Luc, 2004) أنّ مجموع مرونات التكاليف ضمن النموذج السابق يمثل دالة المرونة الإحصائية H -statistic والتي تعرف بأكها المتغير الذي يقيس الوضع التنافسي للصناعة المصرفية وتحدد بذلك طبيعة السوق المصرفية، أو بمعنى آخر فإن:

$$H - statistic = \beta_1 + \beta_2 + \beta_3$$

فإذا كانت:

$H \leq 0$: فهذا يشير إلى الطبيعة الاحتكارية للقطاع المصرفي ككل ما يعني غياب المنافسة.

$0 < H < 1$: هذا يدل على المنافسة الاحتكارية للقطاع المصرفي.

$H = 1$: فهذا يدل على المنافسة التامة أي لا يوجد احتكار في القطاع المصرفي.

وسيتم معرفة محددات الترکز المصرفی في كل من الودائع (CR_3D) والقروض (CR_3L) والأصول (CR_3A), بحيث تكون نسب الترکز المصرفی متغيرات تابعة في النموذج، ومن الممكن حينئذ صياغة النموذج رقم (3) على أن يتم استخدام نسبة الترکز في الودائع في المرة الأولى ونسبة الترکز في القروض في المرة الثانية ونسبة الترکز في الأصول في المرة الثالثة كما يلي:

$$CR_{3,t} = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + CR_{3,i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

وينتاشق عن هذا النموذج النماذج الفرعية التالية:

$$CR_{3,t}A = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + \eta_3 CR_{3,t}L + \eta_4 CR_{3,t}D + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3^*)$$

$$CR_{3,t}L = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 lnS_{i,t} + \eta_2 lnAge_{i,t} + \eta_3 CR_{3,t}A + \eta_4 CR_{3,t}D + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3^{**})$$

$$CR_{3,t}D = \alpha + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \eta_1 S_{i,t} + \eta_2 Age_{i,t} + \eta_3 CR_{3,t}A + \eta_4 CR_{3,t}L + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3^{***})$$

5.3 التعريف بمتغيرات الدراسة:

فيما يلي تعريف شامل بمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة أو التفسيرية:

1.5.3 متغيرات الدراسة التابعة:

هي المتغيرات التي تم الاعتماد عليها بهدف تقييم الظروف التنافسية للقطاعين المصرفين محل الدراسة، بالإضافة إلى قياس نسب التركيز المصرفي في كل من الودائع والقروض والأصول، وهي كما يلي:

1. ربحية البنك أو نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول IA: (العائد على الأصول)

تعبر هذه النسبة عن ربحية البنك (Bank Profitability)، والتي تعتبر من المؤشرات المهمة الواجب الاهتمام بها، إذ أن تعظيم الربح يعتبر المهد الرئيسي للبنوك، فهي تشير إلى مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من مختلف أنشطته المالية، كمنح القروض، واستثمار الودائع، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة. ويمكن قياس ربحية البنك بالاعتماد على عدد من المؤشرات المالية، التي من شأنها المساعدة في تقييم الأداء المالي للبنك وكذا قدرته على تحقيق عوائد للمساهمين. وهناك العديد من المؤشرات المعتمدة في قياس ربحية البنك، لعل أهمها ما يلي:

✓ العائد على الأصول ROA:

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب المعتمدة في قياس ربحية البنك، إذ أنها تمكّن المحللين من معرفة مدى قدرة وكفاءة البنك في تحقيق الأرباح من موجوداته أو أصوله. حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق الأرباح. وتحسب رياضيا وفق العلاقة التالية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{أجمالي الأصول}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة على العموم ما بين 1% و 2%.

✓ العائد على حقوق الملكية ROE:

تقيس هذه النسبة العائد المحقق على إجمالي استثمارات جميع المساهمين في البنك، حيث كلما كان البنك أكثر استقطاباً وجاذبية للمستثمرين كلما ارتفعت هذه النسبة والعكس صحيح. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$ROE = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

✓ صافي هامش الفائدة NIM:

تقيس هذه النسبة الفروقات بين إيرادات الفوائد المكتسبة من القروض من جهة وبين تكلفة الأموال المدفوعة للمودعين -على اعتبارها من الأصول المنتجة للفائدة- من جهة أخرى. وارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع ربحية البنك من الفوائد. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$NIM = \frac{\left(\text{ايرادات الفوائد} - \text{تكليف الفوائد} \right)}{\left(\text{متوسط الأصول المنتجة للفائدة} \right)} \times 100$$

✓ نسبة الكفاءة التشغيلية:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على التحكم في مصاريف التشغيل مقارنة بإيراداته. وارتفاع هذه النسبة دليل على عدم كفاءة البنك في ذلك والعكس صحيح. وتحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{اجمالي الابادات}} \times 100 = \text{نسبة الكفاءة}$$

وقد أستخدمت هذه النسبة "ربحية البنك" في دراسة (Uiboupin, 2004)، ودراسة (Deltuvaite, 2004)، ودراسة (Al-Gižiene, 2007)، ودراسة (Gunalp & Celik, 2006)، وأما الربحية في دراسة كل من (Hashem, 2006)، ودراسة (Mutairi & Al-Omar, 2009) فتم حسابها بالأرباح من الفوائد (الفوائد المقبوسة) إلى إجمالي الأصول. وتحسب هذه النسبة في الدراسة الحالية كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{اجمالي الأصول}} = \text{نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى الأصول (IA)}$$

2. نسبة الترکز المصرفي CR_3 :

الترکز المصرفي هو إجمالي الحصص السوقية (إجمالي الأصول، الودائع أو القروض) لأكبر ثلاثة بنوك في كل دولة (Ceterlli, 2001, p. 22)، وبالتالي فهو مؤشر على مدى استحواذ عدد قليل من أكبر البنوك على السوق المصرفي ككل في دولة ما. وبالتالي فنسبة الترکز المصرفي تعكس مدى احتكار أو تنافسية القطاع المصرفي من جهة، وتساعد في تقييم مدى تأثير البنك الكبیر على الاقتصاد من جهة أخرى. ويتم حساب نسبة الترکز المصرفي بعدة طرق أهمها:

أ- نسبة الترکز لأكبر 3 أو 5 بنوك (CR_3 أو CR_5) : وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$CR_n = \sum_{i=1}^n P_i = \frac{\text{إجمالي أصول أو ودائع أو قروض أكبر } n \text{ بنك}}{\text{إجمالي أصول أو ودائع أو قروض القطاع المصرفي ككل}} \times 100$$

حيث أن: P_i تمثل الحصة السوقية لأكبر n بنك، وكل البنك تعامل بنفس الطريقة، وتأخذ القيمة "1" كلها مجتمعةً، كما أن اختيار n يتوقف على ما تتوفر من معلومات، سيما العدد الإجمالي للبنوك (Rasiah, 2010, p. 34)

ويختلف عدد البنوك تبعاً لعددها الإجمالي في القطاع المصرفي، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على نسبة ترکز أكبر ثلاثة بنوك أردنية وقطرية، نظراً لانخفاض العدد الإجمالي للبنوك الموجودة في القطاعين المصرفيين محل الدراسة، وبالاستناد إلى الدراسات السابقة كذلك، كما سيتم قياس نسب الترکز المصرفي بالاعتماد على حجم الأصول والودائع وحجم القروض. وتعكس نسبة ترکز ثلاثة بنوك مدى هيمنة أكبر ثلاثة بنوك على إجمالي الأصول أو الودائع أو القروض في السوقين المصرفيين الأردني والقطري. وتتراوح هذه النسبة بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت من الصفر، فهذا مؤشر على انخفاض الترکز وارتفاع المنافسة بين البنوك وبالتالي انخفاض نسبة سيطرة أكبر البنك على القطاع المصرفي، أما باقتراها من الواحد، فهذا يدل على ضعف المنافسة وبالتالي فهذا دليل على الطبيعة الاحتكارية للسوق المصرفي من قبل أكبر ثلاثة بنوك وبالتالي ترکز مصرفي شديد. وتشير الدراسات إلى أنه إذا فاقت نسبة الترکز المصرفي 40% فإن القطاع المصرفي تسوده حالة من الاحتكار ويتميز بترکزه الشديد.

وأستخدم هذا المؤشر في دراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) ، دراسة (Hempell, 2002) ، دراسة (Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006)

دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)، دراسة (Bikker & Haaf, 2002)، (Zulkhibri, FADZLAN ، & دراسة (Deltuvaite & Gižiene ، 2007)، (Gunalp & Celik, 2006)، دراسة (Xiaoqing, 2009)، ALIFIAH, 2007)، (Al-Malini & Putri, 2020)، دراسة (Repon & Islam, 2016)، دراسة (Benzid & Chermat ، دراسة (بيطار و مرتضى، 2022)، دراسة . ، Kachtouli, 2014)، دراسة (Benzid & Chermat ، دراسة (بيطار و مرتضى، 2022)، دراسة . ، 2023)، وفي العديد من الدراسات الأخرى كذلك.

وتحسب نسبة الترکز المصرفي كما يلي :

$$\text{نسبة ترکز أكبر ثلاثة بنوك بالودائع} = \text{CR}_3D = \frac{\text{مجموع ودائع أكبر ثلاثة بنوك}}{\text{مجموع ودائع كل البنوك}}$$

$$\text{نسبة ترکز أكبر ثلاثة بنوك بالأصول} = \text{CR}_3A = \frac{\text{مجموع أصول أكبر ثلاثة بنوك}}{\text{مجموع أصول كل البنوك}}$$

$$\text{نسبة ترکز أكبر ثلاثة بنوك بالقروض} = \text{CR}_3L = \frac{\text{مجموع قروض أكبر ثلاثة بنوك}}{\text{مجموع قروض كل البنوك}}$$

وتجدر بالذكر أنّ نسبة الترکز المصرفي الأردني تختلف عنها في القطاع المصرفي القطري.

ب- مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI - Herfindahl-Hirschman Index)

يحسب هذا المؤشر بجمع مربعات الحصص السوقية لكل البنوك في السوق المصرفي:

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

حيث أن: S_i تمثل الحصة السوقية لكل بنك كنسبة مئوية، أمّا n فهو العدد الإجمالي للبنوك في القطاع المصرفي ككل.

2.5.3 متغيرات الدراسة المستقلة:

تشمل مختلف التكاليف إضافة إلى حجم وعمر البنك، وهي كما يلي:

1. تكلفة التمويل (FC):

هي عبارة عن نسبة الفوائد المدينة إلى مجموع الودائع، وعليه فهي تمثل التكلفة التي يتحمّلها البنك للحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياته واستثماراته، سواء كان ذلك من رأس ماله الخاص (حقوق الملكية) أو من القروض (الدين). وتعبر هذه التكلفة عن مدى كفاءة البنك في استخدام أمواله. وبما أنّ الملكية تشكل مصدرًا صغيرًا للتمويل، فإنّ اعتماد البنك على الدين يعتبر الأساس في التمويل، كما أنّ الودائع من أهم المصادر للبنك. وعليه يمكن اعتبار الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، بمثابة تكلفة التمويل الأساسية للبنك، وتعتبر تكلفة التمويل مهمة بالنسبة للبنك لأنّها تؤثّر على قراراته الاستثمارية (حيث يجب أن يكون العائد المتوقع أكبر من تكلفة التمويل)، كما أنها تحدّد مدى جاذبية للبنك للمودعين وتساعد في تقييم المخاطر المالية.

وتم استخدام هذه النسبة في دراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009)، وهي تحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة التمويل للبنك (FC)} = \frac{\text{مجموع الفوائد المدينة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

2. تكلفة التشغيل (WC):

تعبر عن نسبة المصارييف التشغيلية إلى مجموع الودائع. كما أنها عبارة مختلّف المصارييف المتعلقة بتشغيل وإدارة الأعمال اليومية للبنك، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في السيطرة على تكاليفه التشغيلية، فالبنك الأكفاء، هو الأكفاء قدرة على السيطرة على تكاليفه التشغيلية. ولقد تم استخدام هذا المتغير ليعكس مدى تأثير مثل هذه التكاليف على ربحية البنك، وتحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة التشغيل للبنك (WC)} = \frac{\text{مجموع المصارييف التشغيلية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وقد استخدم هذا المتغير في دراسة (Hashem, 2006) ودراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009)

3. تكلفة رأس المال الثابت (CC):

تشير إلى نسبة الإهلاك والإطفاء إلى صافي الأصول الثابتة التي يمتلكها البنك، وعموماً فهي التكاليف المتعلقة بشراء الأصول الثابتة التي تستخدمها البنك خلال فترة زمنية طويلة، مثل المباني، الآلات، المعدات المكتبية... تعتبر هذه التكلفة استثماراً طويلاً الأجل، حيث لا تستهلك بالكامل في دورة تشغيلية واحدة ولكن تستهلك على مدى عدة سنوات . وبما أن هذه النسبة تعد تكلفةً على البنك، فمن المنطقي أن يكون لها أثر على ربحية البنك، ولقد تم استخدام هذا المتغير في دراسة (Al-Mutairi & Al-Omar, 2009) وتحسب كما يلي:

$$\text{تكلفة رأس المال الثابت للبنك (CC)} = \frac{\text{مجموع الإهلاكات والاطفاء}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

4. حجم البنك (S):

يشير حجم البنك إلى مدى كبره من حيث مجموع الأصول أو الموجودات، رأس المال البنك، عدد الفروع والانتشار الجغرافي، الحصة السوقية في السوق المصري ككل، أو من حيث عدد العملاء. يمكن قياس هذا المتغير بطرق مختلفة، أهمها: رأس المال، إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع والقروض، عدد العملاء والفروع والحصة السوقية للبنك كذلك، وباختلاف مجال التحليل يختلف المقياس المعتمد عليه في قياس حجم البنك. وبناءً على حجمها يمكن تصنيف البنوك إلى كبيرة ومتوسطة وصغيرة. ويحمل حجم البنك معانٍ كبيرة مرتبطة بالكفاءة والمنافسة والتركيز واقتصاديات الحجم، حيث أن البنوك ذات الحجم الكبير تتميز - عموماً - بارتفاع كفاءتها ومقدرتها التنافسية وهيمنتها في السوق. إلا أن هناك بعض النقائص التي قد تشوّب البنوك الكبيرة لعلّ أبرزها عدم تمكّنها من السيطرة على تكاليفها بشكل كافٌ كما يحدث في البنوك الصغيرة الحجم . وتحسب في الدراسة الحالية كما يلي:

$$\text{حجم البنك (S)} = \text{اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك}$$

واستخدم هذا المتغير في دراسة (Bikker & Haaf, 2002) ودراسة (Hashem, 2006) ودراسة (Gischer & Stiele, M, 2008) ودراسة (Yildirim & Philippatos, G.C., 2003) . وقد تم قياسه بإجمالي الودائع أو الأصول.

5. عمر البنك (Age):

يشير عمر البنك إلى عدد السنوات التي قضاها في ممارسة النشاط المصرفي، وهو متغير له دلالات مرتبطة بالكفاءة والقدرة التنافسية. فالبنوك الأطول عمرا غالباً ما تتميز بكمية أعلى وقدرة أكبر على المنافسة، إذ يُعدّ عمر البنك مؤشراً يعكس مستوى خبرته المتراكمة. وقد استخدم هذا المتغير في دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006) التي وجدت علاقة سلبية بينه وبين درجة المنافسة.

6.3 أساليب واختبارات تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة أساليب التحليل الإحصائي لتقدير معادلات الانحدار التي تتلاءم ونوع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على ما يعرف بـ Panel Data وهي عبارة عن سلاسل زمنية لبيانات مقطعة (Time series of cross-sectional Data)، وما يميّز هذا الأسلوب (Pooled Data Analysis) عن أسلوب التحليل التجميعي (Panel Data Analysis) أنه يأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الفردية، وعامل الزمن (Individuals & Time Specific Effects) عند تقدير معادلات الانحدار، أمّا أسلوب تحليل البيانات التجميعي Pooled Data Analysis فهو عبارة عن تقنية أو أداة إحصائية تستعمل لدمج البيانات المختلفة من مصادرها المتعددة، بعرض زيادة حجم العينة المدروسة بالإضافة إلى تحسين دقة النتائج الإحصائية، ويعتبر هذا الأسلوب من التحليل فعالاً في حالة ما إذا كانت البيانات الفردية لا تتمكن من الوصول إلى نتائج مؤكدة وذات موثوقية، وينقسم أسلوب تحليل البيانات التجميعي إلى بيانات مقطعة مجمعة عبر الزمن (Pooled Cross-Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية المجمعة (Pooled Time Series Data). كما يمكن تقدير هذا الأسلوب من خلال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) والذي لا يكون فعالاً في تقدير معاملات النموذج إذا كان هناك تأثير للعوامل الفردية وعامل الزمن (Individuals & Time Specific Effects).

ويمكن تقدير Panel Data إما بأسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) والذي يمكن تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، أو أسلوب الأثر العشوائي (Random Effect) أو أسلوب الأثر العام (Generalized Least Squares)، فهذين الأسلوبين يتم من خلالهما تحليل بيانات الوحدات الإحصائية كالأفراد أو الشركات أو الدول خلال فترات زمنية متعددة.

إن الاختلاف الجوهرى بين أسلوب الأثر الثابت، والأثر العشوائى، هو فيما إذا كانت العوامل الفردية وعامل الزمن مرتبطةً مع المتغيرات المستقلة أم لا. (Individuals & Time Specific Effects)

ويرى (Gujarati, 2003, p. 254) أن أسلوب الأثر الثابت يفترض ثبات الخصائص الفردية لكل وحدة (دولة، شركة، فرد...) وارتباطها مع المتغيرات المستقلة مع امكانية تأثيرها على المتغير التابع، كما أن هناك عوامل غير ملاحظة (Unobserved Heterogeneity) تختلف بين الوحدات المدروسة لكنها تبقى ثابتة عبر الزمن وتكون مرتبطة بالمتغيرات المستقلة. بالمقابل فنموذج الأثر الثابت لا يسمح بدراسة أثر العوامل العشوائية التي تختلف عبر الزمن بين الوحدات، وعلى العموم يتم الاعتماد عليه عند الاعتقاد بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتأثيرات الفردية.

في حين أن أسلوب الأثر العشوائى، يفترض أن الاختلافات الفردية بين وحدات المدروسة تظهر بصورة عشوائية وليس ثابتة عبر الزمن، وهي غير مرتبطة بمتغيرات الدراسة المستقلة، وعليه فإن وجود هذا الارتباط يجعل من أسلوب الأثر العشوائى غير كفاء في تقدير معاملات الدراسة، ويصبح أكثر كفاءة من FEM إذا كان افتراض التغيير العشوائى صحيحًا. ويتم الاختيار بين نموذجي الأثر الثابت والعشوائى بالاعتماد على Hausman Test)

ولتحديد أسلوب التحليل الأمثل لبيانات الدراسة، استخدمت الباحثة العديد من طرق الفحص الإحصائية لمعاملات التقدير لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام (LM Test: Lagrange Multiplier Test) لقياس الأهمية لمعاملات التقدير لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام F-Test لقياس صلاحية النموذج بشكل عام، و T-Test لقياس الأهمية لتحليل الأفضلية بين Pooled Data Analysis و Panel Data Analysis على أساس قبول أو رفض فرضية عدم في أن التباين المقطعي (Cross-Sectional Variance) يساوي صفر فرفض فرضية عدم يجعل من أسلوب التحليل التجاري (Pooled data) من خالل Ordinary Least Squares: OLS غير ملائم وغير فعال لتقدير معاملات الدراسة.

في حين استخدمت الباحثة Hausman Test للتفاوضة بين (Fixed Effect Model) و (Random Effect Model)، ويقوم هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الصفرية أو فرضية العدم (H_0) : تنص على أنه لا يوجد ارتباط بين التأثيرات غير الملاحظة والمتغيرات التوضيحية، وفي هذه الحالة يفضل استخدام نموذج الأثر العشوائي (RE).
- ✓ الفرضية البديلة (H_1) : تنص على أنه يوجد ارتباط بين التأثيرات غير الملاحظة والمتغيرات التوضيحية، وفي هذه الحالة يفضل استخدام نموذج الأثر الثابت (FE).

يعتمد اختبار Hausman على فرضية العدم التي تنص على أن معاملات التقدير في نموذج الأثر العشوائي تتمتع بالكفاءة ذاتها التي تتميز بها معاملات التقدير في نموذج الأثر الثابت. وفي حال رفض فرضية العدم، يعتبر التقدير عبر نموذج الأثر العشوائي أكثر دقة، مع ذلك فإن هذا لا يعني بالضرورة أن معاملات التقدير الناتجة عن نموذج الأثر الثابت غير فعالة (Gujarati, 2003). أما عددياً :

- ✓ إذا كان الفرق ذو دلالة معنوية إحصائية أي أن ($p\text{-value} < 0.05$) ، هنا يتم رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن نموذج الأثر الثابت هو الأفضل.
- ✓ إذا لم يكن الفرق ذو دلالة معنوية إحصائية أي أن ($p\text{-value} > 0.05$) ، هنا يتم قبول الفرضية الصفرية، مما يعني أن نموذج الأثر العشوائي هو الأحسن.

وعلى اعتبار أن الانحدار المشترك يقوم على جملة من الفرضيات، والتي قد يؤدي عدم تحقيقها إلى نتائج متحيزة وغير دقيقة، وهذا من شأنه أن يؤثر على النتائج الإحصائية وبالتالي التأثير على النتائج الاقتصادية أو المالية المستخلصة من البيانات. وعليه، سيتم الاعتماد على العديد من الاختبارات مثل Durbin-Watson اختبار Jarque-Bera بغرض ضمان صحة النموذج والنتائج.

أولى هذه الفرضيات التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وهنا تم تطبيق اختبار **Jarque-Bera** على الباقي (**Residuals**)، وهو اختبار إحصائي يتم استخدامه لمعرفة فيما كانت بواقي النموذج أو البيانات بصفة عامة تتوزع طبيعياً، بناءً على مقاييس اللتواء (Skewness) والتفرطح (Kurtosis). فإذا كانت الباقي أو البيانات لا تتوزع طبيعياً، فقد تكون حينئذ تقديرات النموذج غير دقيقة. ويقوم اختبار Jarque-Bera على الفرضيتين التاليتين :

- ✓ الفرضية الصفرية (H_0) : الباقياً تتوزع طبيعياً.
- ✓ الفرضية البديلة (H_1) : الباقياً لا تتوزع طبيعياً.

إذا كانت $p\text{-value} < 0.05$ نرفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن البيانات لا تتواء طبيعياً، أما إذا كانت $p\text{-value} > 0.05$ نقبل الفرضية الصفرية، مما يعني أن البيانات تتواز طبيعياً.

ويتم حساب هذا الاختبار بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$JB = \left[\frac{(K-3)^2}{4} + S^2 \right] \frac{n}{6}$$

علماً أن:

- ✓ n : يشير إلى حجم العينة.
- ✓ S : معامل الالتواء (Skewness) يبين مدى تماثل أو تناظر التوزيع.
- ✓ K : معامل التفرطح (Kurtosis) يوضح فيما إذا كان التوزيع طبيعياً، كما يبين درجة التشتت فيه في حالة ما إذا كان التوزيع مفرطحاً أو متطاولاً.
- ✓ إذا كان التوزيع الطبيعي فإن: $S=0$ و $K=3$.

وسيتم الاعتماد على مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المختلفة، وكذلك على اختبار عامل تضخم التباين (VIF) لمعاينة الفرضية الثانية للانحدار المشترك وهي multicollinearity أو التعددية الخطية¹، والتي تحدث عادةً عندما يكون هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة في النموذج، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في التقدير وكذا صعوبة تفسير النتائج.

ويتم حساب VIF الخاص بكل متغير مستقل X_i بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$VIF(X_i) = \frac{1}{1-R_i^2}$$

مع العلم أن:

✓ R_i^2 عبارة عن معامل التحديد (Coefficient of Determination).

¹ (Gujarati, 2003) يرى أن VIF يجب أن يكون أقل من 10 لتفادي وجود مشكلة التعددية الخطية (Multicollinearity) ومعكوس VIF أي $1/VIF$ يعطي مستوى الدقة، وعليه فإن انخفاض VIF يدل على اختفاء مشكلة (Multicollinearity) ويزيد مستوى الدقة في التفسير. مع الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان تكون قيمة هذا الاختبار مرتفعة أي تفوق 10 لكن لا توجد مشكلة تعددية خطية.

- ✓ إذا كان $VIF=1$ لا يوجد ارتباط خطى متعدد.
- ✓ من أجل $5 \leq VIF < 10$ وأحياناً $VIF \leq 1$ حسب المعايير، هناك ارتباط خطى ضعيف، وهو مقبول عادةً ولا يسبب مشكلة كبيرة للنموذج.
- ✓ إذا كان R_i^2 مرتفعاً عموماً سيكون $10 > VIF$ ، فهذا يشير إلى تعددية خطية مرتفعة، مما قد يؤدي إلى مشاكل في دقة التقدير الإحصائي، يتطلب حلّها العديد من طرق المعالجة لعل من أبرزها: حذف أحد المتغيرات المستقلة الذي يسبب التعددية الخطية، دمج المتغيرات المستقلة المرتبطة بعضها البعض، استخدام بعض نماذج الانحدار المنتظمة كالمتخصصة منها (Ridge Regression) أو المرنة كذلك (Lasso Regression)، كما يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال رفع حجم العينة بغرض التقليل من تأثير مشكلة التعدد الخطى.

وسيتم الاعتماد على اختبار **Durbin-Watson** لمعاينة فرضية أخرى من فرضيات الانحدار وهي الارتباط الذاتي أو Autocorrelation بين متغيرات الدراسة، ويُستخدم هذا الاختبار لاكتشاف إذا ما كان هناك ارتباط ذاتي بين أخطاء ومتغيرات نموذج الانحدار الخطى، سيماء في بيانات السلسلة الزمنية (Time Series). ويحسب معامل DW بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

مع العلم أن:

- ✓ e_t عبارة عن الخطأ في الزمن t .
- ✓ e_{t-1} عبارة عن الخطأ في الزمن السابق $t-1$.
- ✓ إذا كانت قيمة DW تتراوح ما بين 1.5 و 2.5 فهذا لا يستدعي أي حلول لأنه لا يوجد ارتباط ذاتي.
- ✓ إذا كانت قيمة $DW < 1$ ، فمن المفترض أن يكون هناك ارتباط ذاتي موجب قوي، مما يشير إلى أن القيم الحالية للأخطاء تعتمد على السابقة، مما يؤدي إلى مشروطية أو عدم استقلال الأخطاء، وغالباً ما تكون هذه المشكلة في بيانات السلسلة الزمنية.

✓ أما إذا كانت قيمة $DW < 2.5$ ، فمن المحتمل أن يشير ذلك إلى ارتباط ذاتي سلبي.

وبخصوص طريقة تصحيح الارتباط الذاتي في حالة ما إذا كانت قيمة DW منخفضة جدًا، فيمكن إضافة متغيرات مستقلة جديدة لأن الارتباط الذاتي أحياناً يكون نتيجة متغير غير موجود في النموذج يؤثر على الأخطاء، كما يمكن تصحيح المشكلة باستخدام نماذج السلسل الزمنية مثل ARMA أو ARIMA.

كما سيتم الاعتماد على اختبار (Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test) أي اختبار الاحتمالية الغير متجانسة التباين عبر المقاطع) والذي يهدف إلى التأكيد مما إذا كانت بوافي النموذج (residuals) متجانسة التباين (Homoskedastic) عبر المقاطع الزمنية أو المقطوعية أم لا. وعلىيه:

- فرضية العدم (H_0) : الباقي متجانسة التباين، أي لا يوجد Heteroskedasticity.
- الفرضية البديلة (H_1) : الباقي غير متجانسة التباين، أي يوجد Heteroskedasticity.

وجود Heteroskedasticity يعني أن التباين في الأخطاء ليس ثابتاً بين البنوك أو عبر الزمن، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى:

- تقديرات غير كفؤة (Inefficient estimators) في طريقة OLS أو GLS العادية.
- أخطاء معيارية (Std. Errors) مضخمة أو مضللة.
- وبالتالي قد تتأثر اختبارات t و F .

وعليه، من الضروري استخدام طرق تصحيح مثل: GLS بوزن المقاطع، أو الأخطاء المعيارية القوية (Robust Standard Errors).

7.3 خاتمة الفصل الثالث:

استعرض الفصل الثالث، المنهجية التي سيتم إتباعها في الدراسة الحالية، الاهادفة أساساً إلى تقييم الظروف التنافسية في كلّ من البنوك الأردنية والقطريّة في شكل مقارنة فيما بينها، فقد تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى بيانات الدراسة وطرق جمعها، كما تم تحديد المتغيرات المعتمدة التي تسعى الدراسة إلى اختبار أثّرها على المقدمة التنافسية للبنوك، وذلك من خلال النماذج التي تمت الإشارة إليها كذلك. وبناء على المنهجية المعتمدة، وأساليب التحليل المستخدمة، سيخصص الفصل الرابع للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل النماذج القياسية الموضّحة في منهجية الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج

1.4 مقدمة؛

2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛

3.4 مصفوفة الارتباط والمشاكل الإحصائية؛

4.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك؛

5.4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات؛

6.4 خاتمة الفصل الرابع.

1.4 مقدمة:

يعرض هذا الفصل نتائج تقدير معادلات الانحدار باستخدام Pooled & Panel Data الذي يمكن تقاديره باستخدام أسلوب الأثر الثابت (Fixed Effect Model) وأسلوب الأثر العشوائي (Random Effect Model).

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن تحليل النتائج سيقتصر فقط على الأسلوب الذي ذلت نتائج Hausman (Lagrange Multiplier Test (LM)) على أنه أفضل أسلوب يتلاءم وبيانات الدراسة ويعطي نتائج تقدير لمعاملات الدراسة أكثر فعالية وكفاءة، إضافة إلى ذلك يعرض هذا الفصل نتائج التحليل الوصفي وتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

2.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتطرق هذا الجزء من الفصل إلى أهم الإحصاءات الوصفية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية إضافة إلى عدد من المؤشرات الأخرى) لمتغيرات الدراسة بدءاً بمتغيرات الخاصة بالبنوك الأردنية ثم الخاصة بالبنوك القطرية وصولاً إلى مقارنة نتائج التحليل الوصفي بينهما.

1.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية:

يبين الجدول رقم (1.4) أهم الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات) المتعلقة بمتغيرات الدراسة لعينة مكونة من 12 بنكاً أردنياً ومجموع 120 مشاهدة، بجموعه من المتغيرات كالربحية، التكاليف، الحجم، العمر، ومستوى الترکز في السوق. فيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات:

الجدول رقم (1.4): نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية

	IA الربحية	FC تكاليف التمويل	WC تكاليف التشغيل	CC تكاليف رأس المال الثابت	S حجم البنك	AGE عمر البنك	CR3A نسبة تركز الأصول	CR3L نسبة تركز القروض	CR3D نسبة تركز الودائع
Mean	0.015223	0.029954	0.015065	0.140653	21.83873	45.33333	0.726216	0.685498	0.828803
Median	0.015619	0.027865	0.014363	0.139856	21.70280	42.00000	0.726556	0.691264	0.830972
Maximum	0.028112	0.190203	0.084906	0.246177	24.08319	93.00000	0.803788	0.782050	0.906991
Minimum	-0.001985	0.009788	0.001122	0.030276	20.50656	18.00000	0.669817	0.000000	0.777251
Std. Dev.	0.006406	0.017716	0.007422	0.049100	0.871415	18.34924	0.040064	0.087752	0.036676
Skewness	-0.201376	6.271166	6.969049	-0.080933	1.103784	0.877747	0.414163	-3.951447	0.498944
Kurtosis	2.446459	57.00255	66.64291	2.440105	3.743833	3.224674	2.373135	31.93430	2.845263
Jarque-Bera	2.343086	15367.93	21223.45	1.698414	27.13323	15.66118	5.395408	4498.248	5.098625
Probability	0.309888	0.000000	0.000000	0.427754	0.000001	0.000397	0.067360	0.000000	0.078135
Sum	1.826746	3.594482	1.807793	16.87836	2620.647	5440.000	87.14588	82.25976	99.45639
Sum Sq. Dev.	0.004883	0.037348	0.006556	0.286881	90.36434	40066.67	0.191011	0.916347	0.160070
Observations	120	120	120	120	120	120	120	120	120
Cross sections	12	12	12	12	12	12	12	12	12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views.

1. بالنسبة لمتغير الربحية (IA) :

بلغ متوسط ربحية البنوك الأردنية حوالي 0.015، وهذا ما يعكس معدلاً متوسطاً (إلى ضعيف نوعاً ما) في مستويات الربحية، وقد يكون ذلك ناتجاً عن ارتفاع التكاليف أو انخفاض كفاءة توظيف الأصول.

كما أن الحد الأدنى لربحية البنوك الأردنية قد كان سلبياً وبلغ (-0.002) وهذا دليل على وجود خسائر معتبرة في بعض البنوك، وبالمقابل فقد بلغ الحد الأقصى لربحية الحقيقة القيمة 0.028 تقريباً، وهذا يشير إلى أن هناك تفاوت كبير في ربحية البنوك الأردنية محل الدراسة، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الانحراف المعياري 0.006 المرتفعة نسبياً. ويمكن تفسير ذلك باختلاف حجم الأرباح قبل الضرائب، وكذلك اختلاف حجم الأصول من بنك إلى آخر.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ مستويات الربحية المسجلة من جهة والتبالين المعتبر بين البنوك في ربحيتها من جهة ثانية، يمكن تفسيره باحتمال وجود بنوك خاسرة بشدة، ما قد يعكس تحديات تنافسية أو ضعفاً في الإدارة التشغيلية.

2. بالنسبة لمتغير تكاليف التمويل (FC) :

بلغ متوسط تكاليف التمويل في البنوك الأردنية حوالي 0.0299 وهذه القيمة تعكس مستوى معقول (متوسط) من تكاليف التمويل، وقد تراوحت هذه القيمة بين حد أقصى بلغ المقدار 0.1902 وحد أدنى بلغ 0.0097، وهذا التباين في تكاليف التمويل من بنك إلى آخر، أكّدته قيمة الانحراف المعياري المقدّرة بـ 0.0177، ويمكن تفسير ذلك باختلاف عدد الفروع والحجم من بنك إلى آخر، وكذلك اختلاف حجم الودائع بين هذه البنوك واختلاف درجة استقطاب البنوك لها، وبالتالي اختلاف حجم الفوائد المدينة. كما أنها تدلّ كذلك على وجود حالات لبنوك تعتمد على تمويل مكلّف، وتتحمّل أعباء تمويلية كبيرة مما قد يفسّر ضعف الربحية في بعضها.

3. بالنسبة لمتغير تكاليف التشغيل (WC) :

بلغ متوسط تكاليف التشغيل للبنوك الأردنية مستوى منخفضاً نسبياً بلغ المقدار 0.015، مما يعكس درجة جيدة من الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك، بالمقابل بلغت القيمة القصوى المقدار 0.0849 وبانحراف معياري قدر بـ 0.0074. ما يعني وجود تفاوت ملحوظ في الكفاءة التشغيلية بين البنوك، وهو عامل مؤثّر في الربحية. كما يمكن تفسير ذلك باختلاف المصادر التشغيلية بين البنوك واختلاف حجم الودائع.

4. بالنسبة لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC) :

بلغ متوسط تكاليف رأس المال الثابت للبنوك الأردنية المقدار 0.1406، وهي نسبة متوسطة على العموم، تدلّ على مستوى جيد وضمن المتطلبات التنظيمية، وهذا ما يعكس الاستقرار النسبي في الإنفاق الاستثماري لهذه البنوك، وقد تراوحت هذه القيمة بين 0.0302 كحد أدنى و 0.246 كحد أقصى وبانحراف معياري قدر بـ 0.0491، ما يشير إلى التفاوت الكبير والملحوظ في تكاليف رأس المال الثابت بين البنوك الأردنية محلّ الدراسة، نتيجة اختلاف حجم الأصول الثابتة والاحتلاكات والإطفاءات بين هذه البنوك.

5. بالنسبة لمتغير حجم البنك (S) :

بلغ متوسط حجم البنك الأردني محل الدراسة المقدار 21.83، ما يعني أنّ البنوك الأردنية صغيرة الحجم (إلى متوسطة) وبانحراف معياري قدر بـ 0.87 بين حجم أدنى هو 20.50 وحجم أقصى بلغ المقدار 24.08، إذ نلاحظ أنّ أحجام هذه البنوك متقاربة نسبياً مع وجود البعض منها ذات الحجم الكبير مقارنة بالبيئة، وهذا راجع لاختلاف حجم الأصول بين البنوك.

6. بالنسبة لمتغير عمر البنك (AGE) :

بلغ متوسط العمر للبنوك الأردنية حوالي 45 سنة، ويصل إلى 93 سنة في الحد الأعلى و 18 سنة كحد أدنى، ما يدل على وجود بنوك عريقة في العينة المدروسة ذات خبرة طويلة في العمل المصرفي كالبنك العربي، وبالمقابل توجد بنوك تعتبر حديثة التأسيس مقارنة بسابقاتها. وهذا التفاوت في أعمار البنوك من شأنه التأثير في قدرتها التنافسية، فالخبرة والزمن يمكّنها المساهمة في تحسين الكفاءة والسمعة.

7. بالنسبة لمتغير نسبة تركيز الأصول (CR_{3A}) :

بلغت نسبة تركيز الأصول للبنوك الأردنية بالمتوسط القيمة 0.726 أي أنّ أكثر من 72% من الأصول في السوق المصرفي تهيمن عليها أكبر 3 بنوك، ويمكن ارجاع ذلك إلى اختلاف حجم البنوك ووجود بنوك كبيرة مهيمنة على النظام ككل. وتدل هذه النسبة على أن السوق المصرفي الأردني يعاني من تركيز مرتفع في الأصول، وهذا من شأنه التأثير سلباً على التنافسية. مع الإشارة إلى أنّ هذه النسبة شهدت تراجعاً على مدار الفترة 2014 إلى 2023، حيث قدرت في بداية الفترة بـ 80%， وفي نهايتها 67%. وتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرقيبات، 2015).

8. بالنسبة لمتغير نسبة تركيز الودائع (CR_{3D}) :

بلغت نسبة تركيز الودائع بالمتوسط المدار 0.828، ما يعني أنّ أكثر من 82% من الودائع الكلية يهدّأ أكبر 3 بنوك في الأردن، وهي نسبة تركيز عالية جداً. وقد تراوحت عموماً ما بين 0.906 كحد أقصى و 0.777 كحد أدنى وبانحراف معياري قدر بـ 0.036. ويمكن تفسير هذه النسبة باختلاف درجة استقطاب وجاذبية البنك للودائع بمختلف أنواعها، كما أنّ ارتفاع هذه النسبة قد يشير إلى عدم عدالة توزيع الفرص التمويلية بين البنوك، وينتقل بالمقابل مخاطر على السيولة في حالة تدهور أو عدم استقرار أداء أحد هذه البنوك الكبيرة على رأس النظام المصرفي الأردني. وقد شهدت هذه النسبة تحسيناً على مدار فترة الدراسة، إذ بلغت 0.906 سنة 2014 لتنخفض إلى 0.777 سنة 2023. وتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرقيبات، 2015).

9. بالنسبة لمتغير نسبة تركيز القروض (CR_{3L}) :

بلغت هذه النسبة بالمتوسط ما يقارب 0.691، أي أنّ أكثر من 69% من القروض تتراكم في 3 بنوك فقط، وهي نسبة جد مرتفعة. وقد تراوحت ما بين 0.782 كحد أقصى و 0 كحد أدنى ما يشير إلى وجود بنك ليس لديه

نشاط إقراضي واضح. ويمكن أن تشير هذه النسبة المرتفعة بوجود خلل تمويلي في السوق المصرفي الأردني، كما أنها تدل على وجود بنوك ذات تأثير تمويلي كبير وأخرى تأثيرها التمويلي شبه معادلة. وقد شهدت هذه النسبة عموماً انخفاضاً خلال فترة الدراسة من 0.782 سنة 2014 إلى 0.615 سنة 2023. وتنفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الرقيبات، 2015) حول انخفاض نسبة ترکز القروض مقارنة بتركيز الأصول والودائع.

عموماً، تؤكد نتائج التحليل الوصفي للبنوك الأردنية - محل الدراسة- أن القطاع المصرفي الأردني يعاني من تفاوت كبير في مستويات الربحية من جهة، وفي التكاليف من جهة ثانية، مما يضعف الكفاءة العامة للقطاع ككل. كما أشارت النتائج كذلك إلى عدم التجانس في هيكل التمويل، سيما في ودائع وقروض بعض البنوك. إضافة إلى ذلك ووفقاً لنتائج التحليل الوصفي، تبيّن أن القطاع المصرفي الأردني يعاني من ارتفاع نسبة الترکز المصرفي (CR₃) في كل من الأصول والودائع والقروض كذلك، وهذا يعتبر مؤشراً على ضعف في المنافسة السوقية، ما يجعل موضوع تحليل الظروف التنافسية باستخدام نماذج مختلفة -أعدّت لذلك- مثل نموذج R-P أمرًا ضروريًا.

2.2.4 نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية:

يبين الجدول رقم (2.4) أهم الاحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات) المتعلقة بمتغيرات الدراسة لعينة مكونة من 9 بنوك قطرية ومجموع 90 مشاهدة، بمجموعة من المتغيرات كالربحية، التكاليف، الحجم، العمر، ومستوى التركيز في السوق. فيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات:

الجدول رقم (2.4): نتائج التحليل الوصفي للبنوك القطرية

	IA الربحية	FC تكاليف التمويل	WC تكاليف التشغيل	CC تكاليف رأس المال الثابت	S حجم البنك	AGE عمر البنك	CR3A نسبة تركز الأصول	CR3L نسبة تركز القروض	CR3D نسبة تركز الودائع
Mean	0.012368	0.035382	0.024399	0.143918	25.08810	30.05556	0.782943	0.818076	0.956026
Median	0.016191	0.027666	0.010580	0.124486	25.28886	33.50000	0.804447	0.832536	0.973810
Maximum	0.070373	0.170545	0.375741	0.560327	27.83884	59.00000	0.811380	0.852839	1.000000
Minimum	-0.126166	0.006002	0.003699	0.023018	21.76677	6.000000	0.694802	0.723386	0.855189
Std. Dev.	0.024460	0.026637	0.048310	0.094799	1.355195	15.33327	0.041600	0.044919	0.046311
Skewness	-3.431439	3.143996	5.204618	2.388489	-0.482176	-0.065074	-1.398265	-1.396577	-1.216132
Kurtosis	17.70307	13.91581	34.58617	9.677262	3.720487	1.826916	3.159926	3.179097	3.039802
Jarque-Bera	987.2978	595.1019	4147.644	252.7701	5.434041	5.2223995	29.42310	29.37671	22.19060
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.066071	0.073388	0.000000	0.000000	0.000015
Sum	1.113146	3.184403	2.195933	12.95262	2257.929	2705.000	70.46491	73.62684	86.04230
Sum Sq. Dev.	0.053246	0.063147	0.207712	0.799827	163.4532	20924.72	0.154017	0.179579	0.190878
Observations	90	90	90	90	90	90	90	90	90
Cross sections	9	9	9	9	9	9	9	9	9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views

1. بالنسبة لمتغير الربحية (IA):

بلغ متوسط العائد على الأصول (IA) للبنوك القطرية للفترة 2014-2023 نحو 1.24%， وهو مؤشر على مستوى ربحية منخفض على العموم. كما كشف التحليل أن الحد الأدنى للربحية كان سلبياً بقدر (-0.126)، ما يدل على وجود بنوك سجلت خسائر واضحة، بينما سجلت بعض البنوك ربحية عالية نسبياً بلغت 7% كحد أقصى وهذا التفاوت والاختلاف تؤيده قيمة الانحراف المعياري المقدرة بحوالي 0.024.

ويعكس تفسير ذلك بالعديد من العوامل، ففي بداية الفترة (2014-2016) شهدت أسعار النفط والغاز تقلبات كبيرة ما أثر على الاقتصاد القطري وأدى ذلك إلى التأثير السلبي على السيولة في السوق، وضعف النمو

الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض فرص الإقراض والتمويل، مما حدى من قدرة البنوك على تحقيق أرباح. وشهدت نهاية الفترة (2020-2021) جائحة كورونا وتأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، مما زادت من الديون المتعثرة، مما خفض العوائد ورفع المخصصات. وتقلبات أسعار الفائدة عالمياً خلال ذات الفترة، ففي البداية قام مصرف قطر المركزي بخفض أسعار الفائدة لفترات طويلة ما أثر على هامش الربح من القروض. تلتها إجراءات الرفع التدريجي لأسعار الفائدة لاحقاً ما أدى إلى رفع تكلفة التمويل وخفض معدلات الربحية بالمقابل.

2. بالنسبة لمتغير تكاليف التمويل (FC) :

بلغت تكاليف التمويل بالمتوسط حوالي 3.5%， وهي نسبة معقولة، لكن وجود حد أقصى بلغ 17% يدل على أن بعض البنوك اعتمدت على تمويل عالي التكلفة في فترات معينة. كما أن قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 0.026 كشفت عن التفاوت بين البنوك القطرية في تكاليف تمويلها، ما قد يعكس اختلافات في مصادر التمويل أو الظروف السوقية التي شهدتها نهاية فترة الدراسة تزامناً مع جائحة كورونا سيما تقلبات أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً.

3. بالنسبة لمتغير تكاليف التشغيل (WC) :

بلغ متوسط تكاليف التشغيل للبنوك القطرية للفترة 2014-2023 المدار 2.4%， وهي نسبة منخفضة نسبياً، لكن حدّها الأقصى بلغ حوالي 37% ما يعكس وجود بنوك ذات كفاءة تشغيلية منخفضة نوعاً ما، أو أنها تعاني من مشاكل إدارية في فترات معينة، ما أدى إلى ارتفاع كبير في النفقات الإدارية والتشغيلية.

4. بالنسبة لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC) :

أظهرت نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة عن نسبة معتبرة (متوسطة) لتكاليف رأس المال الثابت، وقد قدرت بالمتوسط بـ 14.3% مع حدّ أقصى كان مرتقاً إلى حوالي 56%， ما يدل على فترات من التوسيع الرأسمالي أو الاستثمار طويلاً الأجل الذي تنتهي به بعض البنوك القطرية، خصوصاً في ظل التطور الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي القطري. أمّا قيمة الانحراف المعياري المقدرة بـ 9.4% فقد عكست التفاوت الكبير الواضح بين البنوك محل الدراسة في ميلها إلى الاستثمار في الأصول الثابتة، فهناك بنوك ارتفعت لديها تكاليف رأس المال الثابت، ما يفسّر -ربما- سعيها لتوسيعة فروع لها أو تحديث أنظمة قائمة، كما أن ارتفاع تكاليف رأس المال الثابت من شأنه أن يعكس توسعات غير مدّرة للعوائد على المدى القصير.

5. بالنسبة لمتغير حجم البنك (S) :

بلغ متوسط حجم البنوك القطرية حوالي 25، مع تباين طفيف بين البنوك محل الدراسة، إذ تراوحت بين 27.83 كحد أقصى و 21.76 كحد أدنى، وتعكس هذه النتائج تفاوتاً بسيطاً بين أحجام البنوك محل الدراسة، ما يدل على التباين النسبي في حجم موجودات البنوك محل الدراسة -على اعتبار أن حجم البنك تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للموجودات-. كما تشير كذلك هذه الأرقام إلى وجود بنوك كبيرة الحجم وتميز بالاستقرار عموماً.

6. بالنسبة لمتغير عمر البنك (AGE) :

تراوحت أعمار البنوك القطرية ما بين 6 سنوات و 59 سنة، بمتوسط 30 سنة، ما يشير إلى وجود مزيج من البنوك ذات الخبرة الطويلة نسبياً وأخرى حديثة كانت نتاج عمليات اندماج، مما قد يعكس تنوعاً في استراتيجيات السوق والقدرة التنافسية.

7. بالنسبة لمتغير نسبة تركيز الأصول (CR_{3A}) :

بلغت نسبة تركيز الأصول في السوق المصرفي القطري بالمتوسط 0.782، ما يعني أن حوالي 78% من إجمالي الأصول في القطاع تستحوذ عليها أكبر 3 بنوك. وهي نسبة جد مرتفعة، كما أنها شهدت على العموم ارتفاعاً نسبياً على مدار فترة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك ببروز بنوك جديدة كانت محصلة لعمليات الدمج التي شهدتها القطاع المصرفي القطري، ما نتج عنها احتفاظ بعض البنوك الصغيرة الحجم وبروز كيانات بنكية جديدة أكثر قوة واستحواذاً على الحصة السوقية.

8. بالنسبة لمتغير نسبة تركيز الودائع (CR_{3D}) :

بلغت نسبة تركيز الودائع للقطاع المصرفي القطري بالمتوسط 0.956، ما يعني أن حوالي من الودائع في القطاع تستحوذ عليها أكبر 3 بنوك. وتعبر هذه القيمة عن تركيز عالٍ في الودائع، ما يمكن تفسيره باختلاف جاذبية واستقطاب البنوك للودائع بمحاذاته، بالإضافة إلى اختلاف درجات ثقة العملاء في البنوك. وقد شهدت هذه النسبة كذلك ارتفاعاً نسبياً ما بين 2014 و 2023.

9. بالنسبة لمتغير نسبة تركز القروض (CR_3L) :

بلغت نسبة تركز القروض للقطاع المصرفي القطري بالمتوسط 0.818، ما يعني أن حوالي 82% من القروض تمنحها أكبر 3 بنوك على رأس القطاع المصرفي، وهي نسبة جد مرتفعة تؤكد نفس نمط السوق المصرفي في كل من الأصول والودائع، الذي يتميز بالتركيز الشديد وبكونه سوقاً غير تنافسي إلى حد كبير.

عموماً، ومن خلال الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك القطرية، أظهرت النتائج أن هناك مستوى متدني عموماً لمعدلات الربحية، بالإضافة إلى وجود تفاوت ملحوظ في ربحية البنوك والتكاليف المختلفة، مما قد يعود إلى أحجام البنوك وأصولها، استراتيجيات التمويل المتبعة، واختلاف هيكل النفقات، وهذا ما يعكس وجود ربياً فجوات بين البنوك في مستويات كفاءتها التشغيلية والتمويلية. وما لوحظ كذلك من خلال تكاليف رأس المال الثابت استمرار الاستثمار في الأصول الثابتة ما يعكس الثقة في السوق المصرفي المحلي.

كما تشير مؤشرات التركيز إلى وجود سوق مصرفي عالي التركيز في كل من الأصول والودائع والقروض، وبالتالي فهو غير تنافسي إلى حد كبير، حيث تتحكر ثلاث بنوك الكبار في القطاع الجزء الأكبر من النشاط المالي، ما يعكس ضعف المنافسة البنكية وجود خلل في توزيع النشاط المصرفي، وهذا كفيل بأن يعرض النظام لمحاطر في حالة تعزز أحد البنوك على رأس النظام المصرفي.

3.2.4 المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطريه:

بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (3.4) نلاحظ ما يلي:

الجدول رقم (3.4): المقارنة بين الإحصائيات الوصفية لكل من البنوك الأردنية والقطريه

الانحراف المعياري	الحد الأقصى/ الحد الأدنى	المتوسط	الدولة
الربحية (IA)			
0.0064	0.00198 \ 0.0281	0.01522	الأردن
0.0245	-0.1262 \ 0.0704	0.0124	قطر
تكاليف التمويل (FC)			
0.0177	0.0098 \ 0.1902	0.0300	الأردن
0.0266	0.0060 \ 0.1705	0.0354	قطر

تكاليف التشغيل (WC)			
0.0074	0.00112 \ 0.0849	0.0151	الأردن
0.0483	0.00369 \ 0.3757	0.0244	قطر
تكاليف رأس المال الثابت (CC)			
0.0491	0.03027 \ 0.2462	0.1407	الأردن
0.0948	0.02301 \ 0.5603	0.1439	قطر
حجم البنك (S)			
0.87	20.50 \ 24.1	21.84	الأردن
1.36	21.766 \ 27.838	25.09	قطر
عمر البنك (AGE)			
18.35	18 \ 93	45.33	الأردن
15.333	6 \ 59	30.05	قطر
نسبة ترکز الأصول (CR ₃ A)			
0.0400	0.6698 \ 0.8037	0.7262	الأردن
0.0416	0.6948 \ 0.8113	0.7829	قطر
نسبة ترکز الودائع (CR ₃ D)			
0.0366	0.7773 \ 0.9070	0.8288	الأردن
0.0463	0.8552 \ 1.0000	0.9560	قطر
نسبة ترکز القروض (CR ₃ L)			
0.0877	0.0000 \ 0.7821	0.6855	الأردن
0.0449	0.7234 \ 0.8528	0.8181	قطر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الوصفي للبيانات الواردة في الجدولين (1.4) و(2.4).

1. بالنسبة لمتغير الربحية (IA):

هناك تقارب في مستويات الربحية المسجلة بين البنوك الأردنية والقطرية، إذ بلغت بال المتوسط 0.0124 للبنوك القطرية و 0.0152 لصالح البنوك الأردنية، إلا أن البنوك القطرية تُظهر تشتتاً أعلى وربحية قصوى أكبر، ما يعكس إمكانية وجود بنوك تحقق مستويات ربحية عالية جداً مقابل وجود حالات لبنوك خاسرة بشكل حاد إذ بلغ

أدنى مستوى للربحية حوالي (12%). في المقابل، أظهرت البنوك الأردنية تجانساً أكثر في مستويات الربحية -لكون الانحراف المعياري أقل (0.0064) -، وقد يعزى الارتفاع النسبي لربحية البنوك الأردنية مقارنة بنظيرتها القطرية إلى اختلاف هيكل التكاليف بين البنوك، فالتكاليف التشغيلية في الأردن (كالرواتب) قد تكون أقل مما هي عليه في قطر، ما يرفع صافي الربح. كما أن توسيع مصادر الدخل من شأنه تفسير ذلك، فالبنوك الأردنية قد تعتمد بنسبة أكبر على أنشطة الإقراض والخدمات المصرفية التقليدية ذات العوائد الثابتة، بالمقابل، قد تتأثر البنوك القطرية بمتغيرات أسواق الاستثمار أو التمويل الخارجي، مما يؤثر على استقرار ربحيتها. علاوة على ذلك، فإن البيئة الاقتصادية التي تنشط فيها البنوك الأردنية كفيلة بتوفير فرص إقراض أكثر استقراراً نسبياً في بعض القطاعات، مقابل التقلبات المرتبطة بأسواق الطاقة أو المشاريع الكبرى في قطر. إضافة إلى اختلاف الأطر التنظيمية والسياسة الضريبية أو حتى متطلبات الاحتياطي القانوني، كلها أسباب يمكن أن تؤثر على هامش الربحية في كلا البلدين.

2. بالنسبة لمتغير تكاليف التمويل (FC):

دلت نتائج التحليل الوصفي للبيانات، أن تكاليف التمويل أعلى نسبياً في البنوك القطرية إذ بلغت مقارنة بـ 0.0354 للبنوك الأردنية، ما يشير إلى أن البنوك القطرية تعتمد على ودائع أو مصادر تمويل أعلى مقارنة بنظيرتها الأردنية. كما أظهرت نسب الانحراف المعياري -الأعلى- تبايناً كبيراً في قدرة البنوك القطرية على الحصول على تمويل بتكلفة منخفضة. هذا، ويمكن تفسير هذه النتائج المسجلة بارتفاع جاذبية البنوك القطرية للعملاء والثقة العالية فيها من المودعين سواء المحليين أو العرب أو الأجانب، وما يتربّع عنها من ارتفاع حجم الودائع وبالتالي ارتفاع مجموع الفوائد المدينة لدى هذه البنوك مقارنة بنظيرتها الأردنية، وهذا يفسر تدني ربحيتها نسبياً بالمقارنة مع البنوك الأردنية. كما أن تكاليف التمويل الأقل في الأردن، يعكس توفر السيولة بكلفة منخفضة، إما بسبب الدعم الحكومي أو معدلات فائدة منخفضة.

3. بالنسبة لمتغير تكاليف التشغيل (WC):

أشارت النتائج إلى وجود فرق كبير لصالح البنوك الأردنية التي بيّنت أنها تمتلك كفاءة تشغيلية أعلى بكثير مقارنة بالبنوك القطرية، التي تعاني من تكاليف تشغيل مرتفعة وغير متوازنة بلغت 0.0244 بالمتوسط، مقارنة بـ 0.0151 للبنوك الأردنية، ما قد يعكس ارتفاعاً في تكاليف الرواتب أو سوء إدارة الموارد، أو نتيجة عدد الفروع

والموظفين والانتشار الجغرافي ما يتطلب تكاليف أكبر. وهو مؤشر إيجابي للبنوك الأردنية على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية.

4. بالنسبة لمتغير تكاليف رأس المال الثابت (CC):

من خلال النتائج المسجلة، نلاحظ أن تكاليف رأس المال الثابت جدّ متقاربة بين البلدين بحوالي 14% في كليهما، لكن البنوك القطرية أظهرت تشتتاً أكبر بانحراف معياري بلغ 0.0948 وذروة أعلى بلغت 0.560، وهذا ما يوحي بتفاوت كبير في سياسات الاستثمار في الأصول الثابتة بين القطاعين المصرفيين، وربما ضعف في إدارة رأس المال الاستثماري لدى البنوك القطرية.

5. بالنسبة لمتغير حجم البنك (S):

أظهرت النتائج الخاصة بهذا المتغير أن البنوك القطرية أكبر نسبياً بالحجم، مقارنة بنظرتها الأردنية، إذ بلغ حجمها بالمتوسط 25.09 مقارنة بـ 21.84 الخاصة بالبنوك الأردنية، وهذا ما يبيّن وجود بنوك كبيرة في القطاع المصرفي القطري. لكن هذا الحجم الأكبر لم يترجم إلى ربحية أو كفاءة أعلى، أي أنه يوجد تضخم في الحجم نوعاً ما، وهو غير مدعم بالكفاءة التشغيلية كما بيّنت النتائج الخاصة بمتغير تكاليف التشغيل والربحية، ما يشير إلى وجود فجوة في استخدام الموارد أو ضعف الاقتصاد الكلي.

6. بالنسبة لمتغير عمر البنك (AGE):

بيّنت النتائج، أن البنوك الأردنية أقدم عمراً إذا ما قورنت بنظرتها القطرية، إذ بلغ عمرها بالمتوسط حوالي 45 سنة. ما يعني خبرة أكبر واستقراراً أكثر، وقد يكون لذلك دور في كفاءتها التشغيلية والانخفاض تكاليفها. وربما يعطيها سمعة أفضل، ما من شأنه التأثير إيجاباً على ربحيتها.

7. بالنسبة لمتغير نسب الترکز المصرفی (CR₃):

أظهرت النتائج أن السوق المصرفي في كل من الأردن وقطر يعاني من درجة ترکز مرتفعة، وبالتالي منافسة أقل. سواء بالنسبة لتركيز الأصول أو الودائع أو القروض، مما يعني هيمنة أكبر ثلاثة بنوك على القطاع المصرفي ككل. لكن بالمقابل، سجلت البنوك الأردنية أرقاماً أفضل وتراجعاً ملحوظاً لنسب الترکز الثلاثة مقارنة بنظرتها القطرية، التي شهدت اتجاهها تصاعدياً لنسب الترکز المصرفي الثلاثة:

- ✓ فمن ناحية تركز الأصول، تبيّن أنّ حوالي 78% من الأصول تستحوذ عليها أكبر 3 بنوك في القطاع المصرفي القطري، ما يشير إلى قلّة المنافسة ومحدودية الخيارات أمام العملاء، على العكس من ذلك، نجد أنّ البنوك الأردنية ذات ترّكز أقل، ما يعني منافسة أكبر، ما يعتبر أمراً إيجابياً للنظام المالي ككل.
- ✓ كما أظهرت البنوك الأردنية توزيعاً أفضل للقروض بين البنوك، في حين تم تسجيل اعتماد مفرط على أكبر ثلاثة بنوك قطرية في منح القروض أي في عمليات التمويل، ما يشكّل تحديداً في حال تعرّض أحدّها أو حدوث خلل في أحد القطاعات الممولة.
- ✓ ونفس القراءة سجّلت بالنسبة لترّكز الودائع، إذ تبيّن أنّ البنوك القطرية ذات قاعدة ودائمة مركزة جدّاً في 3 بنوك فقط، مما يزيد من المخاطر النظامية مقارنة بالبنوك الأردنية.

عموماً، وبناء على الدراسة الإحصائية للمتغيرات لكلّ من البنوك الأردنية والقطريّة، يمكن القول أنّ الأفضلية كانت في صالح البنوك الأردنية على العموم، بمستويات ربحية أفضل نسبياً، تكاليف أقل، فوائد مدينة أقل، كفاءة تشغيلية أفضل، مصادر تمويل أكثر تنوعاً، خبرات مصرفيّة أطول وأقدم، ترّكزاً أقل ووضعاً تنافسياً أفضل.

3.4 مصفوفة الارتباط والمشاكل الإحصائية:

قبل القيام بتحليل النماذج القياسيّة الموضّحة في منهجية الدراسة، سيتمّ أولاً تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة، علاوة على التعرّف على أهم المشاكل الإحصائية التي قد تعاني منها نماذج ومتغيرات الدراسة، لتفادي الحصول على نتائج مضللة.

1.3.4 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (4.4) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، بهدف توضيح طبيعة العلاقة فيما بينها، مما يساعد في التحقّق من وجود ارتباط خطّي متعدد من عدمه، وهو أحد الشروط الأساسية لتطبيق نموذج الانحدار. وتشير مصفوفة الارتباط إلى أنّ العلاقات بين المتغيرات المستقلة كانت ضعيفة نسبياً، حيث لم يتجاوز معامل الارتباط بين أي متغيرين مستقلين القيمة 0.80^1 ، حتى وإن كانت بعض العلاقات ذات دلالة

¹ حيث يرى (Gujarati, 2003) أنه إذا كانت نسبة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لا تتجاوز 0.80، فهذا يعني غياب مشكلة الارتباط الخطّي المتعدد.

إحصائية. ويُفهم من ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4.4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Correlation t-Statistic Probability	FC	WC	CC	S	AGE	CR3A	CR3D	CR3L
FC	1.000 ---- ----							
WC	0.564* 9.802 0.000	1.000 ---- ----						
CC	0.096 1.393 0.165	0.036 0.523 0.600	1.000 ---- ----					
S	-0.099 -1.435 0.152	-0.153** -2.232 0.026	0.000 0.009 0.992	1.000 ---- ----				
AGE	-0.254* -3.776 0.000	-0.291* -4.374 0.000	-0.073 -1.060 0.290	-0.001 -0.016 0.986	1.000 ---- ----			
CR3A	0.117*** 1.692 0.092	-0.025 -0.364 0.716	0.102 1.479 0.140	0.459* 7.430 0.000	-0.254* -3.779 0.000	1.000 ---- ----		
CR3D	0.153** 2.233 0.026	0.013 0.186 0.851	0.185* 2.715 0.007	0.692* 13.775 0.000	-0.294* -4.425 0.000	0.828* 21.232 0.000	1.000 ---- ----	
CR3L	0.101 1.459 0.145	0.042 0.609 0.542	0.057 0.820 0.413	0.605* 10.921 0.000	-0.344* -5.272 0.000	0.937* 38.779 0.000	0.845* 22.687 0.000	1.000 ---- ----

***، **، * الارتباط دال احصائيا عند المستوى 1، 5%، 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views

1. تشير نتائج مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقات مهمة ذات دلالة إحصائية بين عدد من المتغيرات محل الدراسة، فقد تبين وجود علاقة طردية قوية ومحضية بين تكاليف التمويل وتكاليف التشغيل ($r = 0.564$, $p < 0.01$) مما يعكس التأثير المباشر لارتفاع تكاليف التمويل على التكاليف التشغيلية لدى البنوك، فالتوسيع في التمويل يحتاج مزيداً من الطاقات الإدارية والتشغيلية.

2. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة معنوية بين عمر البنك من جهة وتكليف التمويل والتشغيل من جهة ثانية، مما يدل على أن البنوك الأقدم تستفيد من خبراتها وشبكاتها في تقليل تكاليف التمويل والتشغيل مقارنة بالبنوك الأحدث، وبزيادة عمر البنك تزيد كفاءته الإدارية وتستقر العلاقات التمويلية لديه كذلك.
3. كما تم تسجيل علاقة ارتباط سلبي مهم ذي دلالة إحصائية بين عمر البنك ونسبة التركيز المصري، CR_3A ، CR_3L , CR_3D ، ما يمكن تفسيره بأن البنوك الأقدم ذات الخبرة الكبيرة، تميل أكثر إلى تنوع خدماتها وأنشطتها بدلاً من الاعتماد على قلة من العملاء الكبار ما يؤدي إلى خفض التركيز المصري.
4. وقد أظهر حجم البنك (S) علاقة إيجابية مع نسبة التركيز المصري الثلاثة، فكلما كان البنك كبيراً كلما استقطب ودائعه وقروضاً أكثر وبالتالي زيادة أصوله، و كنتيجة لذلك ترتفع نسب التركيز المصري.
5. أما بالنسبة لنسبة التركيز في القطاع المصري، فقد كشفت النتائج عن وجود علاقات طردية قوية ودالة إحصائياً بين نسبة تركيز الأصول ونسبة تركيز كل من الودائع ($r = 0.828$, $p < 0.01$) ، والقروض ($r = 0.937$, $p < 0.01$)، ما يعكس تركيزاً عالياً لدى عدد محدود من البنوك يسيطر على مختلف أنشطة القطاع المصرفي. كما أن هذه المؤشرات مترابطة بشكل كبير، مما قد ينذر بوجود درجة من الاحتكار أو ضعف المنافسة. في السياق ذاته، ظهرت علاقة سالبة ومعنوية بين عمر البنك وهذه المؤشرات (مثلاً $-0.344 = r$: مع نسبة تركيز القروض)، مما يشير إلى أن البنوك الأقدم تميل إلى توزيع مواردها بشكل أكثر تنوعاً وأقل تركيزاً.
6. بناءً على ما سبق، فإن مصفوفة الارتباط لم تُظهر علاقات مرتفعة جداً (فوق 0.80) بين أغلب المتغيرات المستقلة، ما يشير إلى غياب مشكلة التعدد الخططي الحاد (Multicollinearity)، ويعزز من صلاحية هذه المتغيرات لاستخدامها في نماذج الانحدار الاحصائي لاحقاً.
7. باستثناء بعض العلاقات المرتفعة بين نسبة التركيز المصري الثلاثة، إلا أنها لا تشكل مشكلة تعدد خططي في نماذج الانحدار ما لم يتم استخدامها جمياً كمستقلات في نفس النموذج (وهذا ما سيتم اعتماده في الدراسة الحالية).

2.3.4 المشاكل الإحصائية وطرق علاجها:

قد يحدث أن تكون المتغيرات المستقلة (التفسيرية) المختارة مترابطة فيما بينها، وهو ما يُعرف بمشكلة الارتباط المتعدد² (Multicollinearity). وجود هذه المشكلة يؤدي إلى تعقيد عملية تقدير معاملات الانحدار واختبار الفرضيات المتعلقة بالتأثيرات الفردية للمتغيرات، فالارتباط المتعدد يجعل معاملات الانحدار غير مستقرة أو غير معرفة، وهذا يرافقه تضخم في القيم المعيارية للخطأ. ونتيجة لذلك قد تبدو المعاملات غير معنوية إحصائياً أو حتى قريبة من الصفر، رغم أن تأثيرها الفعلي قوي. علاوة على ذلك، قد يُستبعد بعض المتغيرات من النموذج ليس لعدم أهميتها، إنما بسبب عدم قدرة العينة عن عزل وتحديد تأثيرها بشكل دقيق، مما يصعب إمكانية التمييز بين الأثار الخاصة بكل متغير على حدى.

ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity في الدراسة الحالية تم الاعتماد على اختبار VIF (Factor Inflation Variance)، الذي يبين الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى، وكقاعدة عامة إذا كان $VIF < 10$ فهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط متعدد، مع الإشارة هنا إلى أنه أحياناً قد تكون قيمة هذا الاختبار كبيرة رغم هذا لا يشير إلى مشكلة الارتباط المتعدد، وهذا راجع للقوة التفسيرية الكبيرة للنموذج (R^2 جد مرتفعة). ونتائج اختبار (VIF) لنماذج الدراسة الثلاثة موضحة في الجدول المولى، الذي يشير إلى أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة Multicollinearity، مدعّماً بذلك نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي تمت الإشارة إليها سابقاً.

الجدول رقم (5.4): نتائج اختبار (VIF) لنماذج الدراسة

بالنسبة للبنوك القطرية	بالنسبة للبنوك الأردنية		
2.380	2.049	CR ₃ A باستخدام	نموذج الدراسة رقم (1)
4.901	2.109	CR ₃ L باستخدام	
2.403	2.057	CR ₃ D باستخدام	
3.952	1.897	رقم الدراسة النموذج (2)	
7.692	10	CR ₃ A باستخدام	نموذج الدراسة رقم (3)
14.28	25	CR ₃ L باستخدام	
7.142	2.564	CR ₃ D باستخدام	

المصدر: من اعداد الباحثة.

² الارتباط المتعدد يشار إليه عموماً بالعلاقة بين متغيرين مستقلين أو أكثر.

ومن هذه الاختبارات المستخدمة Bera-Jarque للتوزيع الطبيعي للبواقي (Residuals) الذي يبيّن نتائجه أنّ البواقي (الأخطاء) لأغلبية نماذج الدراسة موزعة بصورة طبيعية، فقد كانت نتائج هذا الاختبار غير دالة احصائياً ما يشير إلى أنّ التوزيعات كانت طبيعية على العموم (كما هو موضح في الملاحق من رقم 1 إلى 20).

وبالنظر إلى نتائج اختبار Watson-Durbin لارتباط الأخطاء بغية الكشف عن مشكلة Serial Correlation للبواقي ضمن نتائج تحليل الانحدار لكل نموذج قياسي، أشارت النتائج إلى عدم وجود ارتباط متسلسلٍ، بحيث كانت قيمة DW مقبولة على العموم وتترواح ما بين 1.5 و 2.5.

أمّا بخصوص اختبار (Panel Cross-section Heteroskedasticity LR Test³) للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين لبواقي النموذج، فقد تبيّن وجود هذه المشكلة في عدد من النماذج، لكن التصحيح كان تلقائياً من طرف البرنامج الاحصائي المستخدم حيث تم استخدام- Panel EGLS (Cross- section weights) في النموذج أو المعالجة بالوزن، أي أنّ البرنامج أخذ بعين الاعتبار التباين غير المتجانس ما يجعل النتائج أكثر موثوقية.

³ اختبار نسبة الاحتمالية Likelihood Ratio

4.4 نتائج تحليل الانحدار المشترك:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة، نتائج تحليل الانحدار المشترك لمختلف النماذج التي تم الإشارة إليها في منهجية الدراسة، بغرض تحقيق أهداف الدراسة المسطرة وصولاً لاختبار الفرضيات. وقد تم الاعتماد على البيانات المقطعة الخاصة بـ 12 بنكاً أردنياً و 9 بنوك قطرية محل الدراسة خلال الفترة من 2014 إلى 2023. كما تم اعتماد نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM)، وهي النماذج القياسية التي يمكن بها تحليل البيانات من نوع Panel data كما تم استخدام كلاً من اختبار Lagrange Multiplier (LM) واختبار F-test، Hausman test) للفاصلية بين النماذج الإحصائية لاختيار النموذج الأفضل بينها وتوظيفه لتحليل النتائج.

4.4.1 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1):

سيتم في هذا الجزء، استعراض نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بنموذج الدراسة رقم (1) الوارد في منهجية الدراسة، والذي يهدف بشكل خاص إلى التعرف على محددات ربحية البنوك الأردنية والقطرية، وذلك باختبار أثر بعض المتغيرات الداخلية الخاصة بالبنك (التكليف، حجم البنك وعمره) ومتغيرات هيكلية مرتبطة بالسوق ككل (مثلثة في نسب التركيز المصرفية) كمتغيرات مستقلة على المتغير التابع الذي يمثل ربحية البنك (IA)، وهذا بالنسبة للبنوك الأردنية والقطرية على التوالي.

1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك الأردنية:

تستعرض الجداول المولوية نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك الأردنية، وذلك باستخدام نسبة التركيز في الأصول (CR₃A) كمتغير هيكلی مستقل - خاص بالسوق - في نموذج، ونسبة التركيز في القروض (CR₃L) في نموذج، ونسبة التركيز في الودائع (CR₃D) في نموذج آخر، وذلك نتيجة وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين هذه المتغيرات وفق ما أشارت إليه مصفوفة الارتباط سابقاً.

وقد دلت نتائج المفاضلة بين Panel Data Analysis و Pooled Regression Analysis أنَّ هذا الأخير هو الأنسب للتحليل كما دلت على ذلك نتائج Lagrange Multiplier لـ (Individual & Time Specific Effects)، مما يشير إلى أنَّ هناك أثر للعوامل الفردية وعامل الزمن (Individual & Time Specific Effects)، وهذا يعني أنَّ الاعتماد على Panel Data Analysis ضروري للحصول على تقدير فعال وأكثر

كفاءة لمعاملات الدراسة. وبالاعتماد على Hausman Test F-test تبيّن أنّ نموذج الأثر الثابت (FEM) هو الأنسب في حالة تركز الأصول كمتغير مستقل (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 1)، فقد كان هذا الاختبار الأخير دالاً احصائياً عند المستوى 1% ما يعني رفض فرضية العدم، والنموذج الموضّح في الجدول (4.4) تمثّله المعادلة التالية:

$$IA = -0.052475 - 0.238065 * FC + 0.588762 * WC - 0.002632 * CC + \\ 0.001988 * S - 0.000105 * AGE + 0.038094 * CR_3A + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:16
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.052475	0.021125	-2.483986	0.0145
Ln FC	-0.238065	0.053951	-4.412638	0.0000
Ln WC	0.588762	0.136093	4.326182	0.0000
Ln CC	-0.002632	0.011685	-0.225258	0.8222
Ln S	0.001988	0.000086	2.243709	0.0268
Ln AGE	-0.000105	4.19E-05	-2.498385	0.0139
Ln CR ₃ A	0.038094	0.013448	2.832622	0.0055

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.512890	Mean dependent var	0.015319
Adjusted R-squared	0.430081	S.D. dependent var	0.006417
S.E. of regression	0.004845	Akaike info criterion	-7.682338
Sum squared resid	0.002347	Schwarz criterion	-7.259691
Log likelihood	471.2579	Hannan-Quinn criter.	-7.510731
F-statistic	6.193663	Durbin-Watson stat	1.740851
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

كما أنه في حالة تركز القروض كمتغير مستقل، تبين أن نموذج الأثر الثابت FEM هو الأفضل كذلك حسب ما دلت عليه نتائج اختبارات LM, F-test, Hausman test (كما في الملحق رقم 2). والنموذج ممثل في الجدول والمعادلة المولايين:

$$IA = -0.031344 - 0.221910*FC + 0.548179*WC -0.002170*CC + 0.001700*S - 0.009777*AGE +0.018314*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.6.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركز القروض للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:22
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.031344	0.018382	-1.705171	0.0909
Ln FC	-0.221910	0.054805	-4.049087	0.0001
Ln WC	0.548179	0.138046	3.970979	0.0001
Ln CC	-0.002170	0.011654	-0.186161	0.8527
Ln S	0.001700	0.000884	1.922492	0.0571
Ln AGE	-0.009777	4.20E-05	-2.325111	0.0219
Ln CR₃L	0.018314	0.006175	2.965798	0.0037

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.526571	Mean dependent var	0.015319
Adjusted R-squared	0.446088	S.D. dependent var	0.006417
S.E. of regression	0.004776	Akaike info criterion	-7.710827
Sum squared resid	0.002281	Schwarz criterion	-7.288181
Log likelihood	472.9388	Hannan-Quinn criter.	-7.539220
F-statistic	6.542649	Durbin-Watson stat	1.746605
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

أمّا في حالة تركز الودائع كمتغير مستقل، فقد تبيّن أنّ نموذج الأثر الثابت FEM هو الأفضل كذلك حسب ما دلّت عليه نتائج اختبارات LM, F-test, Hausman test (النتائج موضحة في الملحق رقم 3). وهو ممثل في الجدول والمعادلة المروالين:

$$IA = 0.025307 - 0.012919*FC + 0.093171*WC + 0.023097*CC + \\ 0.0023016*S - 0.001011*AGE - 0.022732*CR3D + [CX=F]$$

الجدول رقم (6.4.ت): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA
Method: Panel Least Squares
Date: 08/25/25 Time: 02:04
Sample: 2014 2023
Periods included: 10
Cross-sections included: 12
Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.025307	0.065728	0.385023	0.7010
Ln FC	-0.012919	0.080007	-0.161476	0.8720
Ln WC	0.093171	0.190550	0.488960	0.6259
Ln CC	0.023097	0.015564	1.484038	0.1409
Ln S	0.002302	0.002893	0.795473	0.4282
Ln AGE	-0.001011	0.000292	-3.461059	0.0008
Ln CR3D	-0.022732	0.019291	-1.178404	0.2414

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.514826	Mean dependent var	0.015319
Adjusted R-squared	0.432346	S.D. dependent var	0.006417
S.E. of regression	0.004835	Akaike info criterion	-7.686321
Sum squared resid	0.002338	Schwarz criterion	-7.263674
Log likelihood	471.4929	Hannan-Quinn criter.	-7.514713
F-statistic	6.241851	Durbin-Watson stat	1.776720
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

من خلال الجداول الثلاثة أعلاه، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

✓ كان للتکاليف التمویلية (FC) أثر سلبي وذا دلالة معنوية كبيرة ($p = 0.0000$)، ما يعني أنه كلما زادت تکلفة التمویل الخارجی، انخفضت ربحية البنك، فارتفاع کلفة الأموال من شأنه أن یضعف هامش الربح، وهو منسجم مع النظرية الاقتصادیة؛

- ✓ أما بالنسبة لتكاليف التشغيل(WC) ، فقد أظهرت تأثيرا إيجابيا على رحمة البنك مع معنوية قوية $(p = 0.000)$ ، ما يشير إلى أنّ البنوك ذات المصاريف التشغيلية الأعلى تحقق رحمة أعلى، ما قد يعكس فاعلية استخدام الموارد التشغيلية في توليد الإيرادات (مثل الاستثمار في الخدمات الرقمية والتكنولوجيا أو التوسيع فيها)، حيث يساهم هذا النوع من المصاريف التشغيلية في الاستفادة من خدمات أفضل أو حجم أعمال أكبر من شأنه المساهمة في تحسين الأداء وبالتالي رفع الرحمة؛
- ✓ وبالنظر إلى تكلفة رأس المال الثابت(CC) ، فلم يكن لها أثر واضح أو دال إحصائيا على رحمة البنك في العينة المدروسة. ما يعني أنّ الرحمة هنا لم تتأثر بالاستثمارات طويلة الأجل؛
- ✓ وخصوص حجم البنك(S) ، فقد أظهر تأثيرا موجبا ودالا إحصائيا، ما يدلّ أنّه كلّما كان البنك أكبر حجما، زادت رحيمته، ربما بفعل وفورات الحجم وكذا امتلاك شبكة أو قاعدة عملاء أكبر، ما يعني أنّ اقتصاديات الحجم تلعب دورا مهمّا للبنوك الأردنية حيث تزداد القدرة على تحقيق الأرباح بزيادة حجم البنك. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)؛
- ✓ وقد كان لعمر البنك(AGE) تأثير سلبي (بشكل غير متوقع) ودال إحصائيا، ما يشير إلى أنّ البنوك الأقدم والأكثر خبرة في العمل المصرفي تحقق رحمة أقل مقارنة ببنظيرتها الأكثر حداة في الميدان، مما قد يفسّر على أنّ هناك-ربما-ترهل مؤسسي أو تراجع وبطء التكيف مع الابتكار والرقمنة والخدمة الالكترونية مقارنة بالبنوك الأحدث أي ضعف المرونة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)؛
- ✓ أما بالنظر للمتغير الميكانيكي الخاص بالسوق ككل وهو نسبة تركز الأصول(CR_{3A}) ، فقد بينت النتائج الأثر الموجب والمعنوي لهذا المتغير ($p = 0.0055$) على الرحمة، ما يشير إلى أنّ ارتفاع تركز الأصول لدى البنك الكبّرى من شأنه التأثير على ارتفاع الرحمة والعكس صحيح، ما يعكس الأثر الإيجابي للهيمنة السوقية على الأرباح وارتباطه بتركز الأصول، كما يدعم فرضية "قوة السوق" التي تمنع للبنوك الكبّرى فرصاً أفضل لتوليد أرباح نتائجها على الأصول، وتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Duncan & Langrin, 2004)؛
- ✓ كما أظهرت نسبة تركز القروض (CR_{3L}) بدورها أثرا موجبا ومحببا ($p = 0.0037$). ما يشير إلى أنّه كلّما ارتفعت نسبة الترّكز في سوق الإقراض (أي هيمنة عدد محدود من البنوك على منح القروض)، ارتفعت معها رحمة البنوك الأكثر هيمنة، ما يبيّن قوة السوق وكذا قدرة البنوك على تسعير القروض وفوائدها بشكل مريح؛

✓ كما بيّنت النتائج، عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين نسبة تركّز الودائع (CR_3D) وربحية البنوك، ما يفيد أنّ زيادة تركّز الودائع لا يؤثّر على الربحية؛

عموماً، فقد أظهرت النتائج المسجلة أنّ الربحية في البنوك الأردنية تتأثّر بشكل أساسى بتكليف التمويل (سلباً)، وتكليف التشغيل (إيجاباً)، وحجم البنك وتركيز الأصول (إيجابياً)، في حين أنّ متغير العمر كان له أثر سلبي (غير متوقع)، كما لم يكن لتكلفة رأس المال الثابت تأثير واضح وعملي. كما أوضحت النتائج أنّ ربحية البنوك الأردنية تتأثّر - بشكل فيه نوع من التعقيد - بأمّاط التركيز المصرفى الثلاثة. فبينما يساهم تركيز الأصول والقروض في رفع الربحية، لا يؤثّر تركيز الودائع عليها. وعليه يمكن القول أنّ البنوك الأكثر ربحية هي تلك التي تتسم بمحرونتها التشغيلية، وكفاءتها العالية في إدارة مواردها المختلفة، هذا علاوة على قدرتها على استغلال مركزها في السوق المصرفى سيما سوق الإقراض وبالاعتماد على حجم أصولها، دون أثر يُذكر عن خبرتها في العمل المصرفى أو بنيتها التحتية واستثماراتها طويلة الأجل. هذا قد يعكس توازناً نسبياً بين "قوة السوق الإيجابية" مثلثة في جانب الأصول، ونوع من "الاحتياط" أو مخاطر التركيز في الجوانب التمويلية والائتمانية. وهنا يمكن القول أنّ الربحية تبدو أكثر ارتباطاً بعوامل سوقية (التركيز المصرفى) وداخلية تشغيلية من كونها مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل (التي تعكسها تكلفة رأس المال الثابت CC).

2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك القطرية:

توضّح الجداول الثلاثة الآتية نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بالنسبة للبنوك القطرية عينة الدراسة، وذلك بالاعتماد على ثلاثة أممّاط لتركيز السوق (التركيز في الأصول، التركيز في القروض، والتركيز في الودائع).

وبالنظر إلى كون نسبة تركيز الأصول (CR_3A) متغيراً مستقلاً في النموذج، فقد دلّت نتائج اختبار LM أنّ F -test أفضل لتحليل النتائج وليس Pooled OLS وPanel Data Analysis. كما أشار اختبار Hausman Test أنّ نموذج الأثر العشوائي (REM) أفضل من الثابت (FEM) لتقدير معاملات الدراسة (النتائج كما في الملحق رقم 4)، ومعادلة النموذج الموضحة في الجدول رقم (4.7.4) كما يلي:

$$IA = 0.013985 - 0.734211*FC + 0.217283*WC + 0.019645*CC + 0.000691*S + 0.000443*AGE - 0.018419*CR3A + [CX=R]$$

الجدول رقم (7.4.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية

Dependent Variable: IA
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/23/25 Time: 23:27
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.013985	0.078423	0.178323	0.8589
Ln FC	-0.734211	0.067573	-10.86545	0.0000
Ln WC	0.217283	0.043740	4.967615	0.0000
Ln CC	0.019645	0.016642	1.180443	0.2412
Ln S	0.000691	0.003197	0.216141	0.8294
Ln AGE	0.000443	0.000290	1.526527	0.1307
Ln CR ₃ A	-0.018419	0.035350	-0.521036	0.6037

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.009459	0.3845
Idiosyncratic random		0.011966	0.6155

Weighted Statistics			
R-squared	0.580279	Mean dependent var	0.004594
Adjusted R-squared	0.549938	S.D. dependent var	0.019886
S.E. of regression	0.013341	Sum squared resid	0.014772
F-statistic	19.12506	Durbin-Watson stat	1.816850
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.536943	Mean dependent var	0.012368
Sum squared resid	0.024656	Durbin-Watson stat	1.588927

المصدر: خرجات E-Views

ومع الأخذ بعين الاعتبار نسبة تركز القروض CR₃L كمتغير مستقل، بينت نتائج F-test، LM test، Hausman test (الموضحة في الملحق رقم 5)، أن نموذج الأثر الثابت هو الأحسن لتقدير معاملات النموذج الواردة في الجدول رقم (7.4.ب)، والموضحة في المعادلة المولالية:

$$IA = 0.564996 - 0.795307*FC + 0.305019*WC + 0.014199*CC - 0.023688*S + 0.003127*AGE - 0.041181*CR3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (7.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك القطرية

Dependent Variable: IA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/23/25 Time: 23:32
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.564996	0.161283	3.503123	0.0008
Ln FC	-0.795307	0.070850	-11.22516	0.0000
Ln WC	0.305019	0.049588	6.151034	0.0000
Ln CC	0.014199	0.019795	0.717308	0.4754
Ln S	-0.023688	0.007050	-3.360187	0.0012
Ln AGE	0.003127	0.000781	4.005447	0.0001
Ln CR ₃ L	-0.041181	0.040419	-1.018847	0.3116

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.796580	Mean dependent var	0.012368
Adjusted R-squared	0.758608	S.D. dependent var	0.024460
S.E. of regression	0.012017	Akaike info criterion	-5.853908
Sum squared resid	0.010831	Schwarz criterion	-5.437273
Log likelihood	278.4259	Hannan-Quinn criter.	-5.685897
F-statistic	20.97824	Durbin-Watson stat	1.866133
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-Views

أما نموذج الأثر العشوائي (REM) فقد كان الأقرب للتقدير وفق ما دلت عليه الاختبارات السابقة الذكر (الموضحة نتائجها في الملحق رقم 6)، على اعتبار نسبة تركيز الودائع (CR₃D) متغيراً مستقلاً كما هو وارد في الجدول رقم (7.4.ت) الذي تمثله المعادلة التالية:

$$IA = 0.026483 - 0.725383*FC + 0.2104289*WC + 0.018791*CC + 0.000887*S + 0.000440*AGE - 0.033217*CR3D + [CX=R]$$

الجدول رقم (7.4.ت): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(1) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك القطرية

Dependent Variable: IA
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/23/25 Time: 23:34
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.026483	0.078487	0.337423	0.7366
Ln FC	-0.725383	0.067007	-10.82551	0.0000
Ln WC	0.210429	0.043807	4.803580	0.0000
Ln CC	0.018791	0.016441	1.142986	0.2563
Ln S	0.000887	0.003204	0.276912	0.7825
Ln AGE	0.000440	0.000287	1.533943	0.1288
Ln CR _{3D}	-0.033217	0.029946	-1.109259	0.2705

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.009454	0.3829
Idiosyncratic random		0.012002	0.6171

Weighted Statistics			
R-squared	0.584148	Mean dependent var	0.004608
Adjusted R-squared	0.554086	S.D. dependent var	0.019890
S.E. of regression	0.013282	Sum squared resid	0.014643
F-statistic	19.43171	Durbin-Watson stat	1.823973
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.543729	Mean dependent var	0.012368
Sum squared resid	0.024295	Durbin-Watson stat	1.797968

المصدر: مخرجات E-Views

نلاحظ، انطلاقاً من الجداول الثلاثة أعلاه، تسجيل عدد من العلاقات المهمة، كما يلي:

- ✓ هناك تأثير سلبي قوي من تكاليف التمويل (FC) على الربحية، وهو دالٍ إحصائياً، كما أنه أكثر المحددات تأثيراً، ما يعني أنَّ ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي (التمويل المكلف أو ارتفاع تكاليف الاقتراض كارتفاع أسعار الفائدة على الودائع) يُقلّص هامش الربح؛
- ✓ بالمقابل، أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً وذا دلالةً إحصائية لتكاليف التشغيل (WC) على الربحية، ما قد يعكس أن الإنفاق التشغيلي المتزايد للبنك يؤدي في الأخير إلى تقديم خدمات فعالةً ومرجحةً، كما أنَّ ارتفاع هذا النوع من التكاليف قد يكون نتيجةً لسياسة التوسيع ودعم الاستثمارات التي تنتهي بها البنوك من خلال التركيز على

التكنولوجيا والموارد البشرية المؤهلة، فهذه التكاليف الإضافية تصبح استثماراً منتجًا وليس عبئاً على البنك، وهذا ما يؤدي في المدى الطويل إلى تعزيز الإيرادات وبالتالي تحسين الربحية؛

✓ ولم يكن لتغيير تكلفة رأس المال الثابت (CC) تأثير واضح أو مهم على الربحية في السوق القطري؛

✓ أما حجم البنك (S)، فقد كان له تأثير سلبي ومعنوي على الربحية، ما يشير إلى أن البنك الأكبر حجماً لا تحقق بالضرورة ربحية أعلى، ما قد يفسر بوجود -رها- مشاكل في كفاءة البنك، بالإضافة إلى عوائق محتملة تعرّض البنوك الكبيرة وتحلّل من حجمها عبئاً على كفاءتها؛

✓ كما أظهر عمر البنك (Age) تأثيراً إيجابياً واضحاً ومهمّاً على الربحية في السوق القطري، ما يعني أنّ البنك الأكثر تحقيقاً لمستويات ربحية أعلى هي تلك الأقدم تأسيساً والأكثر خبرة في العمل المصرفي وفي إدارة المخاطر، وذات السمعة القوية وشبكة العملاء الواسعة؛

✓ وبخصوص المتغير الهيكلي "نسبة تركيز الأصول (CR_{3A})"، فلم يكن له تأثير يذكر على الربحية، وقد يعود ذلك إلى احتمال كون البنك القطرية الكبرى متشابهة في أنشطتها وخدماتها المقدمة، مما يقلل من تأثير التركيز في الأصول على ربحيتها، كما يمكن أن تكون الأرباح مدفوعة بعوامل أخرى مثل الدعم الحكومي أو العوائد من الأنشطة غير المصرفية أو طرق أخرى لا ترتبط بتركيز البنك في السوق؛

✓ كما لم يكن لنسبة تركيز القروض (CR_{3L}) ونسبة تركيز الودائع (CR_{3D}) تأثير معنوي على الربحية؛

عموماً، يمكن الملاحظة أن الربحية في السوق القطري، تتأثر بشكل ملحوظ بالتكلفة والميكل التشغيلي للبنك، أكثر من تركيز السوق ككل، فجميع مؤشرات التركيز الثلاثة في السوق القطري لا تُظهر دلالة إحصائية في تفسير ربحية البنك، ما يعني أنّ هذا السوق رغم تركيزه المرتفع، لا يترجم هذا الميكل مباشرةً إلى ربحية أعلى أو أقل. علاوة على ذلك، فالبنك القطرية لا تستفيد من حجمها الكبير الذي -رها- أصبح عبئاً عليها، بالمقابل تلعب خبرتها وعمرها المصرفي دعماً لها معطية إياها ميزة تنافسية لرفع مستويات ربحيتها. وهذا ما يوضح أنّ الربحية تعتمد على الكفاءة التشغيلية لا على مقدار السيطرة على السوق، فهيكل السوق ليس محدداً رئيسيّاً للربحية، وهذا يشير إلى سوق مصرفي متوازن نوعاً ما.

وبناءً على هذه النتائج، على البنك القطري التركيز على تنوع مصادر تمويلها والاستثمار في الابتكارات المالية والتحول الرقمي بهدف تحسين كفاءتها التشغيلية، مع مراقبة التوسيع في أصولها والاستفادة -في آن واحد- من خبرتها، والعمل على تشجيع المنافسة على اعتبار التركيز المصرفي ليس مؤثراً على الربحية.

3. مقارنة نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (1) بين البنوك الأردنية والقطريّة:

بعد استعراض ما توصلت إليه الدراسة الإحصائية للنموذج رقم (1)، الذي يهدف أساساً إلى التعرف على محددات الربحية للقطاعين المصرفين المدروسين، تُظهر المقارنة اختلافاً واضحًا في محددات الربحية بين البنوك الأردنية والقطريّة، سيعتمد فيما إدراج أهم نقاط التشابه والاختلاف فيما بينهما.

- ✓ إحصائياً، فسر النموذج رقم (1) بفروعه المختلفة، حوالي 79% من التغيير في الربحية في قطر (حيث قدّرت أفضل قيمة لمعامل التحديد R^2 القيمة 79%) وهي دلالة على الجودة العالية نسبياً للنماذج المدروسة، إلا أن معظم المتغيرات (خاصة مؤشرات التركيز المصرفي) غير دالة، مقارنة بالأردن، حيث كانت الجودة التفسيرية للنموذج (1) ككل منخفضة نسبياً (حيث بلغت أحسن قيمة لمعامل التحديد R^2 حوالي 52%) لكن المؤشرات كما نلاحظ أكثر دلالة مقارنة بقطر؛
- ✓ كان لتكلّيف التمويل (FC) أثر سالب ودال في كلا البلدين، أي أنه كلما زادت التكاليف انخفضت الربحية. كما أظهرت تكاليف التشغيل (WC) أثراً موجباً ودالاً إحصائياً في السوقين، وهذا ما يعد انعكاساً للكفاءة توظيف السيولة في كلا البلدين. وعليه يمكن القول أن هذين المحددتين هما أكثر العوامل تأثيراً على الربحية في كلا السوقين، مما يدل على أن الكفاءة التشغيلية والتحكم في تكلفة رأس المال أكثر أهمية من هيكل السوق أو تركيبته. وبالمقابل لم تظهر تكاليف رأس المال الثابت (CC) أي أثر على الربحية في كلا البلدين؛
- ✓ كما كان لحجم البنك (S) أثر إيجابي على ربحية البنوك الأردنية، ما يعكس أثر وفورات الحجم على ربحيتها. وبالمقابل، ارتبط الحجم بأثر سلبي على ربحية نظيرتها القطرية، أما متغير عمر البنك (Age) فقد أثر سلباً على ربحية البنوك الأردنية في حين كان له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك القطرية؛
- ✓ أظهرت البنوك الأردنية علاقة قوية بين نسب التركيز المصرفي والربحية (نسبة تركيز الأصول والقروض)، ما يشير إلى أهمية هيكل السوق في التأثير على الأداء وبالتالي على الربحية. وعلى الرغم من أن السوق الأردني أقل تركيزاً مقارنة بنظيره القطري، إلا أن التركيز الموجود فعلياً يترجم إلى الربحية ارتفاعاً وانخفاضاً، ربما بسبب انخفاض المنافسة الفعلية؛
- ✓ أما في البنوك القطرية، رغم أن السوق أكثر تركيزاً، إلا أنه لا يوجد أثر واضح لنسب التركيز المصرفي الثلاثة على الربحية، ما قد يعكس نوعاً من النسج الذي يتميز به السوق القطري، أو أن الربحية تعتمد على عوامل أخرى كتدخل الدولة، التمويل الدولي، التنظيم القوي أو استقرار العوائد بين البنوك الكبيرة؛

بالتالي، يتضح أن الربحية في البنوك الأردنية تتحدد بشكل أكبر بتركيبة السوق (التركيز)، بينما تعتمد في قطر على عوامل داخلية كالكفاءة وحجم البنك، ما يعكس اختلاف البنية التنافسية وأثرها على الأداء البنكي في البلدين.

2.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2):

يهدف النموذج رقم (2)، الوارد في منهجية الدراسة، إلى اختبار أثر كل من تكاليف التمويل (FC)، وتكاليف التشغيل (WC)، وتكاليف رأس المال الثابت (CC) على ربحية البنك (IA) –والتي تمثل المتغير التابع في النموذج–، وبما أن الربحية تمثل ناتج التفاعل بين الإيرادات والتكاليف، فإنّ، هذا النموذج يجمع بين جانبي الإيرادات والتكاليف بصورة غير مباشرة، علاوة على أنه يعتبر أدلة تحليلية لتحديد هيكل السوق التنافسي الذي تنشط فيه البنوك الأردنية والقطرية من خلال تقدير إحصائية H المستخرجة من نموذج $P-R$.

وقد تم اختيار هذه المتغيرات باعتبارها تمثل المكونات الأساسية لتكاليف النشاط المصرفي، بحيث تعكس مرونتها (Coefficients) تجاه الربحية قدرة البنك على تمرير التكاليف إلى الأسعار⁴ أو امتصاصها، مما يشكل أدلة غير مباشرة لقياس مستوى المنافسة المصرفية.

1. بالنسبة للبنوك الأردنية:

يستعرض الجدول المولىي نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (2) للبنوك الأردنية. وبالاعتماد على نتائج الاختبارات الإحصائية التي أُجريت للمفاضلة بين نماذج البيانات المجمعة (Pooled OLS) والنماذج ذات التأثيرات الثابتة (Random Effects) والعشوائية (Fixed Effects)، يمكن تلخيص النتائج كما يلي: كان اختبار Pooled OLS ذا دلالة إحصائية، ما يعني رفض نموذج Pooled OLS ووجود تأثيرات Breusch-Pagan اختبار LM. كما أظهر اختبار F للتأثيرات الثابتة أن نموذج Fixed Effects معتبرة تستدعي اللجوء إلى REM أو FEM. كما يؤكد على ضرورة استخدام نموذج "البانل" لأنها أكثر ملاءمة. أفضل من Pooled OLS، مما يؤكد على ضرورة استخدام نماذج "البانل" لأنها أكثر ملاءمة. وبالمقابل أظهر اختبار Hausman قيمة غير دالة ($p-value=0.6548$)، وهو ما يشير إلى عدم وجود تحيز.

⁴ تمرير التكاليف إلى الأسعار: وهي قدرة البنك على رفع الأسعار أو الفوائد أو الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة للعملاء لتعويض ارتفاع التكاليف التشغيلية أو التمويلية أو غيرها من التكاليف، وهي ميزة الأسواق الغير تنافسية (الاحتكارية) أو شديدة التركيز، وهنا تمتلك البنوك قوة سوقية كبيرة، تمكّها من التحكم في الأسعار ونقل التكاليف إلى العملاء من خلال الأسعار. أما في الأسواق التنافسية، تكون البنوك غير قادرة على تمرير جزء من هذه التكاليف إلى الأسعار، لأنّ هذه الأخيرة تحدّها قوى العرض والطلب ولا يمكن لأي طرف التحكم بالسعر، وأي محاولة لرفع الأسعار تؤدي تلقائياً إلى خسارة العملاء لصالح المنافسين، مما يؤثّر سلباً على مستويات الربحية.

في تقديرات نموذج Random Effects ، وبالتالي اعتباره النموذج الأكثر ملاءمة لتمثيل البيانات (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 7). وهو مثل بالمعادلة التالية:

$$\ln IA = 0.0123048166005 - 0.160616091635 * \ln FC + 0.413095602487 * \ln WC + 0.0105364741123 * \ln CC + [CX=R]$$

الجدول رقم (8.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك الأردنية

Dependent Variable: IA				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 08/24/25 Time: 01:28				
Sample: 2014 2023				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 12				
Total panel (unbalanced) observations: 119				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.012305	0.002398	5.131633	0.0000
Ln FC	-0.160616	0.061859	-2.596490	0.0106
Ln WC	0.413096	0.149093	2.770729	0.0065
Ln CC	0.010536	0.014538	0.724760	0.4701
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.003470	0.3039	
Idiosyncratic random		0.005251	0.6961	
Weighted Statistics				
R-squared	0.473809	Mean dependent var	0.006605	
Adjusted R-squared	0.449648	S.D. dependent var	0.005351	
S.E. of regression	0.005225	Sum squared resid	0.003140	
F-statistic	3.054834	Durbin-Watson stat	1.563199	
Prob(F-statistic)	0.001274			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.421243	Mean dependent var	0.015268	
Sum squared resid	0.004265	Durbin-Watson stat	1.856287	

المصدر: مخرجات E-Views

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه ووفقاً لنموذج الأثر العشوائي (REM)، أن التكاليف التي كانت تأثيراتها ذات دلالة إحصائية على الربحية IA هي تكاليف التمويل FC (معنوي وسلبي) وتكاليف التشغيل WC (معنوي وسلبي)، في حين لم يكن لتكاليف رأس المال الثابت CC أي تأثير احصائي مهم وواضح على الربحية (غير

معنوي)، وبالرجوع إلى كيفية حساب H -statistic من نموذج $P-R$ والذي يمثل مجموع المعاملات المعنوية فقط، أي أنّ:

$$H - statistic = \beta FC + \beta WC = (-0.160616) + (0.413096) \\ = 0.25248$$

نلاحظ أنّ هذه الإحصائية كانت موجبة إذ أنّ $H - statistic < 1 < 0$ ، مما يشير إلى أنّ البنوك الأردنية تنشط في ظلّ ظروف تميز بالمنافسة الاحتكارية، ما يعني أنّ السوق المصرفي الأردني يتميّز بوجود منافسين، وفي نفس الوقت هناك تمايز في المنتجات وفي جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، نتيجة التفاوت في الخبرة في مجال العمل المصرفي، بالإضافة إلى اختلاف مكانة هذه البنوك لدى العملاء. في ظلّ هذه الظروف التنافسية، تعطى للبنوك بعض القدرة على تحديد الأسعار، وتنحى البنوك الكبّرى البعض من النفوذ لإعطاء المنافسة القائمة طابعاً احتكارياً وجعلها "قريبة من النمط الاحتكاري" نتيجة ارتفاع التركيز في كلّ من الأصول والقروض والودائع بين عدد قليل من البنوك على رأس القطاع المصرفى. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Gasaymeh, Zulkefly, Mariani, & Jusoh, 2014) دراسة (Hashem, 2006) دراسة (Abu KHALAF, YASEEN, & OMET, 2015)، دراسة (الرقىيات، 2015)، دراسة (Ata, 2015) (Hashem, Ayoub, & Bani Apergisa & Polemisb, 2016) كما تتفق كذلك مع دراسة (2001-2007) وتعارض معها خلال الفترة 2008-2014.

2. بالنسبة للبنوك القطرية:

يستعرض الجدول الموالي نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (2) للبنوك القطرية. ووفقاً لاختبار Pooled OLS (Lagrange Multiplier LM Test for Random Effects) غير مناسب، ما أوجب الانتقال إلى نماذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية، وبالاعتماد على نتائج F-Test وHausman Test تم التوصل إلى أنّ اختيار نموذج Fixed Effects هو الأكثر ملاءمة (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 8). ومعادلته كما يلي:

$$\ln IA = 0.0270134114248 - 0.717235292894 * \ln FC + \\ 0.247901530559 * \ln WC + 0.0325440183977 * \ln CC + [CX=F]$$

الجدول رقم (9.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (2) بالنسبة للبنوك القطرية

Dependent Variable: IA
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/23/25 Time: 23:39
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.027013	0.004025	6.712097	0.0000
Ln FC	-0.717235	0.070456	-10.17985	0.0000
Ln WC	0.247902	0.047622	5.205627	0.0000
Ln CC	0.032544	0.018934	1.718783	0.0896

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.747310	Mean dependent var	0.012368
Adjusted R-squared	0.711674	S.D. dependent var	0.024460
S.E. of regression	0.013134	Akaike info criterion	-5.703683
Sum squared resid	0.013455	Schwarz criterion	-5.370375
Log likelihood	268.6657	Hannan-Quinn criter.	-5.569273
F-statistic	20.97074	Durbin-Watson stat	1.875566
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-Views.

وبالرجوع لما أسفرت عنه نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة رقم (02) الواردة في الجدول رقم (9.4)، واعتمادا على نموذج P-R دالة مرونته الإحصائية لتقدير هيكل السوق التنافسي للسوق المصرفي القطري للفترة 2014-2023، ودوما بالاعتماد على الربحية IA متغيراً تابعاً وتكليف التمويل (FC)، وتكليف التشغيل (WC)، وتكليف رأس المال الثابت (CC) كمتغيرات تابعة. أسفرت نتائج تحليل النموذج لمختلف النموذج لمحظات المتغيرات عما يلي:

- ✓ بلغت قيمة معامل تكليف التمويل (FC) المقدار -0.7172، وهي سالبة دالة إحصائياً عند مستوى 1% ($P = 0.000$)، مما يدل على وجود علاقة عكسية قوية بين تكليف التمويل والربحية، حيث يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل إلى انخفاض الربحية بشكل ملحوظ؛
- ✓ بينما قدر معامل تكليف التشغيل (WC) بالقيمة 0.2479، وهو موجب دلالته الإحصائية قوية جدا ($P = 0.000$)، مما يشير إلى أن تأثيره معتبر على الربحية، وأن ارتفاع هذه التكليف تؤدي إلى ارتفاع الربحية ولو في المدى الطويل؛

✓ أما معامل تكاليف رأس المال الثابت (CC)، فقد بلغ 0.0325 وبدلاًلة إحصائية ضعيفة جداً = P (0.0896)، وهذا مفاده أنّ هذا النوع من التكاليف لا يؤثر بشكل جوهري وواضح على ربحية البنوك خلال الفترة المعنية بالدراسة؛

وبناءً على هذه النتائج، تم حساب دالة المرونة الإحصائية H-statistic من نموذج P-R، والتي تمثل مجموع مروونات الربحية بالنسبة لمتغير التكاليف الدالة إحصائياً فقط (تكاليف التمويل FC، والتشغيل WC)، وقد كانت النتيجة كما يلي:

$$H - statistic = -0.717235 + 0.247902 = -0.469333$$

وتشير هذه القيمة السالبة، إلى أنّ السوق المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023 يتسم بطابع احتكاري، وذلك وفق التفسير الاقتصادي لنموذج P-R، حيث تُشير القيم السالبة لـ H-statistic إلى وجود هيكل سوق احتكاري، ما يعني أن البنوك القطرية يمكنها التدخل جزئياً في تسعير خدماتها استجابة للتغيرات الحاصلة في التكاليف، غير أنها لا تتمتع بالمرونة الكافية لذلك، إذ أنّ ارتفاع التكاليف يؤدي إلى انخفاض مباشر في الربحية، كما أنها تملك قدرة محدودة على تمرير التكاليف للعملاء، وهو سلوك غالباً ما يميز الأسواق غير التنافسية أو ذات الطابع الاحتكاري التام. ويتعارض هذا الهيكل مع ما توصلت إليه دراسة (Al-Muharrami, Matthews, & Khabari, 2006) - بوجود منافسة احتكارية في السوق المصرفي القطري.-

إنّ هذه النتيجة تُعزز كذلك، من خلال ارتفاع مؤشرات الترّكز المصرفي في السوق القطري، كنسبة ترّكز القروض والودائع (CR₃) التي تجاوزت 80%， ما يشير إلى استحواذ عدد محدود من البنوك الكبيرة على معظم الأنشطة في السوق المصرفي، وهذا من شأنه أن يحدّ من فاعلية المنافسة بين البنوك ككل.

أما من الناحية الإحصائية، فقد بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.747$ ، ما يعني أنّ النموذج المقدر يفسر نسبة جيدة من التغيير في الربحية، كما أن احتبار معنوية النموذج ككل كان قوياً (F = 20.97, P = 0.000)، مما يؤكد صلاحية النموذج في تفسير سلوك الربحية في القطاع المصرفي القطري خلال فترة الدراسة.

عموماً، تنشط البنوك الأردنية في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، حيث بلغت قيمة دالة المرونة الإحصائية من نموذج P-R المدار ≈ 0.28 H-statistic)، لكن رغم ذلك تبقى المنافسة محدودة نوعاً ما، حيث يسيطر على القطاع المصرفي عدد محدود من البنوك الكبيرة، رغم وجود 20 بنكاً - بما في ذلك البنوك الأجنبية

الناشطة في السوق المحلي - ما يؤدي إلى ترکز عال في السوق، وهذا ما يعزز من نفوذ البنوك الكبيرة على رأس القطاع، و يمكنها من التأثير على تحديد السعر ولو جزئيا، كما أن اللوائح المنظمة، كمتطلبات رأس المال والضوابط التي يفرضها البنك المركزي الأردني بهدف تحسين الاستقرار، من شأنها أن تشكل عوائدا أمام دخول بنوك جديدة.

كما أن البنوك الأردنية تتميز كذلك بتميز خدماتها المصرفية من حيث أسلوب وجودة الخدمة أو الابتكار المالي، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية والبرامج التخصصية، مما يعني وجود منافسة غير سعرية في السوق، إذ يتم جذب العملاء بأسلوب التميز الخدمي لا بسعر الخدمة المقدمة.

بالمقابل، كان الوضع احتكاريا في السوق المصرفي القطري إذ قدرت (H -statistic ≈ -0.47)، كما يمكن أن تشير هذه القيمة كذلك إلى أن السوق يعاني من اختلال توازن طويل المدى⁵ (Long-run disequilibrium) وترکز شديد أكبر من السوق المصرفي الأردني، فقطر تمتلك عددا أقل من البنوك مقارنة بالأردن، مما يجعل سوقها أكثر ترکزا ليوصف أحياناً بأنه "مركز للغاية" - وهذا ما دلت عليه نتائج الدراسة الوصفية لمؤشرات الترکز المصرفية -، مما يعني أن بعض البنوك الكبيرة تستخدم وزنها أو نفوذها، لكن لا يتحكم أي منها بالسوق بالكامل، بينما في ظل السياسة الرقابية الصارمة والمحذرة من طرف مصرف قطر المركزي، بشأن الاندماجات وكذا الإصلاحات للحفاظ على هامش من المنافسة رغم الترکز وفي ظل النفوذ الاحتكاري لبعض البنوك، مع الإشارة إلى تنوع الخدمات المقدمة وموجة الابتكارات والخدمات الإلكترونية والمالية المتميزة التي تدعم الوضع التناصفي وتقلل حدّة الاحتكار الذي يميّز السوق عموما.

إن نتائج التحليل وفق دالة المرونة الاحصائية H -statistic من نموذج $P-R$ ، بيّنت أن السوقين محل الدراسة لا يحققان المنافسة الكاملة أو التامة، كما أن الظروف التنافسية مختلفة بينهما، فهي أقرب إلى المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) في السوق المصرفي الأردني مع ترکز أقل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Gasaymeh, et al, 2014) ودراسة (الرقابات، 2006) ودراسة (Hashem, et al, 2015)، أما دراسة (Hashem, et al, 2015) فقد توصلت إلى وجود منافسة احتكارية خلال الفترة 2001-2007 واحتكار خلال الفترة 2008-2014 وبالتالي فهي تتفق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية

⁵ إذا كان المتغير التابع في الانحدار هو العائد على الأصول (الربحية)، فإن H -statistic يمكن أن تصبح سالبة ($0 \leq H$) حتى ضمن هيكل سوق تنافسي، لأنها تختبر التوازن طويل الأمد على العائد كذلك دون الدلالة التامة على غياب أية منافسة أو ربما هناك إفراط في التحكم دون أن يعني نفوذ مطلق كبنوك الاحتكار... أما إذا كان الانحدار مبنيا على (Total Revenue) TR كمتغير تابع وكانت قيمة الاحصائية H سالبة، فهنا يمكن الجزم على الطبيعة الاحتكارية للسوق.

خلال الفترة الأولى وتعارض معها خلال الفترة الثانية من الدراسة. وتسود ظروف احتكارية مع ترکز شديد في السوق المصرفي القطري وتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Al-Muharrami, et al. 2006) بخصوص قطر.

3.4.4 نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3):

يختبر نموذج الدراسة رقم (3) الوارد في منهجية الدراسة، أثر عدد من المتغيرات المختارة، (FC, WC, CC, CR₃D, CR₃L, CR₃A, AGE) على المتغيرات الخاصة بالتركيز المصرفي، حيث تؤخذ كل نسبة من نسب التركيز المصرفي على حدّى كمتغير تابع، كما سيتم دراسة السوقين الأردني والقطري كلّ على حدّى كذلك.

إنّ هذا النموذج يهدف بشكل خاص إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة المنافسة القائمة بين البنوك، من خلال التعرف على أهم محددات نسب التركيز المصرفي، نتيجة العلاقة الوطيدة بين هذين المتغيرين.

1. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك الأردنية:

تستعرض الجداول الواردة في هذا الجزء من الدراسة، نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (3) بالنسبة للبنوك الأردنية، مع اختلاف المتغير التابع في كل مرة، والهادفة أساساً إلى معرفة محددات التركيز المصرفي في كل من الأصول والقروض والودائع.

✓ **محددات تركيز الأصول (CR₃A):** تُعدّ هذه النسبة مؤشراً مهماً للغاية حيث تعكس حصة أكبر ثلاثة بنوك على رأس القطاع المصرفي من إجمالي الأصول المصرفية، وبالتالي فهي تقيس بالمقابل مدى احتكار السوق أو مدى المنافسة فيه. وقد أشارت نتائج اختبارات Hausman test و F-test LM أنّ نموذج الأثر الثابت هو الأفضل لتقدير المعلمات (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 9). ويوضح الجدولين الموليين أهم محددات تركيز الأصول في البنوك الأردنية وفق المعادلة التالية:

$$CR_3A = 1.004104 + 1.310081*FC - 2.887882*WC + 0.022865*CC - 0.008409*S - 0.006975*AGE + 0.320726*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.10.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃A**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:34
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.004104	0.249557	4.023546	0.0001
FC	1.310081	0.227290	5.763915	0.0000
WC	-2.887882	0.523993	-5.511304	0.0000
CC	0.022865	0.042876	0.533286	0.5950
S	-0.008409	0.007909	-1.063158	0.2903
AGE	-0.006975	0.002496	-2.794013	0.0062
CR₃L	0.320726	0.112017	2.863195	0.0051

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.905887	Mean dependent var	0.726719
Adjusted R-squared	0.889888	S.D. dependent var	0.040144
S.E. of regression	0.013321	Akaike info criterion	-5.659380
Sum squared resid	0.017745	Schwarz criterion	-5.236733
Log likelihood	351.9034	Hannan-Quinn criter.	-5.487773
F-statistic	56.62093	Durbin-Watson stat	1.965286
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

وبإدخال نسبة تركز الودائع CR₃D محدّداً لنسبة تركز الأصول، تبيّن كذلك بالاعتماد على اختبارات F-test و LM test و Hausman test أن FEM هو الأنسب لتحليل النتائج (نتائج الاختبارات موضّحة الملحق رقم 10). والنموذج موضّح في الجدول رقم(4.10.ب)، وبالمعادلة التالية:

$$CR_3A = 0.762324 + 0.796944*FC - 1.627235*WC + 0.01406061*CC - 0.000137*S - 0.009320*AGE + 0.466513*CR_3D + [CX=F]$$

الجدول رقم (10.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃A**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:39
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.762324	0.101076	7.542078	0.0000
FC	0.796944	0.123034	6.477412	0.0000
WC	-1.627235	0.293026	-5.553218	0.0000
CC	0.014061	0.023934	0.587484	0.5582
S	-0.000137	0.004449	-0.030679	0.9756
AGE	-0.009320	0.000449	-20.73778	0.0000
CR₃D	0.466513	0.029665	15.72601	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.970681	Mean dependent var	0.726719
Adjusted R-squared	0.965696	S.D. dependent var	0.040144
S.E. of regression	0.007435	Akaike info criterion	-6.825629
Sum squared resid	0.005528	Schwarz criterion	-6.402982
Log likelihood	420.7121	Hannan-Quinn criter.	-6.654022
F-statistic	194.7487	Durbin-Watson stat	2.254010
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

- ✓ أشارت النتائج في الجدولين أعلاه، أن النموذج في كلا الحالتين يتمتع بدرجة تفسير عالية جدًا، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2 حوالي 90% و 97% على التوالي، ما يعني أن نسبة معتبرة من التغيرات في تركيز الأصول يمكن تفسيرها أو إرجاعها إلى المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج بشقيه. كما كانت قيمة إحصائية F مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%， وهذا من الناحية الإحصائية يؤكد ملاءمة النموذج؛
- ✓ نلاحظ أن تكاليف التمويل (FC) تأثير موجب ومعنوي على نسبة تركيز الأصول، حيث بلغ احتمال معاملها ($P=0.000$)، وهذا يشير إلى أن ارتفاع تكاليف التمويل يساهم في زيادة تركيز الأصول المصرفية لدى عدد محدود من كبار البنوك التي تكون لها القدرة على تحمل هذه التكاليف. ويمكن تفسير ذلك بأن البنوك الصغيرة الحجم وغير قادرة على تحمل ارتفاع تكاليف التمويل قد تجد صعوبة في الاستمرار أو التوسع في السوق المصرفي، مما ينجرّ عنه مزيداً من التركيز؛

- ✓ بالمقابل، هناك علاقة سلبية ومحنة لتكاليف التشغيل(WC) على نسبة تركيز الأصول، وهي أكثر المتغيرات تأثيراً، مما يدل على أن ارتفاع تكاليف التشغيل من شأنه أن يؤدي إلى تراجع تركيز الأصول، نظراً لأن البنوك الكبرى قد تكون أكثر تأثيراً بهذه التكاليف، بسبب انتشارها الجغرافي وكثرة فروعها وكذا حجم عملياتها وعمالتها، وبالتالي فهي تعمل على توزيع أصولها على العديد من الأنشطة بهدف تقليل المخاطر المحتملة أو لرفع كفاءتها، ما قد يؤدي إلى تراجع هيمنتها ولو نسبياً على السوق؛
- ✓ أما تكاليف رأس المال الثابت(CC) فلم يكن لها تأثير واضح أو جوهري على نسبة تركيز الأصول خلال فترة الدراسة؛
- ✓ كما أن حجم البنك (S) لم يظهر أي تأثير معنوي، مما يشير إلى أن هذا التغيير لا يعدها جوهرياً للدرجة تركيز الأصول في السوق الأردني، وهو ما قد يفسّر بفضل العمالة للبنوك الكبيرة والمهيمنة ذات السمعة بغض النظر عن حجمها الفعلي؛
- ✓ وقد أظهر عمر البنك (AGE) تأثيراً سلبياً معنويَاً على نسبة تركيز الأصول في البنوك الأردنية، لكون أن البنوك ذات الخبرة الطويلة في العمل المصرفي لها القدرة على تنوع استثماراتها وتقليل مخاطرها، ما ينجرّ عنه انخفاض نسبة تركيز الأصول لديها؛
- ✓ وبالنظر لنسبة تركيز القروض(CR₃L)، فنلاحظ من خلال النتائج أن تأثيرها موجب وقوي جدًا، مما يشير إلى أن البنوك التي تتركز فيها القروض، هي ذاتها التي تتركز فيها الأصول، ويعكس هذا وجود علاقة قوية و مباشرة بين النفوذ الائتماني للبنوك الكبرى في القطاع وبين تراكم الأصول لديها؛
- ✓ وقد بين التحليل كذلك، تسجيل ذات العلاقة الموجبة والقوية والدالة إحصائياً بين كل من نسبة تركيز الودائع(CR₃D) ونسبة تركيز الأصول، مما يدل على أن البنوك الثلاثة الكبرى التي تستحوذ على أكبر حصة من الأصول في القطاع ككل، هي أيضاً الأكثر استحواذاً على الحصة الأكبر من ودائع العمالة، وهو ما يرسّخ مكانتها في السوق ويزيد من ثقة المودعين لديها، ويعكس بالمقابل الترابط الميكانيكي بين جانبي الميزانية، بالمقابل يمكن أن تؤدي هذه العلاقة الوطيدة إلى احتمالية المخاطر النظامية؛

من خلال النتائج المسجلة أعلاه، بين هذا النموذج أن السوق المصرفي الأردني يتسم بدرجة عالية نسبياً من تركيز الأصول لدى أكبر ثلاثة بنوك، مما يعكس حالة من المنافسة الاحتكارية أو حتى يمكن وصفها باحتكار القليلة(Oligopoly)، وليس سوًى ذا طابع تنافسي تام. كما أن تكاليف التمويل والتشغيل وتركيز الودائع والقروض

ويعتبر البنك دور حاسم في تعزيز هذا التركيز أو التخفيف منه، مما يستدعي ضرورة تنوع الأصول وتوزيعها على أنشطة مختلفة لتقليل مخاطر التركيز، علاوة على أن السياسات والسلطات الرقابية والجهات التنظيمية بحاجة إلى مراقبة ديناميكية السوق —تماشيا مع الأوضاع السائدة— بهدف ضمان تحقيق الاستقرار المالي بالإضافة إلى الحد من المخاطر النظامية نتيجة العلاقة بين تركيز الأصول والقروض والودائع.

✓ **محددات تركيز القروض (CR₃L):** إذ تعتبر هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لفهم درجة التنافسية والميئنة على سوق الائتمان المصري. وبالاعتماد على نتائج اختبارات Hausman test وLM وF-test الاختبارات موضحة في الملحقين رقم 11 و 12 على التوالي) تبيّن أن نموذج FEM هو الأنسب في الحالتين، ويوضح النموذج أهم محددات نسبة التركيز المصري في القروض للبنوك الأردنية، وهو موضح في الجدولين الموليين، حيث أنه بالنظر إلى "نسبة تركيز الأصول" كمتغير تابع تم الحصول على المعادلة المولالية:

$$CR_3L = 1.365926 + 0.591360*FC - 1.045980*WC + 0.005276*CC - 0.000948*S - 0.018318*AGE + 0.236238*CR_3A + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.11.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃L**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:44
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.365926	0.186122	7.338858	0.0000
FC	0.591360	0.217248	2.722049	0.0077
WC	-1.045980	0.502720	-2.080639	0.0400
CC	0.005276	0.036846	0.143198	0.8864
S	-0.000948	0.006825	-0.138901	0.8898
AGE	-0.018318	0.001262	-14.51584	0.0000
CR₃A	0.236238	0.082508	2.863195	0.0051

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.970107	Mean dependent var	0.692614
Adjusted R-squared	0.965025	S.D. dependent var	0.061131
S.E. of regression	0.011433	Akaike info criterion	-5.965128
Sum squared resid	0.013070	Schwarz criterion	-5.542481
Log likelihood	369.9425	Hannan-Quinn criter.	-5.793520
F-statistic	190.8956	Durbin-Watson stat	1.890168
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

أما في حالة نسبة تركيز الودائع متغيراً مستقلاً، فالنموذج ممثل بالجدول رقم (4.11.ب) والمعادلة المقابلة:

$$CR_3L = 1.867167 + 1.111906*FC - 2.178998*WC + 0.013632*CC - 0.004719*S - 0.022365*AGE - 0.077515*CR_3D + [CX=F]$$

الجدول رقم (11.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃L**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:48
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.867167	0.159492	11.70696	0.0000
FC	1.111906	0.194141	5.727320	0.0000
WC	-2.178998	0.462377	-4.712605	0.0000
CC	0.013632	0.037766	0.360959	0.7189
S	-0.004719	0.007021	-0.672101	0.5031
AGE	-0.022365	0.000709	-31.53834	0.0000
CR₃D	-0.077515	0.046810	-1.655961	0.1009

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.968519	Mean dependent var	0.692614
Adjusted R-squared	0.963168	S.D. dependent var	0.061131
S.E. of regression	0.011732	Akaike info criterion	-5.913389
Sum squared resid	0.013764	Schwarz criterion	-5.490742
Log likelihood	366.8899	Hannan-Quinn criter.	-5.741782
F-statistic	180.9735	Durbin-Watson stat	1.882122
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

✓ تشير النتائج الموضحة في الجدولين أعلاه أن نسبة معينة من التغيرات الحاصلة في تركيز القروض يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج بشقيه (أ، ب)، ما يعكس قوة النموذج. كما أن إحصائية F تؤكد أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع؛

✓ لتكاليف التمويل (FC) علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع نسبة تركيز القروض، ما يعني أن ارتفاع هذا النوع من التكاليف يرفع من تركيز القروض. ويحرم البنك الغير قادرة على تحملها-سيما الصغيرة-من فرصة المنافسة في منح القروض، فارتفاع تكاليف التمويل من شأنه أن يدفع البنك الأردني إلى التركيز على عدد محدود من كبار العملاء أو الاعتماد على قروض ضخمة ومضمونة نسبيا، بدل التعامل مع عملاء كثُر لأنه يعرضها للمخاطر من جهة ويضاعف التكاليف من جهة ثانية؛

- ✓ هناك علاقة سالبة ومحضنة بين تكاليف التشغيل (WC) وتركيز القروض، مما يشير إلى أن ارتفاع هذه التكاليف يؤدي إلى انخفاض نسبة تركيز القروض، إذ أن ارتفاعها ينذر البنوك على توزيع القروض وتنوع محفظتها الائتمانية بهدف الحد أو التقليل من المخاطر وتحسين العوائد؛
- ✓ لم تظهر النتائج وجود أثر معنوي لتكاليف رأس المال الثابت (CC) على تركيز القروض، مما يعني أن الاستثمار في الأصول الثابتة لا يساهم بشكل واضح في تفسير تركيز القروض؛
- ✓ نلاحظ كذلك أنه لم يظهر أثر معنوي بين حجم البنك (S) من جهة وبين تركيز القروض من جهة ثانية، مما يعني أن حجم البنك لا يعتبر مؤشراً حاسماً في تحديد تركيز القروض، كما يتحمل أن البنوك الأكبر أقل ميلاً للتركيز الإقراضي أو أنها أكثر توزيعاً للمخاطر نتيجة ظهور علاقة سالبة لكن غير دالة بشكل واضح وقوي؛
- ✓ بالمقابل، كان لعمر البنك (AGE) أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على نسبة تركيز القروض، فالبنوك الأقدم أقل تركيزاً في القروض نتيجة الخبرة الطويلة في إدارة وتنوع محفظتها الائتمانية؛
- ✓ كما أظهرت النتائج كذلك وجود علاقة موجبة قوية جداً بين تركيز الأصول (CR_{3A}) وتركيز القروض، مما يعني أن البنوك التي تهيمن على الأصول تحيمها أيضاً على سوق القروض. أي أن تركيز الأصول يمثل المحرك الأقوى لتركيز القروض؛
- ✓ أمّا بخصوص نسبة تركيز الودائع (CR_{3D})، فقد أظهرت علاقة غير دالة إحصائية مع نسبة تركيز القروض، مما يعني أنه ليس ضرورياً الاستحواذ على الودائع بغض النظر المهيمنة كذلك على سوق الائتمان.
على ضوء النتائج أعلاه، يتبيّن أن تركيز القروض في السوق المصرفي الأردني يخضع بشكل أساسي لهيكل التكاليف - سيما التشغيلية منها -، فارتفاع تكاليف التمويل يعزز من قدرة البنوك الكبيرة على الاحتفاظ بحصة سوقية كبيرة في الإقراض، لذلك فإن العمل على تخفيض هذا النوع من التكاليف خصوصاً على مستوى البنوك الصغيرة والمتوسطة قد يؤدي إلى تقليل حصتها في سوق الإقراض. علاوة على أن تكاليف التشغيل المرتفعة تؤدي إلى خفض تركيز القروض. كما يعتبر توزيع الأصول بين البنوك محدداً حاسماً لتركيز القروض في حين لا يؤثر تركيز الودائع بشكل معنوي على تركيز القروض، مما يستدعي تطوير سياسات مصرفيّة تعزّز من المنافسة المصرفيّة من جهة، وتحدّ من احتكار الائتمان من قبل عدد محدود من البنوك من جهة أخرى، ومراقبة العلاقة بين الأصول والقروض لتفادي المخاطر النظامية، بالإضافة إلى عمل البنوك على خفض تكاليف التمويل لخفض التركيز الائتماني، والتنوع في منح القروض، والابتعاد عن الاعتماد على طبقة معينة من كبار العملاء.

✓ **محددات تركز الودائع (CR₃D):** يهدف هذا النموذج إلى تحليل العوامل المؤثرة على تركز الودائع في السوق المصرفي الأردني خلال الفترة 2014–2023. وقد أظهرت النتائج في الجدولين الموليين، أن هناك عدداً من المتغيرات التي تؤثر على درجة تركز الودائع، بعضها دال إحصائياً، وبعضها الآخر دون دلالة معنوية. وبهدف معرفة أثر نسبة تغير الأصول (CR₃A) على نسبة تركز الودائع، وبالاعتماد على اختبارات LM و Hausman test F-test (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 13)، تبين أن نموذج الأثر الثابت هو الأنسب للتقدير، والجدول رقم (12.4) يوضح نتائج هذا النموذج، الذي كانت معادلته كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{CR}_3\text{D} = & -0.671007 + 0.706783*\text{FC} - 1.335552*\text{WC} - 0.013741*\text{CC} \\ & - 0.005526*\text{S} - 0.011396*\text{AGE} + 1.526369*\text{CR}_3\text{A} + [\text{CX}=\text{F}] \end{aligned}$$

الجدول رقم (12.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃D**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:53
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.671007	0.218948	-3.064685	0.0028
FC	0.706783	0.255563	-2.765588	0.0068
WC	-1.335552	0.591384	2.258351	0.0261
CC	-0.013741	0.043345	-0.317007	0.7519
S	-0.005526	0.008029	-0.688190	0.4929
AGE	-0.011396	0.001485	7.676466	0.0000
CR₃A	1.526369	0.097060	15.72601	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.884923	Mean dependent var	0.829113
Adjusted R-squared	0.865360	S.D. dependent var	0.036652
S.E. of regression	0.013449	Akaike info criterion	-5.640267
Sum squared resid	0.018087	Schwarz criterion	-5.217620
Log likelihood	350.7757	Hannan-Quinn criter.	-5.468660
F-statistic	45.23434	Durbin-Watson stat	1.674983
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

أمّا المحدّد الثاني فهو نسبة ترکز القروض (CR₃L)، فقد تبيّن كذلك وفق الاختبارات السابقة (الموضحة نتائجها في الملحق رقم 14) للمفاضلة بين نماذج التحليل، أنّ FEM هو الأفضل، ونتائجها موضحة في الجدول المولى وفق المعادلة التالية:

$$CR3D = 2.308020 + 2.105657*FC - 4.631661*WC + 0.030794*CC - 0.021008*S - 0.017264*AGE - 0.344323*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (12.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركيز الودائع للبنوك الأردنية

Dependent Variable: **CR₃D**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 01:56
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 12
 Total panel (unbalanced) observations: 118

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.308020	0.463237	4.982377	0.0000
FC	2.105657	0.421904	4.990845	0.0000
WC	-4.631661	0.972654	-4.761881	0.0000
CC	0.030794	0.079588	0.386918	0.6996
S	-0.021008	0.014681	-1.430945	0.1556
AGE	-0.017264	0.004634	-3.725746	0.0003
CR ₃ L	-0.344323	0.207929	-1.655961	0.1009

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.610996	Mean dependent var	0.829113
Adjusted R-squared	0.544866	S.D. dependent var	0.036652
S.E. of regression	0.024727	Akaike info criterion	-4.422279
Sum squared resid	0.061142	Schwarz criterion	-3.999632
Log likelihood	278.9145	Hannan-Quinn criter.	-4.250672
F-statistic	9.239238	Durbin-Watson stat	1.778214
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

✓ إحصائياً، يوضح النموذج قوة تفسيرية عالية بالنسبة لاختيار ترکز الأصول كمتغير مستقل حيث بلغ معامل التحديد 88% في حين كان له درجة تفسير متوسطة بالنسبة لمتغير ترکز القروض (معامل التحديد بلغ 61%)، كما أن قيمة F العالية ودلالتها الإحصائية القوية (P = 0.000) تؤكد موثوقية النموذج بشقيه وفعالية المتغيرات في تفسير التغيير في المتغير التابع؛

- ✓ بالنسبة لتكاليف التمويل (FC) أظهرت تأثيراً موجباً معتبراً، ودالاً إحصائياً، ما يمكن تفسيره بأنَّ ارتفاع هذا النوع من التكاليف من شأنه أن يدفع العملاء أكثر نحو تلك البنوك التي تحمل هذه التكاليف بشكل أكبر، ما يزيد من نسبة تركز الودائع على مستوى هذه البنوك؛
- ✓ بالمقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية قوية ومعنوية كذلك بين تكاليف التشغيل (WC) ونسبة تركز الودائع، ما يشير إلى أنَّ ارتفاع هذه التكاليف قد يُنقص من قدرة البنوك على جذب ودائع جديدة، أو من شأنه أن يؤدي إلى عرض خدماتها المالية والمصرفية بأسعار أعلى، ما يخفض من الحصة السوقية من الودائع لهذه البنوك؛
- ✓ كما أَنَّ لم يكن لتغيير تكاليف رأس المال الثابت (CC) أيَّ تأثير معنوي على تركز الودائع، ولا لحجم البنك (S) كذلك، ما يعكس أن استقطاب الودائع لا يعتمد بشكل واضح على الأصول الثابتة للبنك ولا على حجمه، إلَّا ما يتعداها لعوامل أخرى ربما كالسياسات التسويقية، أو جودة الخدمة المقدمة، أو مستويات العائد؛
- ✓ وأظهر عمر البنك (AGE) علاقة سلبية ومعنوية، وهنا يتضح أنَّ البنوك الأحدث أو قليلة الخبرة في العمل المصرفي قد تعتمد أكثر على عدد معين من كبار المودعين، في حين أنَّ البنوك العريقة بخبرتها قادرة على تنوع ودائعها من خلال توسيع قاعدة عملائها؛
- ✓ وقد سجلت النتائج كذلك علاقة إيجابية قوية ودالَّةً إحصائياً، بين التغيير الهيكلي نسبة تركز الأصول (CR₃A) وتركز الودائع، مما يدلُّ على أنَّ البنوك المهيمنة على الحصة الأكبر من الأصول المصرافية هي ذاتها المهيمنة على سوق الودائع؛
- ✓ في حين تم تسجيل تأثير سلبي ضعيف وغير معنوي لنسبة تركز القروض (CR₃L) على تركز الودائع، ما يشير إلى أنَّ البنوك التي تركز على الإقراض بشكل كبير، ليس بالضرورة أن تتمتع كذلك بذات القدرة في الاستحواذ على الودائع، ما يخفض ولو بنسبة ضعيفة من التركز المصرفي في الودائع؛
- عموماً، من خلال النماذج الثلاثة المتعلقة بمحددات تركز الأصول (CR₃A)، القروض (CR₃L)، والودائع (CR₃D) في السوق المصرفي الأردني خلال الفترة (2014-2023)، أشارت النتائج إلى أنَّ هذا السوق يتسم بدرجة عالية من التركز في هيكله، إذ أظهرت النماذج معاملات تفسير معتبرة ودلائل إحصائية قوية كذلك. حيث يتضح وجود علاقة متبادلة بين كل من تركز الأصول والقروض والودائع، ما يعني أنَّ السيطرة على واحد من هذه العناصر يقود إلى السيطرة على العناصر المتبقية وبالتالي السيطرة على السوق المصرفي ككل. وتتفق

أما بخصوص علاقة المتغيرات الهيكلية ببعضها، فقد بيّنت النتائج، العلاقة القوية بين مكونات السوق، حيث يرتبط ترّكز أحد الجوانب (الأصول أو القروض أو الودائع) بشكل وثيق ومؤثر ودال إحصائياً مع الجوانب الأخرى، ما يعكس حالة من الترکز المتبادل داخل النظام المصرفي. وعليه، يمكن القول أنّ السوق المصرفي الأردني يتميّز بتركيبة مرکزة نسبياً لصالح عدد محدود من البنوك الكبرى على رأس القطاع، مع تأثير تكاليف التمويل والتشغيل وعمر البنك كعوامل رئيسية في تشكيل هذه التركيبة.

2. نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة للبنوك القطرية:

تستعرض الجداول في هذا الجزء نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (3) بالنسبة للبنوك القطرية، مع اختلاف المتغير التابع في كل مرة والمتمثل في المتغيرات الهيكلية الخاصة بالتركيز المصري، وعليه سيتم التطرق إلى محددات كل من تركيز الأصول والقروض والودائع كذلك.

✓ **محددات تركز الأصول (CR₃A):** تشير نتائج هذا النموذج الذي يختبر محددات تركز الأصول خلال الفترة (2014-2023)، إلى أن السوق المصري القطري يتميز بمستوى عالٍ من الترتكز، كما دلت نتائج Lagrange Multiplier Analysis على التحليل باستخدام Panel Data Analysis أفضل من Pooled OLS، وبالاعتماد على نتائج Hausman test و F-test تبيّن أن نموذج الأثر الثابت (Random Effect Model) أفضل من نموذج الأثر العشوائي (Fixed Effect Model) (نتائج الاختبارات موضحة في الملحق رقم 15)، وبالنظر إلى نسبة تركز القروض كمتغير مستقل، تبيّن من

حال النموذج الموضح في الجدول رقم (4.12.أ) وجود عدة علاقات مهمة، والمعادلة المولالية توضح النموذج في الجدول أسفله:

$$CR_3A = 0.134901 - 0.009213*FC + 0.015398*WC + 0.002967*CC - 0.004054*S + 0.002401*AGE + 0.827675*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (4.13.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز الأصول للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃A**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/23/25 Time: 23:47
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.134901	0.064770	2.082769	0.0407
FC	-0.009213	0.028453	-0.323797	0.7470
WC	0.015398	0.019914	0.773214	0.4418
CC	0.002967	0.007949	0.373179	0.7101
S	-0.004054	0.002831	-1.432000	0.1563
AGE	0.002401	0.000314	7.658441	0.0000
CR₃L	0.827675	0.016232	50.99053	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.988658	Mean dependent var	0.782943
Adjusted R-squared	0.986541	S.D. dependent var	0.041600
S.E. of regression	0.004826	Akaike info criterion	-7.678553
Sum squared resid	0.001747	Schwarz criterion	-7.261918
Log likelihood	360.5349	Hannan-Quinn criter.	-7.510541
F-statistic	466.9782	Durbin-Watson stat	2.178960
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

ومع الأخذ بعين الاعتبار نسبة تركز الودائع متغيرا مستقلا، تبين أن نموذج الأثر العشوائي هو الأفضل لتقدير معلمات النموذج كما دلت على ذلك اختبارات LM و F-test و Hausman test (النتائج موضحة في الملحق رقم 16). والمعادلة التالية توضح نتيجة النموذج الموضح في الجدول رقم (4.13.ب):

$$CR_3A = 0.030500 + 0.120430*FC - 0.059515*WC + 0.058007*CC - 0.000959*S + 0.000262*AGE + 0.792307*CR_3D + [CX=R]$$

الجدول رقم (4.13.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركيز الأصول للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃A**
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/23/25 Time: 23:49
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.030500	0.041053	0.742958	0.4596
FC	0.120430	0.057917	2.079370	0.0407
WC	-0.059515	0.035537	-1.674730	0.0978
CC	0.058007	0.012899	4.496991	0.0000
S	-0.000959	0.001326	-0.723127	0.4716
AGE	0.000262	0.000109	2.397086	0.0188
CR₃D	0.792307	0.026704	29.67026	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		0.010932	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.878244	Mean dependent var	0.782943
Adjusted R-squared	0.869443	S.D. dependent var	0.041600
S.E. of regression	0.015031	Sum squared resid	0.018752
F-statistic	99.78217	Durbin-Watson stat	1.974712
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.878244	Mean dependent var	0.782943
Sum squared resid	0.018752	Durbin-Watson stat	1.974712

المصدر: مخرجات E-views

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجداولين السابقين نلاحظ ما يلي :

- ✓ لتكاليف التمويل(FC) تأثير موجب ومعنوي على نسبة تركز الأصول في البنوك القطرية كما هو ظاهر في الجدول الثاني من النموذج، في إشارة إلى أن ارتفاع هذه التكاليف يعزز من نسبة ترکز الأصول، لصالح البنوك التي تحمل تكاليف تمويلية أعلى نتيجة اعتمادها على عدد محدود من كبار العملاء والمودعين ما يعكس على العائد وتعويض التكاليف؟

- ✓ بالمقابل، كان لتكاليف التشغيل (WC) تأثير سلبي ضعيف المعنوية على تركيز الأصول، ما قد يعكس خصوصية السوق القطري الذي تسيطر عليه بنوك محددة بغض النظر عن التكاليف التي تتحمّلها البنوك وعن الكفاءة التشغيلية لها. كما لم يظهر متغير حجم البنك (S) أي تأثير معنوي على نسبة تركيز الأصول؛
 - ✓ أما عمر البنك (AGE) فقد كان له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على تركيز الأصول، ما يشير إلى أنّ البنوك الأقدم في قطر والتي تمتلك خبرة طويلة في العمل المصرفي، لديها ميزة نسبية تجعلها قادرة على ترجيح نسبة تركيز الأصول لصالحها نتيجة علاقاتها الراسخة مع كبار عملائها؛
 - ✓ هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لتكاليف رأس المال الثابت (CC) على تركيز الأصول، ما يعني أنّ ارتفاع هذه التكاليف يزيد من درجة التركيز، ويعزى ذلك إلى أنّ البنوك الكبيرة في غالب الأحيان تكون قادرة على الاستثمار في البنية التحتية وكذا في رأس المال الثابت (الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وكذا الأنظمة المصرفية المتطورة، المبني، الانتشار الجغرافي وتنوع الفروع)، إذ أنّ هذه الاستثمارات كفيلة بتعزيز الحصة السوقية لهذه البنوك والرفع من قدرتها على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء مقارنة بنظيرتها الأصغر حجماً، وهذا ما يعمل على رفع التركيز المصرفي لصالح البنوك الكبيرة. ويمكن أن نستنتج حينئذ، أنّ تكاليف رأس المال الثابت لا تشكل عبئاً عليها، إنما تتحول إلى ميزة تنافسية لها تدعم تواجدها وتركيزها في السوق. ما يشير إلى مدى قوّة البنوك القطرية وقدرتها على التوسيع وكذا الاستفادة من اقتصاديات الحجم؛
 - ✓ بيّنت النتائج أنّ لنسبة تركيز القروض (CR₃L) تأثير إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية وهو المتغير الأكثر تأثيراً على تركيز الأصول بمعامل بلغ المدار 0.82، ما يعني أنّ البنوك التي تتركز لديها القروض هي ذاك التي تتركز لديها الأصول، وبالتالي تتشكل هذه الأخيرة أساساً من النشاط الإقراضي للبنوك، في انعكاس مباشر للهيمنة على النشاط المصرفي؛
 - ✓ كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير موجب ودالاً إحصائياً لنسبة تركيز الودائع (CR₃D) على تركيز الأصول، ما يشير إلى أنّ البنوك التي تحوز ودائع أكبر تهيمن كذلك على حصة أكبر من الأصول.
- إنّ هذا النموذج بشقيه، يعكس هيكل سوق شديد التركيز في قطر، حيث يستند توزيع وتركيز الأصول المصرفية أساساً إلى درجة تركيز القروض لتليها درجة تركيز الودائع بتأثير أقل، وهذا ما يعكس الدور المحوري للنشاط الائتماني في تحديد هيكل السوق ككل. ويدعم هذه النتيجة أنّ البنوك الكبيرة لها القدرة على امتصاص تكاليف رأس المال الثابت وتحويلها إلى ميزة تنافسية ومصدر قوة يعزز مكانتها في السوق. بالمقابل، لعوامل الكفاءة أو المهيكل

الداخلي للبنك -من خلال التكاليف الأخرى- تأثير محدود على ذلك. وهذا ما يعكس سوقاً احتكارياً نوعاً ما، تحظى فيه بنوك محددة بالحصة الأكبر من السوق، مدعمة بقاعدة قروض ضخمة. وهو ما يميز السوق القطري عن نظيره الأردني. لذلك على السلطات الرقابية القطرية، سيما مصرف قطر المركزي، ضرورة مراقبة سوق الإقراض على اعتباره محوراً أساسياً لتركيز الأصول المصرفية، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على كبار العملاء والعمل على تنوع محفظة الأصول لتخفييف مخاطر التركيز سيما لدى البنوك العريقة.

✓ محددات تركيز القروض (**CR₃L**): تشير نتائج التحليل الواردة في الجدولين الموليين، وبناءً على نتائج اختبارات LM و F-test و Hausman test (الواردة في الملحقين رقم 17 و 18 على التوالي)، أن نموذج الأثر العشوائي (REM) هو الأحسن للتقدير. وباعتماد (CR₃A) متغيراً في التموذج تم الحصول على عدد من العلاقات المهمة الموضحة في الجدول رقم (4.1) والمعادلة المولية:

$$\begin{aligned} CR_3L = & -0.025086 + 0.012952*FC - 0.013556*WC + 0.024689*CC \\ & + 0.000220*S - 0.0001080*AGE + 1.078392*CR_3A + [CX=R] \end{aligned}$$

الجدول رقم (14.4): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركز القروض للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃L**
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/23/25 Time: 23:54
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025086	0.021237	-1.181219	0.2409
FC	0.012952	0.030839	0.419986	0.6756
WC	-0.013556	0.018851	-0.719083	0.4741
CC	-0.024689	0.006917	-3.569146	0.0006
S	0.000220	0.000698	0.315162	0.7534
AGE	-0.000108	5.78E-05	-1.870421	0.0650
CR₃A	1.078392	0.016328	66.04703	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		0.005749	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.977633	Mean dependent var	0.818076
Adjusted R-squared	0.976016	S.D. dependent var	0.044919
S.E. of regression	0.006957	Sum squared resid	0.004017
F-statistic	604.6366	Durbin-Watson stat	2.109428
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.977633	Mean dependent var	0.818076
Sum squared resid	0.004017	Durbin-Watson stat	2.109428

المصدر: مخرجات E-views

أما باعتماد (CR₃D) متغيراً مستقلاً في النموذج تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول والمعادلة التاليين:

$$CR_3L = -0.040801 + 0.112982*FC - 0.059260*WC + 0.035824*CC - 0.000751*S + 0.000164*AGE + 0.904885*CR_3D + [CX=R]$$

الجدول رقم (14.4.ب): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم(3) بالنسبة لتركيز القروض للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃L**
 Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
 Date: 08/23/25 Time: 23:57
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90
 Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.040801	0.036024	-1.132625	0.2606
FC	0.112982	0.050822	2.223110	0.0289
WC	-0.059260	0.031184	-1.900356	0.0609
CC	0.035824	0.011319	3.164982	0.0022
S	-0.000751	0.001163	-0.645862	0.5202
AGE	0.000164	9.58E-05	1.709598	0.0911
CR₃D	0.904885	0.023432	38.61676	0.0000

Effects Specification		S.D.	Rho
Cross-section random		0.000000	0.0000
Idiosyncratic random		0.009593	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.939055	Mean dependent var	0.818076
Adjusted R-squared	0.934650	S.D. dependent var	0.044919
S.E. of regression	0.011483	Sum squared resid	0.010944
F-statistic	213.1491	Durbin-Watson stat	2.223325
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.939055	Mean dependent var	0.818076
Sum squared resid	0.010944	Durbin-Watson stat	2.223325

المصدر: مخرجات E-views

انطلاقاً من الجدولين أعلاه، نلاحظ تسجيل عدد من العلاقات المهمة كما يلي:

- ✓ إحصائياً، كانت قيمة R^2 مرتفعة جداً في الجدولين، ما يعكس قدرة تفسيرية عالية للنموذج، أما قيمة F-statistic فقد أكدت معنوية النموذج ككل؛
- ✓ نلاحظ من خلال النتائج أنّ متغيرات (WC, AGE) أظهرت تأثيراً ضعيفاً ذا دلالة عند مستوى 10%， ما يدلّ على أنّ هذين المتغيرين، لا يلعبان دوراً ملحوظاً وجوهرياً في تفسير تركيز القروض في هذا السوق؛

- ✓ أما تكاليف التمويل (FC) فكان لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية وفق نتائج الجدول رقم (4.14.ب)، ما يعني أنه كلما ارتفعت تكاليف التمويل ارتفعت نسبة تركيز القروض، إذ أنّ البنوك قد تلجأ لتوفير الائتمان لكتاب العملاء المؤوثقين بدلًا من تنوع قروضها؛
- ✓ بالمقابل، سجلت تكاليف رأس المال الثابت (CC) تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية على نسبة تركيز القروض، ما يعني أنّ ارتفاع الاستثمار في الأصول الثابتة يعزّز من نسبة تركيز القروض، ما قد يفسّر بأنّ البنوك الكبيرة التي تعمل على زيادة الإنفاق على الاستثمارات الرأسمالية (المباني، التجهيزات، افتتاح فروع...) بدل توسيع النشاط الإقراضي لها، بحاجة إلى تدفقات نقدية مستقرة، مصدرها كبار المفترضين (كبيريات الشركات والمقاولات وقطاع الطاقة...) الذين لديهم القدرة على التسداد وبالتالي لا يحدث توسيع فعلي في قاعدة العملاء، ما يؤدي إلى زيادة تركيز القروض؛
- ✓ أما نسبة تركيز الأصول (CR_{3A}) فقد سجلت تأثيراً إيجابياً قوياً وذات دلالة إحصائية كبيرة وكان بذلك المتغير الأكثر تأثيراً، ما يعني أنّ البنوك التي تستحوذ على حصة أكبر من الأصول تستحوذ أيضاً على نسبة أكبر من القروض، مما يدل على هيمنة مؤسسات معينة على الائتمان في السوق، وتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Gischer & Stiele, M, 2008)؛
- ✓ وقد أشارت النتائج كذلك إلى التأثير الإيجابي والمعنوي لنسبة تركيز الودائع (CR_{3D}) على تركيز القروض، ما يعني أنّ البنوك المهيمنة على النسبة الأكبر من الودائع، لها القدرة على تحويلها إلى هيمنة على سوق الإقراض كذلك، وهذه النتيجة تتماشى نظرياً مع منطق التمويل المصرفي التقليدي، بأنّ المصدر الرئيسي للنشاط الإقراضي هو الودائع، وعليه من يستقطب الودائع يمنح القروض؛
- تشير هذه النتائج المسجلة إلى أنّ تركيز القروض في قطر محكم بشكل أساسي بتركيز الأصول ثم الودائع، ما يعكس احتكاراً أو شبه احتكار في سوق الائتمان كذلك، حيث تسيطر بنوك كبيرة على توزيع القروض، علاوةً على التأثير المهم والإيجابي لتكاليف التمويل ورأس المال الثابت، أمّا المتغيرات الأخرى التي تعكس الكفاءة والمياكل الداخلية الخاصة بالبنك فلم تظهر تأثيراً مهما. لذلك من الأفضل العمل على تحفيز البنوك الصغيرة والمتوسطة على توسيع نشاطها الإقراضي وتنوع قاعدة ودائعها وعملائها ومصادر دخلها، بهدف حجز حصة لها في السوق بهدف التقليل من مخاطر التركيز.

✓ محددات تركّز الودائع (CR₃D): يهدف النموذج الذي توضّحه نتائج الجداولين الموالين إلى التعرّف على أهم العوامل المؤثرة في تركّز الودائع في البنوك القطرية، وقد أظهرت نتائج اختبارات LM و F-test Hausman test (الموضحة في الملحق رقم 19) أنّ نموذج الأثر العشوائي هو الأنسب إذا أخذنا بعين الاعتبار المتغير المستقل (CR₃A). والمعادلة الموالية توضّح نتائج النموذج في هذه الحالة:

$$CR_3D = 0.113032 - 0.039554*FC + 0.008369*WC - 0.056017*CC + 0.000839*S - 0.000249*AGE + 1.071200*CR_3A + [CX=R]$$

الجدول رقم (15.4.أ): نتائج تحليل نموذج الدراسة رقم (3) بالنسبة لتركّز الودائع للبنوك القطرية

Dependent Variable: CR ₃ D				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 08/24/25 Time: 00:00				
Sample: 2014 2023				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 9				
Total panel (balanced) observations: 90				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.113032	0.056097	2.014936	0.0471
FC	-0.039554	0.081461	-0.485564	0.6286
WC	0.008369	0.049795	0.168078	0.8669
CC	-0.056017	0.018272	-3.065803	0.0029
S	0.000839	0.001843	0.455426	0.6500
AGE	-0.000249	0.000153	-1.633014	0.1063
CR₃A	1.071200	0.043129	24.83712	0.0000
Effects Specification				
		S.D.	Rho	
Cross-section random		0.000000	0.0000	
Idiosyncratic random		0.015185	1.0000	
Weighted Statistics				
R-squared	0.867176	Mean dependent var	0.956026	
Adjusted R-squared	0.857574	S.D. dependent var	0.046311	
S.E. of regression	0.017477	Sum squared resid	0.025353	
F-statistic	90.31435	Durbin-Watson stat	2.320363	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.867176	Mean dependent var	0.956026	
Sum squared resid	0.025353	Durbin-Watson stat	2.320363	

المصدر: مخرجات E-views

أمّا في حالة تركّز القروض كمحدّد ثان في النموذج، فيبيت الاختبارات التشخيصية (الموضحة نتائجها في الملحق رقم 20) أنّ نموذج الأثر الثابت (FEM) هو الأفضل في التقدير، والجدول رقم (15.4.ب) يوضح النتائج كما في المعادلة التالية:

$$CR_3D = -0.082932 - 0.045845*FC + 0.007252*WC - 0.004996*CC + 0.009070*S - 0.003407*AGE + 1.119674*CR_3L + [CX=F]$$

الجدول رقم (15.4.ب): نتائج تحليل نموذج الودائع للبنوك القطرية

Dependent Variable: **CR₃D**
 Method: Panel Least Squares
 Date: 08/24/25 Time: 00:04
 Sample: 2014 2023
 Periods included: 10
 Cross-sections included: 9
 Total panel (balanced) observations: 90

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.082932	0.150129	-0.552402	0.5823
FC	-0.045845	0.065950	-0.695141	0.4891
WC	0.007252	0.046159	0.157112	0.8756
CC	-0.004996	0.018426	-0.271139	0.7870
S	0.009070	0.006562	1.382236	0.1710
AGE	-0.003407	0.000727	-4.688380	0.0000
CR ₃ L	1.119674	0.037624	29.75982	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.950833	Mean dependent var	0.956026
Adjusted R-squared	0.941655	S.D. dependent var	0.046311
S.E. of regression	0.011186	Akaike info criterion	-5.997246
Sum squared resid	0.009385	Schwarz criterion	-5.580611
Log likelihood	284.8761	Hannan-Quinn criter.	-5.829234
F-statistic	103.6003	Durbin-Watson stat	2.016433
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات E-views

- ✓ لم تظهر هذه المتغيرات (FC, WC, S) أي دلالة إحصائية اتجاه تركّز الودائع، مما يشير إلى أن التكاليف التمويلية والتشغيلية وكذا حجم البنك ليست ذات تأثير كبير وواضح على تركّز الودائع في السوق القطري؛
- ✓ في حين أظهرت تكلفة رأس المال الثابت (CC) تأثيراً سالباً ودالاً إحصائياً، ما يعني أنّ ارتفاع هذا النوع من التكاليف يحدّوه انخفاض في نسبة تركّز الودائع، لأنّ توسيع البنك في الأصول الثابتة والفروع والهيكل والتكنولوجيا

الحديثة، وتلك البنوك الكبرى التي لها القدرة عموما على تحمل تكاليف رأسمالية أعلى، هذا يتيح لها ميزة احتذاب قاعدة أوسع من العملاء مما يؤدي إلى تنوع الودائع وبالتالي التخفيف من الترّكز؛

✓ بدوره، أظهر متغير عمر البنك (AGE) تأثيرا سلبياً ذا دلالة إحصائية، في إشارة إلى أنّ البنوك العريقة، ذات الخبرة الطويلة في العمل المصرفي والقديمة التأسيس، تعتبر أكثر استقطاباً لأموال المودعين نتيجة الثقة الكبيرة والمتراكمة وعلاقات التعامل الطويلة مع العملاء، ما يؤدي إلى الحصول على قاعدة عملاء أكثر تنوعاً وأقل ترّكزاً، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Staikouras & Fillipaki, 2006)؛

✓ بالمقابل، أظهر متغير نسبة ترکز الأصول (CR₃A) تأثيراً إيجابياً قوياً ودالاً إحصائياً، مما يشير إلى أنّ البنوك التي تمتلك أصولاً ضخمة وتقدم منتجات وضمانات أفضل، تميل أيضاً إلى جذب المودعين، فتحصل بذلك على النسبة الأكبر من الودائع، مما يعزّز الهيمنة السوقية للبنوك الكبرى؛

✓ أما نسبة ترکز القروض (CR₃L) فكان لها تأثير موجب ومعنوي، مما يدلّ على أنّ البنوك التي تبني سياسات ائتمانية ترکز على منح القروض، لديها القدرة أيضاً على استقطاب الودائع، في علاقة تبادلية بين المتغيرين وانعكاس لمنطق التمويل، بأنّ الهيمنة على منح القروض تعزّز الجاذبية على استقطاب الودائع والعكس صحيح؛

من خلال هذه النتائج، يمكن القول أنّ السوق المصرفي القطري يشهد ترکزاً ملحوظاً في الودائع لصالح البنوك التي تهيمن على الأصول إذ تعتبر هذه الأخيرة المحرك الرئيسي لترکز الودائع، مع وجود علاقة إيجابية قوية مع ترکز القروض كذلك. هذا ما يدلّ على بنية سوقية غير متوازنة، تميل فيها القوة السوقية نحو عدد محدود من البنوك، ما قد يعكس خصائص سوق احتكاري أو شبه احتكاري في جذب الودائع، مدعوماً بقدرات رأسمالية أعلى وخبرات مصرافية طويلة من شأنها التخفيف من حدة الترکز في الودائع. لذلك يعده تشجيع الاستثمار في رأس المال الثابت والتكنولوجيا المصرفية، بالإضافة إلى الرقابة على ترکز الأصول والقروض حلولاً مثلى للتقليل من مخاطر الترکز.

عموماً، كشفت نتائج النماذج الثلاثة لتحليل أنماط الترکز في السوق المصرفي القطري، (CR₃A, CR₃D, CR₃L) عن ترابط قوي وواضح بين مكونات القوة السوقية للبنوك، حيث يلعب ترکز الأصول دوراً أساسياً في تفسير سيطرة البنوك على القروض والودائع. وقد أظهرت النتائج كذلك، أنّ ترکز الأصول (CR₃A) يتأثر بشكل معنوي وإيجابي بكلّ من ترکز القروض (CR₃L) والودائع (CR₃D)، ما يعكس تكاملاً بين مكونات الحصة السوقية. بالمقابل، يرتبط ترکز القروض إيجابياً بترکز الأصول والودائع، مما قد يشير إلى وجود تنافس بين البنوك المقرضة على استقطاب العملاء. أما ترکز الودائع، فيتأثر إيجابياً بترکز الأصول والقروض، وتتفق هذه

العلاقات المسجلة مع ما توصلت اليه دراسة (Deltuvaite & Gižiene , 2007) ، ونلاحظ أنّ هذا النموذج الوحيد الذي أظهرت فيه تكلفة رأس المال (CC) تأثيراً معنوياً، ما يعكس أهمية الكفاءة المالية في تعزيز قدرة البنوك على جذب الودائع. عموماً، تدعم النماذج الثلاثة فرضية وجود سوق احتكاري أو احتكار قلة (Oligopoly)، حيث تتركز الموارد والتمويل في عدد محدود من البنوك الكبرى التي تحيم من النشاط المصرفي في قطر.

3. مقارنة نتائج تحليل النموذج رقم (3) بين البنوك الأردنية والقطريّة:

من خلال تحليل النماذج الفرعية الخاصة بمحدّدات الترّكز المصرفي وأهم العوامل المؤثرة عليه، في كّل من البنوك الأردنية والقطريّة، ومع الأخذ بعين الاعتبار الترّكز في الأصول، الترّكز في القروض وكذا الترّكز في الودائع كمتغيرات هيكلية خاصة بالسوق ككل، وانطلاقاً من النتائج المسجلة، والتي تمّت الإشارة إليها سابقاً، نلاحظ ما يلي:

- ✓ يلعب متغير حجم القروض دوراً حاسماً في زيادة الحصة السوقية للأصول بالنسبة للبنوك، وبشكل أقوى في قطر. حيث كان لهذا المغير تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية في كلا البلدين، لكن معامله أخذ القيمة (0.827675) في قطر، بينما في الأردن بلغ المعامل المقدار (0.320726). بالمقابل، نلاحظ أنّ ترّكز الودائع يعزز من الأصول في البنوك القطرية (0.792307)، في حين أنه في الأردن يبدو أنّ ترّكز الودائع لا يترجم إلى إضافة الأصول بنفس القوة (0.466513)، فالكفاءة التشغيلية والتمويلية تعتبر المحرك الرئيسي للأصول في الأردن، في حين تلعب القروض والودائع والبني التحتية (تكليف رأس المال الثابت) دوراً أكبر في قطر؛
- ✓ في كّل من قطر والأردن، يظهر أنّ ترّكز الأصول يؤثّر إيجاباً وبشكل مباشر على ترّكز القروض، وبيّدو جلياً أنّ هذا التأثير أقوى في البنوك الأردنية بمعامل بلغ (1.354384). بينما أظهر كلا السوقين علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين ترّكز الودائع من جهة وترّكز القروض من جهة ثانية، فالعلاقة هنا متباينة بينهما، غير أنه في قطر تظهر تكليف رأس المال الثابت كمحدّد ضاغط يؤثّر سلباً؛
- ✓ أما عن محدّدات نسبة ترّكز الودائع، أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ومعنىّة مع ترّكز الأصول في كلا البلدين خصوصاً في قطر (1.078392)، مما يشير إلى أنّ البنوك التي تترّكز فيها الأصول هي ذاتها التي تحيم على الودائع في كلا البلدين. وقد سُجّلت نفس العلاقة أيضاً في قطر، بخصوص التأثير الإيجابي والمعنوي بين ترّكز الودائع والقروض، مع ظهور محدّد آخر في البنوك القطرية هو تكلفة رأس المال الثابت، مما يعكس حاجة

السوق القطري أكثر لكونه التمويل بهدف جذب الودائع، وهنا يمكن القول أنّ السوق المصرفي القطري، يعطي وزناً أكبر للبنية التحتية، بالإضافة إلى عمر البنك وخبرته في العمل المصرفي، أمّا في الأردن فلم يظهر التأثير المتبادل الواضح بين نسبة تركّز الودائع والقروض؛

✓ أظهر السوق القطري ترابطًا أقوى وأكثر وضوحاً بين مكونات التركيز المصرفي الثلاثة (الأصول، القروض، والودائع)، ما يعكس حالة من الاحتكار أو احتكار قلة واضح وهيمنة عدد قليل من البنوك على النشاط المصرفي؛

✓ إنّ بروز التأثير المعنوي لتكلفة رأس المال في قطر دون الأردن، مفاده أنّ السوق القطري أكثر حساسية للمتغيرات المالية والكافأة التشغيلية، كما أنّ هذا الاختلاف يعكس طبيعة السوقين المصرفيين الأردني والقطري، فالتركيز في الأردن يتحدد أكثر بمحاذات التكلفة والحجم والكافأة، مع دور أوضح وأهم لتكاليف التشغيل والسيولة في هيمنة عدد قليل من البنوك الكبيرة، في حين يبقى أثر الأصول والودائع والقروض على بعضها أقل قوة من السوق القطرية، هذه الأخيرة التي تبرز فيها الاستثمارات الرأسمالية والبني القاعدية، كمحددات داعمة لتركيز البنوك الكبيرة، مانحةً إياها ميزة تنافسية تعمل على تعزيز تركّزها في سوق الأصول والقروض والودائع؛

✓ في قطر، أظهرت النماذج القياسية أنّ محددات التركيز المصرفي في الأصول والقروض والودائع متشابكة بشكل وثيق، حيث يفسّر تركّز الأصول جزءاً كبيراً من تركّز القروض والودائع، والعكس صحيح، ما يعكس هيمنة كبار العملاء (مقترضين ومودعين) على البنوك القطرية. في حين كانت هذه العلاقة أضعف نسبياً في الأردن مقارنة بقطر، ما قد يعكس نوعاً من المنافسة القائمة بين البنوك الأردنية، وسوقاً أكثر تنوعاً أو تأثيراً أكبر لعوامل تنظيمية وسلوك تنافسي أعلى؛

✓ يمكن الاستنتاج أنّ السوق القطري أكثر تركيزاً مقارنة بنظيره الأردني، حيث يهيمن عدد محدود من البنوك الكبيرة على كلّ من الأصول، القروض، والودائع، مما يشير إلى نمط أقرب إلى "احتكار القلة"، بينما السوق الأردني يُظهر خصائص أقرب إلى المنافسة الاحتكارية نتيجة التشتت النسبي في الهيمنة بين البنوك.

5.4 ملخص نتائج اختبار الفرضيات:

نَصَّتِ الفرضية الفرعية الأولى على أنه: "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على ربحية البنوك الأردنية والقطريّة"، وبالرجوع لما أسفرت عنه نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (1) المتعلق بهذه الفرضية، فقد بيّنت النتائج المتعلقة بالبنوك الأردنية أن تكاليف التمويل وعمر البنك يؤثّران سلباً على الربحية، أمّا تكاليف التشغيل وحجم البنك فلهمما تأثير إيجابي عليهما، في حين لم تظهر تكاليف رأس المال الثابت أيّ أثر ذو دلالة إحصائية، وهذا ما يقودنا لقبول هذه الفرضية جزئياً بالنسبة لمتغيرات (WC, S) ورفضها جزئياً بالنسبة لمتغيرات تكاليف التمويل وعمر البنك وتكاليف رأس المال الثابت (CC). وبخصوص البنوك القطرية، فقد تبيّن أنّ تكاليف التمويل وحجم البنك تأثير سلبي على الربحية، وتتكاليف التشغيل وعمر البنك أثر إيجابي عليهما، في حين لم تسجّل تكاليف رأس المال الثابت أيّ أثر كذلك، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى جزئياً بالنسبة لتكاليف التشغيل وعمر البنك، ورفضها بالنسبة لباقي المتغيرات الداخلية.

وقد نَصَّتِ الفرضية الفرعية الثانية على أنه: "يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للتركيز المصرفي على ربحية البنوك الأردنية والقطريّة". ودائماً بالاعتماد على نموذج الدراسة رقم (1)، بالنسبة للبنوك الأردنية، تبيّن أنّ لتركيز الأصول والقروض أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على الربحية، ولم يسجّل تركيز الودائع أيّ أثر معنوي عليهما، مما يعني رفض هذه الفرضية بالنسبة لكل المغيرات. وبخصوص البنوك القطرية، لم تسجّل نسب التركيز المصرفي الثلاثة (CR₃A, CR₃L, CR₃D) أيّ أثر معنوي على الربحية، مما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية بالنسبة للبنوك القطرية، وبالتالي هنا، نرفض كلياً هذه الفرضية بالنسبة للبنوك الأردنية والقطريّة.

أمّا الفرضية الفرعية الثالثة فنَصَّت على أنّ: "البنوك الأردنية والقطريّة تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارّية". وبالاعتماد على نتائج تحليل النموذج رقم (2) تبيّن أنّ البنوك الأردنية تنشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارّية، حيث بلغت قيمة H-statistic المقدار (0.25)، في حين بلغت (-0.47) بالنسبة للبنوك القطرية الناشطة في ظروف احتكارية، وهذا ما يعني قبول هذه الفرضية بالنسبة للبنوك الأردنية، ورفضها بالنسبة للبنوك القطرية.

في حين نَصَّتِ الفرضية الفرعية الرابعة على أنه: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطريّة". وبالاعتماد على نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (2)، والذي توصل إلى أنّ السوق

المصرفي الأردني تسوده منافسة احتكارية، في حين أنّ السوق المصرفي القطري احتكاري، وبالإضافة إلى نتائج الدراسة الوصفية للمتغيرات، التي أسفرت على عدد من النتائج، أهمها أنّ مستويات الربحية كانت أعلى في البنوك الأردنية مقارنة بنظيرتها القطرية، في حين سجّلت هذه الأخيرة معدلات ترّكز شديدة في كل من الأصول والقروض والودائع كذلك. وعليه يتم رفض هذه الفرضية، لأنّه توجد فروقات فعلية في واقع الظروف التنافسية بين السوقين.

وبخصوص **الفرضية الفرعية الخامسة** فنصّت على أنّه: "يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لتكاليف التي تتحملها البنوك على واقع تنافسية البنوك الأردنية والقطريّة". لاختبارها تم الاعتماد على النموذجين رقم (1) و(2)، حيث أشارت نتائج التحليل الإحصائي لهما، عن وجود تأثير سلبي معنوي ودال احصائيًا بالنسبة لتكاليف التمويل وإيجابي بالنسبة لتكاليف التشغيل، وعدم وجود أيّ أثر دال احصائيًا لتكاليف رأس المال الثابت، وهذا بالنسبة للبنوك الأردنية والقطريّة على حدّ سواء، وعليه القبول الجزئي لهذه الفرضية بالنسبة لتكاليف التمويل، ورفضها بالنسبة لتكاليف التشغيل وتكاليف رأس المال الثابت.

أمّا **الفرضية الفرعية السادسة** فكان مفادها أنّ: "هناك درجة متوسطة من الترّكز المصرفي في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، مع عدم وجود فروقات بين البلدين". لاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (3)، بالإضافة إلى نتائج التحليل الوصفي لنسب الترّكز المصرفي في (الأصول، القروض والودائع) كما هي واردة في الجدول رقم (3.4) باختصار، إذ نلاحظ أنّ أدنى متوسط من بين كلّ نسب الترّكز المصرفي، بلغ حوالي 68% بالنسبة للبنوك الأردنية، وأعلاها قدر بحوالي 95% بالنسبة للبنوك القطرية، وهذه النسب مرتفعة عموماً في السوق المصرفي الأردني، وأكثر ارتفاعاً في السوق القطري، ما يعني وجود فروقات بين السوقين، فالسوق القطري أشدّ ترّكزاً في كل من الأصول والقروض والودائع. وبالتالي **نفي الفرضية الفرعية الخامسة** بشقيها.

في حين نصّت **الفرضية الفرعية السابعة** على أنّه: "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك على نسبة الترّكز المصرفي في القطاعين المصرفيين الأردني والقطري، مع عدم وجود فروقات معنوية بين البلدين". وبالرجوع إلى نتائج التحليل الخاصة بالنموذج رقم (3) المعدّ لاختبار هذه الفرضية، دلّت النتائج على أنّه لتكاليف التمويل أثر إيجابي، في حين كان لتكاليف التشغيل وعمر البنك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على نسب الترّكز المصرفي في الأصول والقروض والودائع بالنسبة للسوق الأردني، في حين لم تسجّل تكاليف رأس المال الثابت وحجم البنك أثراً معنويًا يُذكر، ما يعني رفض هذه الفرضية بالنسبة لتكاليف التمويل والتشغيل وعمر البنك، وقبولها بالنسبة لتكاليف رأس المال الثابت وحجم البنك (بالنسبة للبنوك الأردنية).

وبخصوص البنوك القطرية، فدللت النتائج على أنّ (FC, CC, AGE) لها تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على نسبة تركز الأصول، وأظهرت تكاليف التمويل ورأس المال الثابت أثراً دالاً احصائياً على نسبة تركز القروض، أمّا محدّدات تركز الودائع فتمثّلت أساساً في تكاليف رأس المال الثابت وعمر البنك (مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف اتجاه العلاقة سلباً أو إيجاباً)، ما يعني رفض الفرضية الفرعية السادسة بالنسبة لمتغيرات (FC, CC, AGE)، وقبولها بالنسبة لحجم البنك وتكاليف التشغيل التي لم تظهر تأثيراً على نسب التركز المصرفي. وكما نلاحظ تسجيل فروقات بين السوقين الأردني والقطري، سيما مع بروز تكاليف رأس المال الثابت محدّد مهم لنسب التركز المصرفي الثلاثة. ما يعني رفض الشق الثاني من الفرضية الفرعية السادسة.

أمّا الفرضية الفرعية الثامنة والأخيرة، فقد نصّت على أمّه: "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مكونات التركز المصرفي في الأصول، القروض والودائع"، فلاختبارها تم الاعتماد على النموذج رقم (3)، والذي أسفر عن عدّة نتائج، أهمّها وجود علاقة إيجابية قوية ومتبادلة بين نسب التركز المصرفي الثلاثة في السوق المصرفي القطري، ما يعني أمّ الهيمنة على إحدى المكونات يؤدي تلقائياً إلى الهيمنة على المكونات الأخرى، وبالتالي على السوق ككل. وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثامنة بالنسبة للسوق المصرفي القطري. وبخصوص الأردن، تبيّن وجود علاقة ضعيفة غير دالّة احصائياً بين نسبة تركز القروض والودائع ما يعني رفض هذه الفرضية في هذا الجزء من العلاقة، وقبولها بخصوص العلاقة بين نسبة التركز في الأصول والقروض والودائع.

6.4 خاتمة الفصل الرابع:

استعرض الفصل الرابع نتائج التحليل الإحصائي لنماذج الدراسة المختلفة، بدءاً بالنموذج الأول الذي يهدف أساساً إلى التعرف على محددات الربحية، الخاصة بالبنوك الأردنية والقطريه محل الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن ربحية البنوك الأردنية تتأثر أساساً بعوامل سوقية (التركز المصرفي) وعوامل داخلية مرتبطة بكل بنك (تمويلية، تشغيلية) من كونها مرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل. في حين أن البنوك القطرية تتأثر ربحيتها بشكل واضح بالتكلفة والهيكل التشغيلي للبنك، أكثر من تأثيرها بهيكل السوق (تركز السوق ككل)، إذ لم تظهر مؤشرات التركيز الثلاثة أي دلالة إحصائية في تفسير ربحية البنوك القطرية.

كما تبين أن القطاع المصرفي الأردني ينشط في ظروف تتميز بالمنافسة الإحتكارية، في حين أن نظيره القطري فهو سوق احتكاري نوعاً ما مع احتلال توازنه في المدى الطويل، وفقاً للقيمة السالبة لدالة المرونة الاحصائية من نموذج P-R. ومن خلال دراسة محددات التركيز المصرفي في النموذج رقم (3)، تم التوصل إلى أن السوق المصرفي الأردني يتميز بتركيبة مركبة نسبياً لصالح عدد محدود من البنوك الكبيرة، بالإضافة إلى الأثر المهم لتكليف التمويل والتشغيل في تحديد هذا الهيكل. وتميز السوق القطري بالمقابل، بأنه أعلى تركيزاً مقارنة بنظيره الأردني، كما بترت تكاليف رأس المال الثابت كعامل مهم مؤثر في تركيبة السوق. هذا، إضافةً إلى العديد من النتائج وال العلاقات الاحصائية بين متغيرات الدراسة التي ورد ذكرها ومناقشتها سابقاً.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل، سيخصص الفصل المولى والأخير من هذه الدراسة، إلى ملخص عام للنتائج مع مناقشتها وأهم الاستنتاجات المستخلصة من طرف الباحثة، إضافةً إلى بعض التوصيات المقترحة.

الفصل الخامس: ملخص النتائج، الاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة؛

2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات؛

3.5 التوصيات المقترحة؛

4.5 صعوبات الدراسة؛

5.5 آفاق الدراسة المستقبلية والمواضيع المقترحة؛

6.5 خاتمة الفصل الخامس.

1.5 مقدمة:

بعد تحليل البيانات الخاصة بالبنوك الأردنية والقطريّة محل الدراسة في الفصل السابق، من خلال تحليل الانحدار المشترك لمختلف النماذج القياسيّة، يأتي هذا الفصل، ليُرَكِّز على أهم النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى عدد من الاستنتاجات على ضوء نتائج التحليل، مع عرض بعض التوصيات التي نرى أنها قد تفيد بعض الأطراف المعنية بالدراسة.

2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات:

استناداً إلى تحليل أثر العوامل الداخلية المرتبطة بكل بنك (التكاليف، الحجم والعمر) وأخرى خاصة بالسوق ككل (نسبة الترکز المصرفي) على الربحية باعتبارها أحد أهم محددات التنافسية المصرفية، إضافة إلى محددات الترکز المصرفي باعتباره مرآة عاكسة للوضع التنافسي، يمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالسوقين المصرفيين الأردني والقطري بالنقاط التالية:

1.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصرفي في الأردن:

إنّ من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة الإحصائية الخاصة بمختلف النماذج الواردة في منهجية الدراسة، وخاصة بالبنوك الأردنية، ما يلي:

1. بناءً على نتائج التحليل الوصفي، تميز السوق المصرفي الأردني بـ:

- ✓ معدلات ربحية متوسطة عموماً لكنّها متقلبة، ما يشير إلى أن البنوك الأردنية تعمل بعوامل ربحية مقبولة.
- ✓ تكاليف تمويل متوسطة على العموم (كما يمكن اعتبارها مرتفعة قليلاً)، ما يدلّ على ارتفاع تكلفة رأس المال المستخدم، وتأثير بذلك سلباً على الأداء المالي للبنوك والربحية.
- ✓ تكاليف تشغيل منخفضة نسبياً، كما أنها متقاربة بين البنوك، ما يعني أن هناك تحكم نسبي في المصارييف التشغيلية لدى البنوك، كما أنّ هذه الأخيرة تتمتع بالكفاءة لإدارة هذا النوع من التكاليف.
- ✓ تكاليف رأس مال ثابت مقبولة غير أنها متباينة بدورها، ما يعكس اختلافاً واضحاً في استثمارات البنوك في الأصول الثابتة، وهو دليل على اختلاف استراتيجيات الاستثمار والتوسّع بين البنوك.
- ✓ أحجام بنوك صغيرة نسبياً (إلى متوسطة)، وبمتوسط عمر 45 عاماً، ما يشير إلى وجود بنوك تقليدية قديمة في العمل المصرفي، وأخرى حديثة التأسيس نوعاً ما (من 18 إلى 93 عاماً). ما ينتج عنه

اختلاف واضح في الخبرة والأساليب التشغيلية بين البنوك الحديثة والقديمة. كما يدل ذلك على نضج السوق المصرفي الأردني.

✓ التقلب في الربحية والتكاليف، من شأنه أن يعكس الحاجة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحديث هيكل التمويل في البنوك.

✓ هيمنة معتبرة لأكبر ثلاثة بنوك على الأصول والودائع، وهذا يقلل من المنافسة وينحى البنوك الكبرى قوّة سوقية تؤثّر من خلالها على الأسعار والخدمات. في حين سجّلت القروض تراجعاً أقل، مع الإشارة هنا إلى الانخفاض التدريجي لمؤشرات التركيز الثلاثة خلال فترة الدراسة.

2. هناك تأثير مهم -إيجابياً وسلبياً- ودالاً احصائياً لمؤشرات التركيز المصرفي الثلاثة، CR_3A , CR_3L , CR_3D على الربحية، ما يدل على أن البنوك الكبرى على رأس القطاع المصرفي تستفيد من موقعها المهيمن في السوق.

3. النتيجة أعلاه، تشير إلى ظروف أو بيئة تنافسية محدودة نسبياً وأقل افتاحاً، حيث قد تتركز القوة السوقية في أيدي عدد قليل من البنوك الكبيرة، مما يسمح لها من تحقيق أرباح أعلى دون تلقي ضغوط تنافسية كبيرة من البنوك الأخرى الأصغر حجماً.

4. العلاقة السلبية والمعتبرة التي أظهرتها نتائج التحليل الإحصائي بين تكاليف التمويل (FC) والربحية، تؤكد أهمية الكفاءة المالية في تحسين الوضع التناصفي على العموم.

5. بینت النتائج أنّ البنوك الأردنية تنشط في ظروف المنافسة الاحتكارية، كما دلت على ذلك H- statistic الموجبة -في النموذج رقم (2) في هذه الدراسة-، هذا يعني أن هناك تعداداً في البنوك، لكن بالمقابل لكل بنك قدرة نسبية تتيح له تسعير خدماته بشكل منفصل عن غيره من البنوك إلى حدّ ما، بسبب اختلاف جودة الخدمات، والعلامة التجارية، أو حتى اختلاف حجم البنك.

6. وبناء على نتائج النموذج رقم (2) كذلك، تبيّن وجود علاقة سلبية بين الربحية من جهة وتكاليف التمويل من جهة أخرى، ما يشير إلى أن ارتفاع تكاليف التمويل يقلل من أرباح البنوك. أمّا تكاليف التشغيل فقد سجّلت علاقة إيجابية بينها وبين الربحية ما قد يفسّر بأن الإنفاق التشغيلي يوظّف لتحسين الخدمات وتوسيع قاعدة العملاء، وبالتالي زيادة الإيرادات. في حين أنه لم يكن هنالك أي تأثير معنوي لتكاليف رأس المال الثابت على الربحية، مما يعني أن الاستثمار طويل الأجل في الأصول الثابتة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة فورية في الربحية.

7. كشفت النتائج أن محددات التركيز المصري في الأردن، تمثل أساساً في العلاقة المتبادلة بين الودائع والأصول والقروض، حيث أن استقطاب ودائع أكبر ينعكس مباشرةً في قدرة البنوك الكبيرة على تعزيز أصولها أكثر، وهذا بدوره ينعكس على حجم القروض المنوحة. هذه البنية القائمة على التأثير المتبادل بين نسب التركيز الثلاثة، تعكس هيكل السوق الأردني الذي يتسم بتركيز "تقليدي" مبادئ العلاقة المباشرة بين المدخرات والتمويل، كما أظهرت التكاليف التشغيلية والتمويلية تأثيراً مهماً على نسب التركيز المصري. بالمقابل، لم تظهر المتغيرات الداخلية الأخرى المرتبطة بالبنوك تأثيراً جوهرياً وكبيراً على مؤشرات التركيز المصري.

2.2.5 نتائج الدراسة الخاصة بالسوق المصري في قطر:

على ضوء التحليل الاحصائي لنماذج الدراسة فيما يخص السوق المصري القطري، فقد تم تسجيل العديد من النتائج لعل أهمها ما يلي:

1. بناء على نتائج الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة، فإن السوق المصري القطري يتميز بـ:
 - ✓ انخفاض متوسط الربحية (0.012368)، والذي يبقى قريباً من مستوى ربحية البنوك الأردنية (0.015223) لكنه أقل بقليل، إضافة إلى فوارق معتبرة لهذه المعدلات المسجلة بين البنوك، هذا ما يعكس تذبذباً في الأداء بين البنوك القطرية.
 - ✓ تكاليف تمويل أعلى من الأردن، وهو ما يمكن تفسيره باعتماد البنوك القطرية بصورة كبيرة على التمويل المكلف أو أن معدلات الفائدة أعلى نسبياً. كما كانت تكاليف التشغيل أعلى بشكل واضح كذلك، ما يعكس التفاوت الكبير في الكفاءة التشغيلية بين البنوك القطرية ونظيرتها الأردنية. كما سجلت تكاليف رأس المال الثابت بدورها مستويات أعلى من الأردن. كل ذلك قد يضغط على الربحية رغم ارتفاع رأس المال.
 - ✓ يضم السوق المصري القطري بنوكاً كبيرة الحجم على العموم، كما أن متوسط حجمها أكبر من نظيرتها الأردنية، ما يعكس قوة مالية أكبر، ربما بفضل الفوائض المالية المرتبطة بالقطاع النفطي. بالمقابل، فإن البنوك القطرية أصغر عمراً في المتوسط، ما يعني أن هناك بنوك حديثة نسبياً وأقل خبرة في العمل المصرفي.
 - ✓ تركيز مصرفي شديد، أكبر من السوق الأردني، سيما في الودائع. ويعزى ذلك إلى هيمنة عدد قليل من البنوك الكبيرة على الأصول، القروض، والودائع، وبشكل يفوق نظيرتها الأردنية.

2. غياب التأثير المعنوي للتكرز المصري -بنسبة ثلاثة-على الربحية، على الرغم من التكرز الشديد الذي يشهده القطاع المصرفي القطري، هذه النتيجة تعكس أن الربحية ليست مرتبطة بالهيمنة السوقية، إنما تعتمد على عوامل داخلية أخرى مثل كفاءة الإدارة وحجم البنك.

3. النتيجة أعلاه تشير إلى أن البيئة المصرفية القطرية رغم تكررها الشديد، فيها نوع من المنافسة بين البنوك، أو أنها منظمة بشكل يمنع الاستغلال المفرط للنفوذ أو الهيمنة السوقية، حيث لا تمنع الحصة السوقية الكبيرة ميزة "ربحية تلقائية"، ما يوضح الدور الفعال للهيئات الرقابية والسياسة الصارمة لمصرف قطر المركزي، ويعزز مبدأ التنافس على أساس الكفاءة والجودة.

4. كما أن الأثر المهم لحجم وعمر البنك وكفاءة التشغيل -من خلال تكاليف التشغيل (WC)- على الربحية، يدل على أن البنوك تتنافس من خلال تحسين الأداء والخدمات المقدمة وليس فقط عبر السيطرة السوقية. ما يشير إلى التوجه الاستثماري للبنوك القطرية نحو الحداثة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتقديم خدمات جديدة ومتقدمة ومرجحة أكثر.

5. الطبيعة الاحتكارية للسوق المصرفي القطري لأن $H - statistic < 0$ ، والتي يمكن أن تقف وراءها الأسباب المحتملة التالية:

- ✓ ترکز عالي وسوق مغلق:
- ✓ شدة ترکز السوق المصري نتيجة ترکز (الأصول، القروض، الودائع) في عدد قليل من البنوك الكبيرة، وشبه غياب منافسين جدد يشير لزيادة النفوذ والهيمنة.
- ✓ سلطات الرقابة (كمصرف قطر المركزي) قد تكون متشددة وتعيق دخول بنوك جديدة، مما يخلق حاجزاً تدريجياً قوياً ويخلق نوعاً من الاحتكار للبنوك الكبيرة.
- ✓ وجود خصائص احتكارية واضحة:
- ✓ البنوك القطرية لديها القدرة النسبية على "تمرير تكاليف التمويل إلى العملاء"، لضعف المنافسة بينها وامتلاكها لقوة تسعيرية (Market Power)، ما يعني أنها قادرة على رفع الأسعار عند ارتفاع التكاليف دون أن تفقد جزءاً من حصتها السوقية.
- ✓ تتميز البيئة الاقتصادية القطرية بصغر حجمها (عدد محدود من البنوك)، فهي تحكم كلياً تصرفات الأسعار والسوق ككل.

6. يظهر الترّكز المصرفي في شكل ديناميكية متبادلة بين الأصول والقروض والودائع، مدعومة بمحددات أخرى أقل تأثيراً مثل تكاليف رأس المال الثابت (CC) التي تؤثر إيجاباً على الأصول والقروض، ولكنّها تمثل ضغطاً سلبياً على الودائع، علاوة على دور عمر البنك (AGE) في التخفيف من الترّكز السوقي. وعليه يمكن القول أنّ هيكل السوق القطري يتميز بكونه أكثر استثماراً في البنية التحتية والتوسعات الرأسمالية، مما يعطي البنوك الكبّرى قدرة تنافسية تساعدها على تعزيز ترّكزها في السوق، وبالمقابل خفض حدة المنافسة القائمة مع البنوك الأصغر.

3.2.5 نتائج مشتركة ومقارنة بين البلدين:

أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وتحصّن السوقين المصرفيين الأردني والقطري معاً، ما يلي:

1. سجّل القطاع المصرفي القطري خلال الفترة 2014-2023 مؤشرات ترّكز أعلى مقارنةً بنظيره الأردني، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل لعلّ أهمّها ما يلي:
 - ✓ يعتبر الاقتصاد القطري صغيراً من حيث عدد السكان وبالتالي عدد العملاء المحتملين، لكنّه كبير من حيث حجم الأموال المتداولة. وهذا ما يدفع بعدد قليل من البنوك الكبّرى لأنّ تهيمن على السوق، وتكون قادرة على تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة، ما يتّبع عنه ارتفاع نسبة الترّكز المصرفي. أمّا في الأردن، فعدد البنوك أكبر نسبياً مقارنةً بحجم السوق الأردني، و كنتيجةً لذلك تتوزع الحصة السوقية على عدد أكبر من البنوك وينخفض الترّكز وتحفّز المنافسة بين البنوك.
 - ✓ في قطر، معظم البنوك الكبّرى تملّكها جزئياً أو كلياً الحكومة أو جهات استثمارية قوية، وهذا ما يعطيها قدرة أكبر على السيطرة على السوق ورفع حصتها السوقية. بالمقابل، يشهد القطاع المصرفي الأردني تنوعاً في ملكية البنوك بين القطاع العام والخاص والبنوك الأجنبية كذلك، ما يحدّ من السيطرة النسبية لعدد محدود من البنوك وبالتالي ينخفض الترّكز بينها.
 - ✓ الاقتصاد القطري محدود نسبياً، لكنّه يرتكز على مشاريع جدّ ضخمة في الطاقة والبني التحتية عموماً، وهذا النوع من المشاريع يحتاج لرؤوس أموال ضخمة لا توفرها إلا البنوك الكبّرى. ويعزّز الاقتصاد الأردني تنوعاً في القطاعات، ويتميز بوفرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يخلق تحديات تنافسية بين عدد أكبر من البنوك لتمويل هذه المشاريع.
 - ✓ قد يكون توجّه السياسات النقدية والرقابية القطرية، هو العمل على تشجيع وجود بنوك أو كيانات مصرافية كبيرة لها القوّة على توفير التمويل للمشاريع الضخمة، بدلاً من وجود عدد كبير من البنوك

الصغيرة. أما البيئة التنظيمية في الأردن فقد تكون أكثر انفتاحاً ومشجعة على تعدد البنوك ودخول المنافسين الجدد.

2. وجود علاقة سلبية ودالة احصائياً بين تكاليف التمويل (FC) والربحية (IA)، ويمكن تفسير هذه العلاقة بالأسباب التالية:

- ✓ الضغط على الأرباح من هامش الفائدة: بما أن تكلفة التمويل تمثل الفائدة المدفوعة على الإيداعات وعلى الاقتراض، فعندما ترتفع هذه التكلفة سوف يتراجع هامش الفائدة الصافية (Net Interest Margin)، ما يضغط مباشرة على الربحية.
- ✓ صعوبة نقل التكاليف إلى العملاء: ففي الأسواق التنافسية (مثل الأردن في هذه الحالة)، قد لا تتمكن البنوك من رفع أسعار الإقراض أو الفوائد والعمولات بنفس السرعة أو الدرجة التي ترتفع بها تكلفة التمويل، مما يضغط مباشرة على الربحية.
- ✓ ارتفاع المخاطر الأئتمانية: إن ارتفاع تكاليف التمويل غالباً ما تأتي مع ضغوط تعتمد على جودة الأئتمان ومخاطر السيولة، مما يؤثر سلباً على الأرباح.

3. وجود علاقة إيجابية بين تكاليف التشغيل (WC) والربحية، والتي يمكن تفسيرها كما يلي:

- ✓ عندما تدار تكاليف التشغيل بشكل استراتيجي، فهذا يساعد على زيادة الإيرادات وكفاءة العمليات المصرفية، وبالتالي التأثير الإيجابي على الربحية.
- ✓ التركيز على الاستثمار في الكوادر الكفاءة والتكنولوجيا الحديثة: حيث أن ارتفاع المصارييف التشغيلية قد ينبع عن الاستثمار في تكنولوجيا خدمات جديدة وأكثر تطوراً (مثل الخدمات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي أو تحسين الكفاءة)، وهذا يحسن الربحية على المدى المتوسط والبعيد.
- ✓ الجودة وسياسة التسويق: فارتفاع المصارييف كثيراً ما يكون بسبب توظيف كوادر مؤهلة أو التوسيع في فروع ذات إيراد أعلى، ما يحفز نمو مداخيل البنك في مراحل لاحقة.
- ✓ قيمة المصارييف الإدارية: المصارييف المرتفعة قد تدل على تطبيق برامج إدارية ورقابية بصورة ديناميكية، أو أن البنك يخوض في عمليات تسويقية توسيعية، تؤدي إلى ارتفاع الحصة السوقية للبنك وبالتالي زيادة الأرباح.
- ✓ توجهات البنك: قد تقوم البنك بتوسيع خدماتها وتدخل بذلك أسوأً جديداً وفتح فروع جديدة، وتحمّل حينئذ مصاريف تشغيلية إضافية مؤقتة، وبالمقابل تترجم هذه المصارييف إلى أرباح أكثر استدامة على المدى الطويل.

3.5 التوصيات المقترحة:

انطلاقاً من نتائج تحليل مختلف نماذج الدراسة، وبعد تحليل الوضع التنافسي والتركيز المصرفية والربحية في السوقين المصرفيين الأردني والقطري، يمكن تقديم بعض التوصيات الموجهة لكلا الطرفين، بهدف زيادة الربحية وتحسين التنافسية المصرفية، إضافة إلى تعزيز كفاءة النظام المصرفي بشكل عام على المديين المتوسط والبعيد:

1.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في الأردن:

على ضوء نتائج الدراسة الخاصة بالبنوك الأردنية، فيما يلي بعض التوصيات التي قد تكون مناسبة حسب الرؤية الذاتية والموضوعية للموضوع:

1. تقليل التركيز المصرفية وتعزيز التنافسية بالمقابل، ويتم ذلك من خلال:
 - ✓ ضرورة إعادة هيكلة السوق المصرفي - ولو نسبياً-للحذ من التركيز المصرفية، وبالتالي تفادي سيطرة البنك الكبّر، بما يضمن توزيعاً أكثر توازناً للأصول والقروض والودائع بين الفاعلين في السوق، وتفادي النفوذ الاحتكاري لبعض البنوك على المدى الطويل.
 - ✓ التشجيع على دخول بنوك جديدة سواء محلية أو أجنبية - بالإضافة إلى الناشطة حالياً-أو دعم البنوك الصغيرة والمتوسطة لتنافس بشكل أفضل، وتشجيعها كذلك على استقطاب الودائع من خلال تطوير وتنوع المنتجات الادخارية ومصادر التمويل، وبالتالي تنخفض درجة التركيز المصرفية وتحسن الظروف التنافسية عموماً.
 - ✓ تشديد الرقابة على الممارسات الاحتكارية لبعض البنوك سيما الكبيرة منها، وربط السياسات الرقابية بأداء البنك الفعلي لا بحصتها السوقية فقط.
 - ✓ يُحسن وضع آليات مراقبة سلوك البنوك المسيطرة على الودائع، لضمان توجيه تلك الموارد المالية نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة، لا الاحتفاظ بها أو استثمارها في قنوات محدودة.
 - ✓ مراقبة وتتبع المخاطر الناظمة الناجمة أساساً عن تركيز الودائع لدى عدد محدود من البنوك.
 - ✓ تعزيز شفافية السوق والمنافسة، بتمكين البنوك الناشئة والصغيرة الحجم أو الأقل تركيزاً من النفاذ إلى فئات جديدة من المفترضين، بالإضافة إلى تحسين معايير الإفصاح وتعزيز ثقة العملاء.
 - ✓ العمل على تعزيز المنافسة في سوق الودائع، على اعتبارها المحرك الرئيسي للأصول وبالتالي القروض.

2. تحسين كفاءة التمويل والتحكم أكثر في التكاليف سيما التمويلية، نظراً للعلاقة السلبية لتكاليف التمويل على الربحية، من خلال تنوع مصادر التمويل، تحسين شروط الاقتراض، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على التمويل المكلّف والتفاوض على مصادر تمويل أرخص (سندات منخفضة التكلفة أو وداع) وتحسين إدارة السيولة.
3. رفع كفاءة التشغيل والإدارة، من خلال الاستثمار في التحول الرقمي والخدمات الالكترونية الحديثة، بهدف تقليل النفقات التشغيلية من جهة وزيادة فعالية الخدمات المقدمة بالمقابل. كما أنّ البنك بحاجة إلى تطوير القدرات البشرية لديها من خلال التدريب والتحفيز المهني.
4. تحسين إدارة رأس المال الثابت، نظراً لأنّ رأس المال الثابت لم يكن معنوياً، يُنصح بمراجعة جدوى الأصول الثابتة الحالية ومدى مساحتها في توليد العوائد.
5. تشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية، لجذب شرائح جديدة من العملاء، بما يعزز القوة السوقية دون حدوث زيادة كبيرة في التكاليف. بالإضافة إلى دعم البنية التحتية المصرفية للخدمات الالكترونية.
6. نظراً لأن المنافسة احتكارية، فإنّ العمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية من شأنه تحسين تجربة العميل، ما يعتبر في ذاته ميزة تنافسية حقيقية للبنك. إضافة إلى تسريع الخدمات، وتقديم حلول تمويل حديثة ومبتكرة، وتطوير مختلف التطبيقات البنكية.
7. ينبغي على الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي) تشجيع المنافسة في سوق الإقراض من خلال تحفيز البنك الصغيرة الحجم والمتوسطة، وكذلك توفير أدوات دعم تخفّف من تأثير تكاليف التشغيل والتمويل على الربحية.
8. تحسين التمايز أو الاختلاف في المنتجات، ففي سوق تنافسي، يعتبر الابتكار وتقديم خدمات مالية جديدة وفريدة من نوعها مؤشراً مهماً لتميز البنك عن غيره.
9. الاستفادة من التأثير الإيجابي لتركيز الأصول (CR₃A)، من خلال دعم الشراكات أو التكتلات البنكية، لأنّه قد يعزّز الكفاءة، شرط ألا يضرّ بالتنافسية المصرفية أو العدالة السوقية.
10. مراقبة تأثير العمر البنكي، نتيجة التأثير السلبي لمتغير العمر على الربحية، فالبنك العريقة في العمل المصرفي بحاجة أن تُراجع نماذج أعمالها لتساير السوق وتنماشى والتطورات المستجدة لتحقيق ربحية عالية.

2.3.5 التوصيات الموجهة للبنوك والسلطات المعنية في قطر:

حسب ما أشارت إليه نتائج الدراسة الخاصة بالبنوك القطرية، فيما يلي بعض التوصيات التي نراها مناسبة حسب رؤيتنا للموضوع:

1. تحسين كفاءة التشغيل وتنويع مصادر التمويل لتخفيض تكاليف التشغيل، وتقليل الاعتماد على التمويل المكلف.
2. بعدهما أظهرت النتائج أن الربحية في قطر ترتبط بشكل أكبر بتكليف التمويل والتشغيل بالإضافة إلى حجم البنك، فمن الأفضل التركيز على الكفاءة التشغيلية أكثر من الحصة السوقية للبنك، لذا، يجب تعزيز سياسات داخلية على مستوى البنوك من شأنها تحسين الأداء الداخلي من جهة والابتكار في الخدمات، بدلاً من التركيز فقط على التوسيع أو السيطرة السوقية.
3. دعم الابتكار المالي والتحول الرقمي، من خلال استغلال البنية التحتية المتطورة في قطر، وتوظيفها لدعم الرقمنة بالإضافة إلى التكنولوجيا المالية (FinTech)، بهدف تحسين كفاءة العمليات وتعزيز التنافسية ورفع مستوى الخدمة المقدمة.
4. إعادة النظر في توزيع رأس المال الثابت، إذ أن التأثير غير المعنوي لتكلفة رأس المال الثابت على الربحية، يشير إلى أن هناك إمكانية لتحسين استغلال الأصول الثابتة، أو ربما إعادة توزيع الاستثمارات نحو أصول أكثر إنتاجية وربحية.
5. تعزيز الشفافية والإفصاح، فدراسة محددات الربحية بينت أن السوق القطري منظم ومتوازن نسبياً، وعليه فإن تعزيز الإفصاح المالي يزيد من ثقة العملاء والمستثمرين، ويعزز تنافسية البنوك.
6. عموماً في قطر، النتيجة تستدعي مراجعة السياسات التنظيمية نتيجة التداخل بين تركيز الأصول والقروض وبدرجة أقل الودائع، لأن هذه العلاقة تعكس القوة المفرطة للبنوك الكبيرة في السوق. إضافة إلى تشجيع البنوك الأخرى على ولوج سوق الإقراض للتخفيف من مخاطر التركيز.
7. البحث عن فرص لتعزيز المنافسة، وهذا من خلال مراجعة تراخيص الاندماج وفرص دخول منافسين جدد محليين وأجانب إلى السوق المصرفي القطري، بهدف منع علاقة التركيز المتبدال التي تعكس هيمنة البنوك الكبرى.
8. تحسين أدوات إدارة المخاطر، من خلال تطوير بعض النماذج التنبؤية للربحية وكذا تقييم الأداء البنكي، مع ربطها بمحددات السوق والمخاطر التشغيلية والتمويلية التي تواجهها. بالإضافة إلى تطوير حلول أو أنظمة من شأنها التقليل من مخاطر العلاقة بين الأصول والودائع والقروض من خلال دعم المنافسة والشفافية في السوق ككل.

9. بسبب الوضع الاحتكاري للسوق، نوصي بـ:

- ✓ ضبط القوة التسعيرية: لأنّ القدرة على تمرير التكاليف إلى الأسعار بسهولة قد يضرّ بالمستهلكين، لذلك يُستحسن وضع تنظيمات لحماية العملاء من الأسعار المرتفعة وغير العادلة.
- ✓ تشجيع التنويع المالي: من خلال تنويع مصادر الدخل والخدمات البنكية لأنّ ذلك يُحسن الربحية.
- ✓ دعم برامج الحكومة والمساءلة: لأنّه في سوق احتكاري، الشفافية ضرورية لتفادي الاستغلال وكذا تعزيز ثقة العملاء.
- ✓ ضبط مستوى الاستثمار الرأسمالي للبنوك المسيطرة، مع الحفاظ على قدرتها في تمويل الاقتصاد القطري.

3.3.5 توصيات مشتركة للطرفين:

دائماً، وعلى ضوء النتائج المحصل عليها، هناك بعض التوصيات الموجهة للطرفين الأردني والقطري معاً، هدفها تحسين ربحية وتنافسية البنوك في القطاعين، أهمّها:

1. في مجال البيانات المالية وتحليلها، نوصي الطرفين ببناء نماذج داخلية على مستوى البنك، لتحديد مواطن الخلل والسلامة وتقييم الأداء بشكل مستمر.
2. تعزيز التعاون الإقليمي، إضافة إلى تبادل الخبرات بين البنوك الأردنية والقطرية في مجال التحول الرقمي وكفاءة التشغيل، وعقد شراكات بين البنوك في البلدين.
3. نوصي كذلك البنك في البلدين، بتوحيه الاستثمار البنكي نحو مشاريع التنمية المستدامة، لتعزيز مكانة البنك وربحيته في الأجل الطويل، مع تحسين صورة البنك، وهذا في إطار الاستدامة.
4. أما في مجال تنويع المنتجات والخدمات، فنوصي البنك في البلدين بتقديم منتجات مالية مبتكرة تتماشى والتطورات الحاصلة في شتى الميادين، وتلائم الفئات غير المخدومة، ما يساهم في توسيع قاعدة العملاء وتحسن الربحية على المدى الطويل كذلك.

5. وبعرض تعزيز ربحية البنك عموماً نوصي بـ:

- ✓ التحّكم أكثر في تكاليف التمويل، والعمل على تقليلها، لما لها من أثر إيجابي مباشر وواضح على الربحية، وذلك بتنويع مصادر التمويل والاعتماد على تمويل منخفض التكلفة (مثل القروض من البنك المركزي أو سوق رأس المال).

- ٧ الاستفادة من المصادر التشغيلية بتحويلها إلى فرص للتطور والنمو، لأنّ تعزيز الإنفاق التشغيلي الفعال سيُحسن الربحية، بالتركيز على مشاريع حديثة أكثر كفاءة وتحذب عملاء جدد.
6. يتوجّب على البنوك في كلا البلدين التركيز على تحسين الكفاءة الداخلية للبنوك، وتنوع المنتجات المالية بدلاً من الاعتماد على الحصص السوقية أو التسعير، إضافة إلى تعزيز الشمول المالي والرقمنة كمسارين استراتيجيين للنمو المستدام.

4.5 صعوبات الدراسة:

في ختام هذه الدراسة ندرج أهم الصعوبات التي واجهتها الباحثة عند جمع وتحليل البيانات، لعلّ من أبرزها ما يلي:

1. صعوبة اختيار البلدان العربية محل الدراسة، ففي البداية كان مقرراً إدراج الجزائر لكن نتيجة صعوبة الحصول على البيانات المالية المفصلة للبنوك الجزائرية وكوتها غير مبوبة أحياناً، كان من الصعوبة الحصول على بيانات الدراسة.
2. عدم وجود مقياس محدّد للتنافسية، وقد تم الاعتماد على ربحية البنك إضافة إلى اعتماد نسب الترکز المصرفي المختلفة كمتغيرات تابعة، لارتباطها بالتنافسية المصرفية سيما على مستوى القطاع ككل.
3. صعوبة تحديد وضيّط المتغيرات المستقلة أو التفسيرية التي تم إدراجها في النماذج المدروسة.
4. تعرّف الاعتماد على الإيرادات الكلية (TR)، كمتغير تابع بدلاً من الربحية، نتيجة الاختلاف بين البنك الأردني والقطري في طبيعة عملها وسماتها وكيفية حسابها.
5. تعرّف الحصول على البيانات المالية السنوية الواردة في الميزانيات العامة وقوائم الدخل، الخاصة بفروع البنك الأجنبية الناشطة في السوقين المصرفين الأردني والقطري، لذلك تم إقصاؤها من هذه الدراسة والاكتفاء فقط بالبنك المحلي التي تمثل النسبة الأكبر في كلا السوقين، وتعتبر بوزنها في السوق المغربي -سواء في الأردن أو قطر- عينة ممثلة لجتمع البنك المدروسة.
6. بالنسبة للبنوك الإسلامية الأردنية الثلاثة -المحليية-، فقد تم استثناؤها لاختلاف طبيعة عملياتها واختلاف طرق حساب بعض القيم الضرورية في هذه الدراسة.

5.5 آفاق الدراسة المستقبلية والمواضيع المقترحة:

إن البحث في المنافسة والربحية في القطاع المصرفي العربي عموماً، يفتح المجال أمام عدة آفاق بحثية مستقبلية ومواضيع مرتبطة لتعزيز الفهم الأعمق لبنية السوق وسلوك البنوك. فيما يلي أهم الآفاق البحثية والمواضيع المقترحة:

1.5.5 آفاق البحث المستقبلية:

1. إجراء تحليل ديناميكي للمنافسة عبر الزمن، من خلال دراسة مدى تغير الوضع التنافسي بعد تطبيقات معينة أو خلال فترات معينة، كمقارنة مستوى المنافسة ما قبل/بعد كورونا، أو ما قبل/بعد التحول الرقمي للبنوك العربية.

2. تقييم الظروف التنافسية حسب نوع البنك، كإجراء مقارنة في مستوى المنافسة والربحية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، أو دراسة البنوك الكبيرة الحجم مقابل البنوك الصغيرة أو حديثة التأسيس في العمل المصرفي.

3. تنوع متغيرات النموذج أو إضافة متغيرات تفسيرية أخرى في ذات النموذج مثل ليشمل محددات أخرى إضافية للربحية، مثل نسبة القروض المتعثرة، جودة الأصول، الكفاءة التشغيلية، الابتكار الرقمي، نسبة القروض للأصول، نسبة حقوق الملكية للأصول.

4. تغيير المتغير التابع إلى الإيرادات الإجمالية TR، لتحديد الوضع التنافسي بدقة، خصوصاً إذا كانت قيمة P-R من نموذج H-statistic سالبة.

2.5.5 مواضيع مقترحة في ذات السياق:

تماشياً مع موضوع الدراسة الحالية، فيما يلي بعض المواضيع المقترحة للدراسات المستقبلية:

1. دراسة العلاقة بين التنافسية والابتكار المالي:

✓ أثر الابتكار المصري والتحول الرقمي على واقع الظروف التنافسية للبنوك العربية.

2. العلاقة بين مخاطر السوق والمنافسة والربحية:

✓ أثر درجة المخاطرة البنكية على واقع المنافسة.

✓ أثر المنافسة على جودة الحافظة الائتمانية.

3. دور السياسات التنظيمية في ضبط الوضع التنافسي للبنوك:

✓ أثر التشريعات الرقابية على مستوى المنافسة المصرفية.

✓ سياسة تحرير القطاع المصرفي ودورها في تحديد مستوى المنافسة المصرفية.

4. تحليل هيكل السوق من ناحية المنافسة والتراكز المصرفيين باستخدام نماذج أخرى بدلاً مثل Lerner أو Boone Indicator أو P-R Index لتأكيد نتائج أو مقارنته مع نموذج R.

5. الكفاءة المصرفية في ظل المنافسة:

✓ تحليل العلاقة بين الكفاءة التشغيلية والتمويلية للبنوك ومستوى المنافسة.

6.5 خاتمة الفصل الخامس:

وَفَرَتْ نتائج هذه الدراسة فهُمَا أعمق لطبيعة المنافسة المصرفية في كُلٌّ من الأردن وقطر، وذلك من خلال تحديد هيكل المنافسة السائد في كلاً السوقين، ففي حين تنشط البنوك الأردنية في ظروف المنافسة الاحتكارية والتراكز المصرفي المرتفع، تعاني نظيرتها القطرية من ترَكَّزٍ مصري شديد ما قبله ظروف احتكارية. علاوةً على ذلك، فقد سعت الدراسة في فصلها الأخير إلى إبراز محددات الربحية والتراكز المصرفي، والتي كان أهمها التكاليف التي تتحمّلها البنوك بمختلف أنواعها إضافة إلى بعض العوامل التفسيرية الأخرى.

وُثِّبِرَتْ هذه النتائج، الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في السوقين الأردني والقطري، بهدف تحسين الربحية وتعزيز الكفاءة والمرنة، إضافة إلى ضرورة مراجعة السياسات التنظيمية التي تقيّد المنافسة، كما أن التشجيع على دخول بنوك ومؤسسات مالية جديدة للسوق، قد يكون كفيلاً بتنشيط الوضع التنافسي للسوقين، وبتعزيز التكامل المالي والمصرفي بين البلدين من خلال تبادل الخبرات، وكذا توحيد بعض المعايير الرقابية، ستحظى البنوك خطوة جدّ هامة نحو بناء نظام مصري أكثر قوّة واستدامة في المنطقة، بما يعزّز من الوضع التنافسي للقطاع المصرفي العربي ككل.

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية؛
2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية؛
3. الموقع الإلكتروني الخاص بالبنوك محل الدراسة والبورصات والهيئات الرسمية.

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

1.1 قائمة الكتب:

1. إتيم، بحث. م. أ. (2006). الاقتصاد الجزئي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى. الاسكندرية: مركز المناهج.
2. باخمرة، أ. س. (1994). اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى . جدة، السعودية :دار زهران للنشر والتوزيع.
3. الخصاونة صالح. (1997). المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها، المجلد الأول. عمان، الأردن: الجمعية العلمية الملكية.
4. خليل، ن. م. (1998). الميزة التنافسية في مجال الأعمال. الاسكندرية، مصر: مركز الاسكندرية.
5. الرعيي، بشير. (1997). المقدرة التنافسية للمنتجات الأردنية وسبل تعزيزها، المجلد الأول. عمان، الأردن.
6. طارق الحاج، وحسن فليح. (2009). الاقتصاد الإداري. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. عبد الله، ع. ج. (1999). التحليل الاقتصادي الجزائري. عمان، الأردن: دار مجذلاوي للنشر.
8. عمر، ح. (1996). الموسوعة الاقتصادية. مصر: دار الفكر العربي.
9. فريد النجار. (2000). المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية مدخل المقارنات التطويرية المستمرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
10. كلارك، ر. (1994). اقتصاديات الصناعة، تعریف فرید بشیر طاهر. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
11. مصطفى أحمد حامد رضوان. (2011). التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية.
12. المعاري، ع. ا. (2020). اقتصاديات الإنتاج الصناعي ، الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار وائل النشر والتوزيع.

2.1 قائمة أطروحتات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

13. بن الطاهر، ع. (2021-2022). أثر هيكل السوق وسلوك المؤسسات على أداء القطاع دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي. بسكرة، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.

14. بوسنة، م. ر.(2016). تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004/2014)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي. جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية.
15. الصمادي، ب. ع. (2000). كفاءة الجهاز المركزي الأردني خلال فترة التصحح الاقتصادي 1989-1998. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.
16. طارق المخisen. (2006). أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المركزي الأردني: دراسة قياسية (1979-2004). رسالة ماجستير في الاقتصاد. الأردن: جامعة مؤتة.
17. مفتاح، ح. (2018). أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد صناعي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة محمد خيضر بسكرة.
18. ملكاوي، أ. (2001). أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. أكاديمية السادات، مصر.
- 3.1 قائمة المجالات والمقالات:
19. أسامة سنسوي، وفاطمة محبوب. (2020). تحليل العلاقة بين هيكل السوق والأداء: دراسة حالة الصناعة التأمينية في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 4، 102-130.
20. جمعية البنوك في الأردن. (2024). القمة المصرفية الأردنية لعام 2024 المستجدات المالية والمصرفية والاقتصادية من زوايا مصرية. مجلة البنوك في الأردن، العدد 1، المجلد 44.
21. الصمادي، س.، زريقات، ز.، وبن شايب، م. (2013). تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: 2009-2000. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 1، الصفحات 97-118.
22. غازي عبد المجيد الرقيبات. (يونيو، 2015). محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية. المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، عدد 1، الصفحات 307-334.
23. فيصل غازي فيصل. (2020). استعمال نموذج Panzar-Rosse لقياس المنافسة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال أسلوب Panel Data للمرة 2011-2017. مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم، العدد 46، الصفحات 93-112.

24. لعلام، ل..، وغوفي، ع. (2019). تحليل هيكل السوق المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، 392-412.
25. محمد رضا بوسنة. (جوان، 2017). تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Panzar-Rosse. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، الصفحات 32-52.
26. مفتاح، ح (2018). تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية. مجلة آفاق للعلوم، العدد الثاني عشر، المجلد 5، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 237-251.
27. مني لطفي بيطار، ومصطفى حسان مرتضى. (سبتمبر، 2022). أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سوريا. المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 3، الصفحات 441-476.
28. ناصر الدين، زينا. (2018). تحميل الميزة التنافسية في المصارف السورية باستخدام المؤشرات الذاتية (دراسة مقارنة بين المصرف التجاري السوري ومصرف سوريا والمهاجر. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 40، العدد 5.
- 1.1 قائمة التقارير المختلفة:**
29. جمعية البنوك في الأردن. (2010). تطور القطاع المالي الأردني (2000-2010). عمان، الأردن.
30. جمعية البنوك في الأردن. (2022). أبرز التطورات المصرفية في الأردن خلال عام 2022. عمان، الأردن.
31. جمعية البنوك في الأردن. (2023). التقرير السنوي الخامس والأربعون. عمان، الأردن.
32. الصادق، ع. (1999). القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، العدد الخامس. صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.
33. عيسى الغزالي. (2003). تقرير التنافسية العربي. المعهد العربي للتحفيظ بالكويت.
34. قندح، ع. ش. (2003). تأثير اتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية (1995-2001). الدوحة: مصرف قطر المركزي.
35. المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية. (2002). التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية، (ورشة عمل). عمان، الأردن: مركز الأردن الجديد للدراسات.

5.1 قائمة المدخلات:

36. عطوي، س. 22 و 23 نوفمبر (2011). تحليل أداء الصناعة المصرفية في الجزائر باستخدام نموذج الـSCP. مجمع مدخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنضمات والحكومات، الطبعة الثانية، ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرياح.
37. محسن، ز.، وبخلالة، س. (2006، 24 أفريل). المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري. الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية. بشار، الجزائر، المركز الجامعي بشار.

6.1 موقع الانترنت:

38. البنك المركزي الأردني. (2025, 01). <https://www.cbj.gov.jo/Default/Ar.28>
39. بورصة عمان. (2023). التقرير السنوي 2023. عمان، الأردن.
40. جمعية البنوك في الأردن، (s.d.). تقارير سنوية مختلفة .
41. مصرف قطر المركزي. (2020). تقرير الاستقرار المالي 2020. تم الاسترداد من <https://www.qcb.gov.qa>
42. مصرف قطر المركزي. (2021). تقرير الاستقرار المالي 2021. تم الاسترداد من <https://www.qcb.gov.qa>
43. مصرف قطر المركزي. (Récupéré sur 6 12 ,2024). <https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/Background.aspx,6/12/2024>.
44. مصرف قطر المركزي. (6 03 ,2025). <https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/Background.aspx>, 6/03/2025.
45. www.capitalbank.jo (2024, 12 02)

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.2 قائمة الكتب:

1. Angelier, J. P. (1993). *Economie industrielle élément de méthode*. Alger: Office publications Universitaires.
2. Gujarati, D. N. (2003). Essentials of Econometrics, Forth Edition. McGraw-Hill Irwin, United States.
3. Jain, R. T., & Ohri, K. (2009). Principles of economics. New Delhi: V.K. Publications.
4. Johnson, G., Scholes, K., & Whittington, R. (2008). Exploring Corporation Strategy: Text and Cases, 8th Ed. New York: Prentice Hall.
5. Mankiw, N. G. (2021). Principles of Economics (9 th Edition). Cengage Learning.
6. Mc Connell, R. C., Brue, L., & Campbell, R. (2004). Microeconomics: principles, problems, and policies. New York: Mc Graw: Hill, Irwin.
7. Perloff, J. M. (2020). Microeconomics theory and applications with calculus, Fifth edition. USA: Pearson.
8. Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. (2010). Economics 19th ed. McGraw-Hill Education: McGraw-Hill Education.
9. Stimson, J. R., Stough, R., & Roberts, H. (2006). Regional economic development: analysis and planning strategy, 2nd Ed. New York: Springer Berlin Heidelbenger.

2.2 قائمة أطروحتات الدكتوراه ورسائل الماجستير:

10. Hashem, A. N. (2006). Competitive Conditions in the Jordanian Banking Sector: An empirical Study. Unpublished master research. Amman: Jordan University.

3.2 قائمة المجلات والمقالات:

11. Abu Khalaf, B., Yaseen, H., & Omet, G. (2015, July). The Evolution of Bank Competition: Have Conditions Changed in the Jordanian Banking Sector? *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* Vol. 5, No.3, pp. 100-107.
12. Aktan, B., & Masood, O. (2010). The State Of Competition of the Turkish Banking Industry: An Application of the Panzar-Rosse Model. *Journal of Business Economics and Management*, 11(1), pp. 131-145.
13. Al-Mutairi, A. K., & Al-Omar, H. A. (2009). Competition in the Kuwaiti banking sector. *Arab Journal of Administrative Sciences*, vol. 16, No.2, pp. 323-334.
14. Altunöz, U. (2016). Empirical Analysis of Competition Dynamics by Competition Determination Approaches: Turkish Banking Sector for 1997- 2014. *Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Çankırı Karatekin University*.
15. Apergis, N., & Polemis, M. L. (2016). Competition and efficiency in the MENA banking region: a non-structural DEA approach. *Applied Economics*, Vol. 48, No. 54, pp. 5276–5291.

16. Athanasoglou, P., Brissimis, S., & Delis, M. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 18(2), 121–136.
17. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2006). Bank concentration, competition, and crises: first results. *Journal of banking and finance*, 30(5), 1581–1603.
18. Benzid, Y., & Chermat, I. (2023). Market Concentration Metrics and their impact on banking Competitiveness: A Comprehensive Analysis. *Journal of Studies in Economics and Management*, Volume 06, Number 02.
19. Bikker, J. A., & Haaf, K. (2002). Competition, Concentration and Their Relationship: An Empirical Analysis of the Banking Industry. *Journal of Banking & Finance* 26(11), pp. 2191–2214.
20. Bresnahan, Timothy. F. (1982). The oligopoly solution concept is identified. *Economics Letters*, 10(1-2), 87–92.
21. Budiwibowo, A. (2009). Competitiveness of the Indonesian Construction Industry. *Journal of Construction in developing Countries*, vol. 14. No. 1.
22. Casu, B., & Girardone, C. (2006). Bank Competition, Concentration and Efficiency in the Single European Market. *Manchester School, University of Manchester*, 74(4), 441–468.
23. Claessens, S., & Luc, L. (2004). "What Drives Bank Competition? Some International Evidence". *Journal of Money, Credit and Banking*. 36(3), pp. 563–583.

24. Deltuvaite, V., & Gižiene, V. (2007). Competition, Concentration, Efficiency, and Their Relationship in the Lithuanian Banking Sector. *Economics and Management*, pp. 188–201.
25. Deltuvaite, V., & Vasklaitis, V. (2007). Competition, Concentration, efficiency and their relationship in the Lithuanian banking sector. *Taikomoji Ekonomika: sisteminiai Tyrimai*. 1. ISSN 1822-7996.
26. Duncan, D., & Langrin, R. (2004, March). Testing for Competition in the Jamaican Banking Sector: Evidence from Bank Level Data. *Southwestern Journal of Economics*, Vol. VI, No.1.
27. Farell, J., & Shapirs, C. (1990). Horizontal Mergers: An Equilibrium Analysis. *The American Economic Review*, 80(1), 107–126.
28. Gasaymeh, A. S., Zulkefly, A., Mariani, A., & Jusoh, M. (2014). Competition and Market Structure of Banking Sector: A Panel Study of Jordan and GCC Countries. *Journal Ekonomi Malaysia* 48(1), pp. 23–34.
29. Goldberg, L. G., & Rai, A. (1996). The structure–performance relationship for European banking. *Journal of Banking and Finance*, 45–71.
30. Gunalp, B., & Celik, T. (2006). Competition in the Turkish banking industry. *Applied Economics*, 38, pp. 1335–1342.
31. Hamza, H., & Kachtouli, S. (2014). Competitive conditions and market power of Islamic and conventional commercial banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research* Vol. 5 No. 1, pp. 29–46.

32. Hashem, A., Ayoub, F., & Bani Ata, H. (2015). Corporate Governance and Bank Competition Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange over the Period (2001-2014). *Asian Journal of Finance & Accounting*, Vol. 7, No. 2.
33. Malini, H., & Putri, N. A. (2020). Competitiveness and Market Concentration of Islamic Banking Industry: a Comparison Study between Indonesia and Malaysia. *Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business*, Sijdeb, 4(3), pp. 175-190.
34. Memić, D. (2015, March). Banking Competition and Efficiency: Empirical Analysis on the Bosnia and Herzegovina Using Panzar-Rosse Model. *Business Systems Research*, Vol. 6 No. 1, pp. 72-92.
35. Mensi, S. (2010). Measurement of competitiveness degree in Tunisian deposit banks: an application of the Panzer and Rosse model. *Panoeconomicus*, 2, pp. 189-207.
36. Molyneux, P., & Forbes, W. (1995). Market Structure and Performance in European Banking. *Applied Economics* 27(2), pp. 155-159.
37. Mostak, A. (2012). Market structure and performance of Bangladesh banking industry: A panel data analysis, *Bangladesh development studies*, Vol xxxv, No .3. *Bangladesh development studies*, Vol xxxv, No .3.
38. Murjan, W., & Ruza, C. (2002). The competitive nature of the Arab Middle Eastern banking markets. *International Advances in Economics*, 3, pp. 267-275.

39. Nathan, A., & Neave, E. (1989). Competition and Contestability in Canada's financial system: empirical results. *Canadian Journal of Economics*, 22(3), 576-594.
40. Panzar, J. C., & Rosse, J. (1987). Testing for "Monopoly" Equilibrium. *Bell Journal of Economics*, RAND Corporation, 18(2), 439–456.
41. Panzar, J. C., & Rosse, J. (1987). Testing for "Monopoly" Equilibrium. *Journal of Industrial Economics*, 35(4), 443-456.
42. Rasiah, D. (2010). Review of literature and theories on determinants of commercial bank profitability. *Journal of Performance Management*, pp. 23–49.
43. Repon, M. A., & Islam, K. Z. (2016). Competition and Concentration in Bangladeshi Banking Sector: An Application of Panzar-Rosse Model. *Journal of Finance & Banking Studies* 5 (1), pp. 16–29.
44. Sekmen, T., Akkus, O., & Siklar, I. (2015). Competitive Conditions in the Turkish Banking Systems. *Journal of Business, Economics & Finance*, Volume: 4 Issue: 1.
45. Shaffer, S. (1993). A Test of Competition in Canadian Banking. *Journal of Money, Credit, and Banking*, 25(1), 49-61.
46. Staikouras, C. K., & Fillipaki, A. K. (2006). Competition and Concentration in the New European Banking Landscape. *European Financial Management*, Vol. 12, No. 3, pp. 443–482.

47. Uchida, H., & Tsutsui, Y. (2005). Has Competition in the Japanese Banking Sector improved. *Journal of Banking and finance*, 29, pp. 419–439.

4.2 قائمة التقارير المختلفة:

48. Al-Muharrami, S., Matthews, K., & Khabari, Y. (2006). *Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system*. Cardiff Business School, working paper series.
49. Bikker, J. A., & Spierdijk, L. (2008). How banking competition changed over time, DNB Working Paper No. 167. Amsterdam: Nederlandsche Bank.
50. Bikker, J. A., Spierdijk, L., & Finnie, P. (2006). Misspecification of the Panzar-Rosse Model: Assessing Competition in the Banking Industry. DNB Working Paper.
51. Bruderl, J. (2005). Panel Data Analysis. University of Mannheim.
52. Ceterlli, N. (2001). Does bank concentration lead to concentration in industrial sector? Federal Research Bank of Chicago.
53. Culahovic, B. (2006). Comparing competitiveness of the countries of former Yugoslavia. Faculty of Economics: University of Sarajevo.
54. Flanagan, R., Jewell, C., Ericsson, S., & Henricsson, P. (2005). Measuring Competitiveness in selected Countries. UK: The University of Reading.
55. Gischer, H., & Stiele, M. (2008). Competition tests with a Non-Structural Model: the Panzar-Rosse Method applied to Germany's Savings Banks. Working paper, Otto-von-Guericke-University (pp. 50–70.). Magdeburg: German Economic Review 10(1).

56. Hempell, H. S. (2002). Testing For Competition among German Banks. Discussion paper 04/02, Economic Research Center of the Deutsche Bundesbank.
57. Jason, A., & Walter, E. (2004). Efficiency and Competition in Canadian Banking. *Bank of Canada Review*.pp:33–45.
58. Linde, C. v. (1991). *Dynamic International Oil Markets, Oil Market Developments and Structure 1860–1990*. Springer Science, Dordrecht Netherlands.
59. Mamatzakis, E., Staikouras,C., & Koutsomanoli Fillipaki,N. (2005). Competition and concentration in the banking sector of the South Eastern European region (Electronic Version). *Emerging Markets Review*, 6, 192–209.
60. Manzini, A. O., & Gridley, J. (2006). *Strategic Business Planning*. American Management Association.
61. Porter, M. (1990). *Competitive Advantages*. New York: the free Press.
62. Rasche, A. (2008). *The Paradoxical Foundation of Strategic Management*. Germany: Physica–Verlag, Heidelberg.
63. Uiboupin, J. (2004). Effects of foreign banks entry on banks performance in the CEE countries. (pp. 1–44). Tartu University press order, No. 569.
64. United-Nations. (2001). *Methodology for the Assessment of competitiveness of Selected Existing industries*, Economic and social commission for Western Asia (ESCWA). New York.
65. Xiaoqing, F. (2009). Competition in Chinese Commercial Banking. *Banking and Finance Review*. University of Macau, China.

66. Yildirim, H., & Philippatos, G.C. (2003). Competition and contestability in central and eastern European banking markets (Electronic Version). Canada: Working paper. University of Saskatchewan.
67. Zulkhibri, M. A., Fadzlan, S., & Alifah, M. (2007). Consolidation, Market Structure, and Competition in the Malaysian Banking Industry: Empirical Evidence from Malaysia.

5.2 قائمة المدخلات:

68. Bali, K., Ashim, K., & Ranjula, S. (2014, November). Competition, performance and portfolio quality in microfinance markets. Working paper. Uppsala University, Department of Economics, Sweden.
69. Shaffer, S. (1982). A Non-Structural Test for Competition in Financial Markets. Bank Structure and Competition, Conference Proceedings, hlm., pp. 225–243.
70. Świtała, F., Olszak, M., & Kowalska, I. (2013). Competition in commercial banks in Poland –analysis of Panzar–Rosse H-statistics. University of Warsaw Faculty of Management Working Paper Series 4.

6.2 موقع الانترنت:

71. chandra, k. (2025, 01, 24). Market structure. Récupéré sur https://gcwk.ac.in/econtent_portal/ec/admin/contents/43_P18ECC101_2020121501040820.pdf
72. Issa, S., Girardone, C., & Snaith, S. (2025, 02 07). *Banking Competition and Convergence across Macro-Regions of MENA*. Récupéré sur University of Essex:

<https://repository.essex.ac.uk/28900/4/Issa-Girardone-Snaith%20QREF.pdf>

73. المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك محل الدراسة والبورصات والهيئات الرسمية:

1.3 البنوك الأردنية:

1. <https://www.bank-abc.com/world/Jordan>
2. www.ahli.com
3. www.ajib.com
4. www.arabbank.com.jo
5. www.bankaltilahad.com
6. www.bankofjordan.com
7. www.cab.jo
8. www.capitalbank.jo
9. www.hbtf.com
10. www.investbank.jo
11. www.jcbank.com.jo
12. www.jkb.com

2.3 البنوك القطرية:

13. www.ahlibank.com.qa
14. www.alrayan.com
15. www.cbq.com.qa
16. www.dohabank.com.qa
17. www.dukhanbank.com
18. www.leshabank.com
19. www.qib.com.qa

-
20. www.qiib.com.qa
21. www.qnb.com.qa

3.3 البنوك المركزية والهيئات الرسمية:

.22 جمعية البنوك في الأردن. <https://abj.org.jo>

.23 موقع بنوك عربية. <https://arabbanks.net>

.24 اتحاد المصارف العربية. <https://uabonline.org>

.25 البنك المركزي الأردني. www.cbj.gov.jo

.26 مصرف قطر المركزي. www.qcb.gov.qa

4.3 البورصات:

.27 بورصة عمان. www.ase.com.jo

.28 بورصة قطر. www.qe.com.qa

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	25.38537 (0.0000)	25.01495 (0.0000)	50.40032 (0.0000)
Honda	5.038390 (0.0000)	5.001495 (0.0000)	7.099270 (0.0000)
King-Wu	5.038390 (0.0000)	5.001495 (0.0000)	7.089062 (0.0000)
Standardized Honda	7.032253 (0.0000)	6.074343 (0.0000)	5.360121 (0.0000)
Standardized King-Wu	7.032253 (0.0000)	6.074343 (0.0000)	5.324662 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	50.40032 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

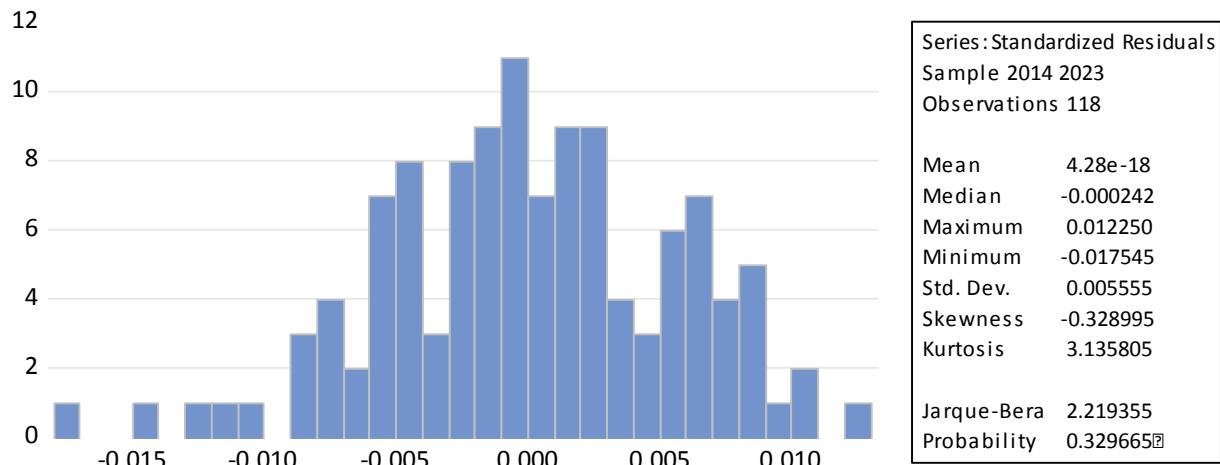
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.892570	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	50.810993	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.842528	6	0.0013



الملحق رقم (2): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	26.88885 (0.0000)	24.95055 (0.0000)	51.83940 (0.0000)
Honda	5.185446 (0.0000)	4.995053 (0.0000)	7.198700 (0.0000)
King-Wu	5.185446 (0.0000)	4.995053 (0.0000)	7.182933 (0.0000)
Standardized Honda	7.227941 (0.0000)	6.033936 (0.0000)	5.471521 (0.0000)
Standardized King-Wu	7.227941 (0.0000)	6.033936 (0.0000)	5.426811 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	51.83940 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.413319	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	55.125500	11	0.0000

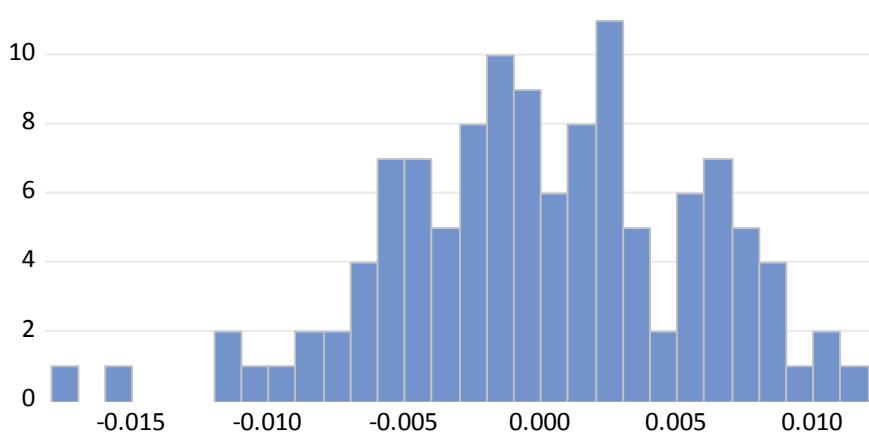
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	22.753518	6	0.0009

12



Series:	Standardized Residuals
Sample:	2014 2023
Observations:	118
Mean:	-8.22e-18
Median:	-0.000141
Maximum:	0.011997
Minimum:	-0.017022
Std. Dev.:	0.005577
Skewness:	-0.304086
Kurtosis:	3.074060
Jarque-Bera:	1.845516
Probability:	0.397422

الملحق رقم (3): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك الأردنية بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	19.60865 (0.0000)	38.27838 (0.0000)	57.88703 (0.0000)
Honda	4.428165 (0.0000)	6.186953 (0.0000)	7.506022 (0.0000)
King-Wu	4.428165 (0.0000)	6.186953 (0.0000)	7.558871 (0.0000)
Standardized Honda	6.288654 (0.0000)	7.401007 (0.0000)	5.841797 (0.0000)
Standardized King-Wu	6.288654 (0.0000)	7.401007 (0.0000)	5.879499 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	57.88703 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.666196	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.165071	11	0.0000

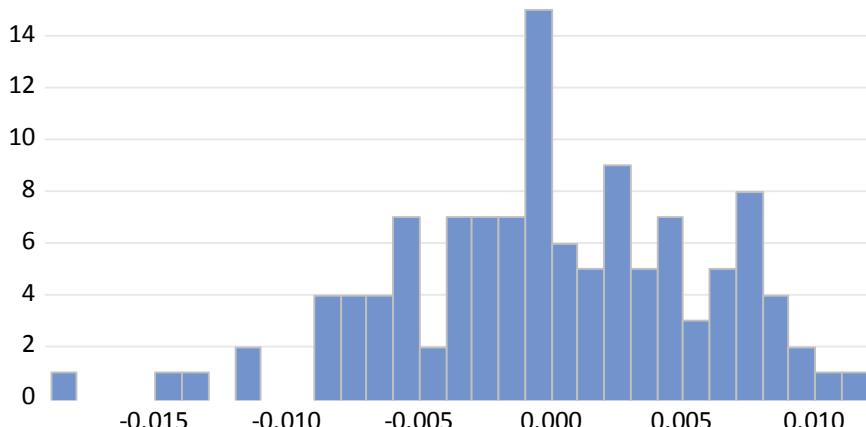
Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	25.072405	6	0.0003

16



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	-3.19e-18
Median	-0.000243
Maximum	0.011817
Minimum	-0.018353
Std. Dev.	0.005695
Skewness	-0.384545
Kurtosis	3.084114
Jarque-Bera	2.942985
Probability	0.229583

الملحق رقم (4): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج القطري بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Cross-section	Test Hypothesis	
		Time	Both
Breusch-Pagan	12.71681 (0.0004)	0.003586 (0.9522)	12.72040 (0.0004)
Honda	3.566064 (0.0002)	0.059882 (0.4761)	2.563931 (0.0052)
King-Wu	3.566064 (0.0002)	0.059882 (0.4761)	2.635771 (0.0042)
Standardized Honda	5.411943 (0.0000)	0.494617 (0.3104)	0.172784 (0.4314)
Standardized King-Wu	5.411943 (0.0000)	0.494617 (0.3104)	0.274237 (0.3920)
Gourieroux, et al.	--	--	12.72040 (0.0006)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

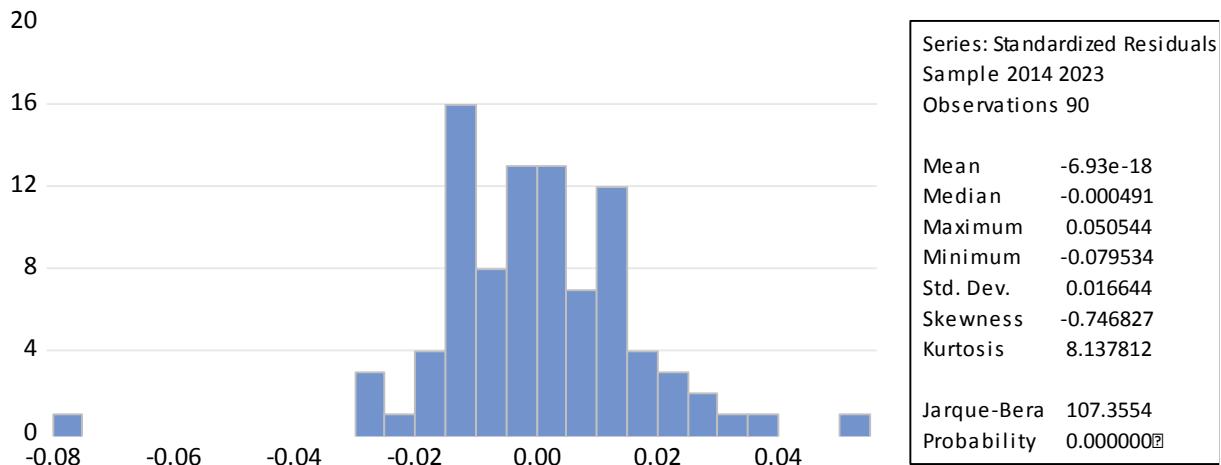
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.646957	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	58.818987	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (5): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
 (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	12.74919 (0.0004)	2.82E-07 (0.9996)	12.74919 (0.0004)
Honda	3.570601 (0.0002)	-0.000531 (0.5002)	2.524421 (0.0058)
King-Wu	3.570601 (0.0002)	-0.000531 (0.5002)	2.597629 (0.0047)
Standardized Honda	5.412498 (0.0000)	0.435595 (0.3316)	0.128247 (0.4490)
Standardized King-Wu	5.412498 (0.0000)	0.435595 (0.3316)	0.231016 (0.4087)
Gourieroux, et al.	--	--	12.74919 (0.0006)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.467707	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.919345	8	0.0000

Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	24.259215	6	0.0005

14

12

10

8

6

4

2

0

-0.050 -0.025 0.000 0.025

Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 90	
Mean	-1.20e-18
Median	-0.000877
Maximum	0.024423
Minimum	-0.064649
Std. Dev.	0.011032
Skewness	-1.909586
Kurtosis	14.59871
Jarque-Bera	559.1854
Probability	0.0000000

الملحق رقم (6): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الأول للبنوك القطرية بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	12.89140 (0.0003)	0.044351 (0.8332)	12.93575 (0.0003)
Honda	3.590460 (0.0002)	-0.210598 (0.5834)	2.389923 (0.0084)
King-Wu	3.590460 (0.0002)	-0.210598 (0.5834)	2.467974 (0.0068)
Standardized Honda	5.432755 (0.0000)	0.224180 (0.4113)	-0.023259 (0.5093)
Standardized King-Wu	5.432755 (0.0000)	0.224180 (0.4113)	0.084566 (0.4663)
Gourieroux, et al.	--	--	12.89140 (0.0006)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.371520	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.432858	8	0.0000

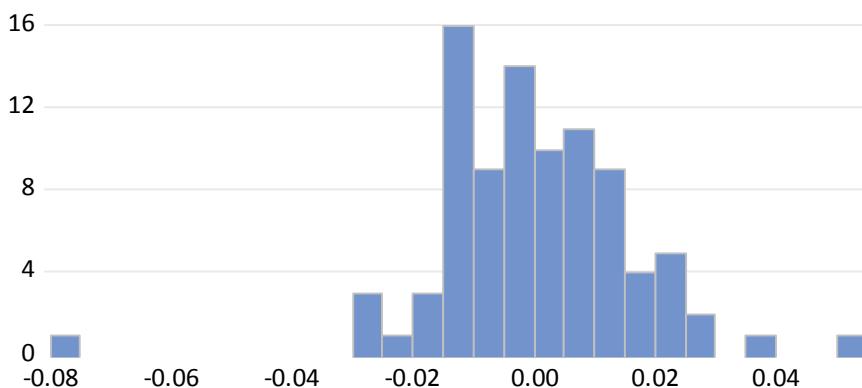
Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000

20



Series: Standardized Residuals	
Sample	2014 2023
Observations	90
Mean	5.55e-18
Median	-0.000666
Maximum	0.050095
Minimum	-0.078219
Std. Dev.	0.016522
Skewness	-0.706796
Kurtosis	7.878894
Jarque-Bera	96.75692
Probability	0.000000

الملحق رقم (7): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك الأردنية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	25.02080 (0.0000)	45.65467 (0.0000)	70.67547 (0.0000)
Honda	5.002080 (0.0000)	6.756824 (0.0000)	8.314801 (0.0000)
King-Wu	5.002080 (0.0000)	6.756824 (0.0000)	8.366492 (0.0000)
Standardized Honda	6.078780 (0.0000)	7.477918 (0.0000)	6.029315 (0.0000)
Standardized King-Wu	6.078780 (0.0000)	7.477918 (0.0000)	6.078180 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	70.67547 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

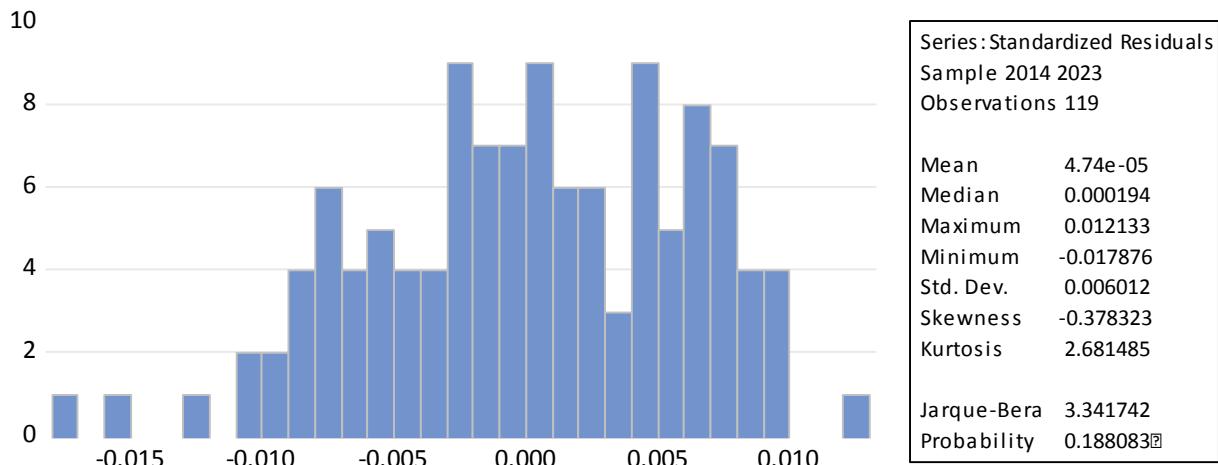
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.432204	(11,104)	0.0000
Cross-section Chi-square	45.748297	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.620189	3	0.6548



الملحق رقم (8): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثاني للبنوك القطرية

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
 (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	13.54106 (0.0002)	0.042421 (0.8368)	13.58348 (0.0002)
Honda	3.679818 (0.0001)	0.205963 (0.4184)	2.747662 (0.0030)
King-Wu	3.679818 (0.0001)	0.205963 (0.4184)	2.818750 (0.0024)
Standardized Honda	4.585332 (0.0000)	0.477138 (0.3166)	-0.057281 (0.5228)
Standardized King-Wu	4.585332 (0.0000)	0.477138 (0.3166)	0.032729 (0.4869)
Gourieroux, et al.	--	--	13.58348 (0.0004)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

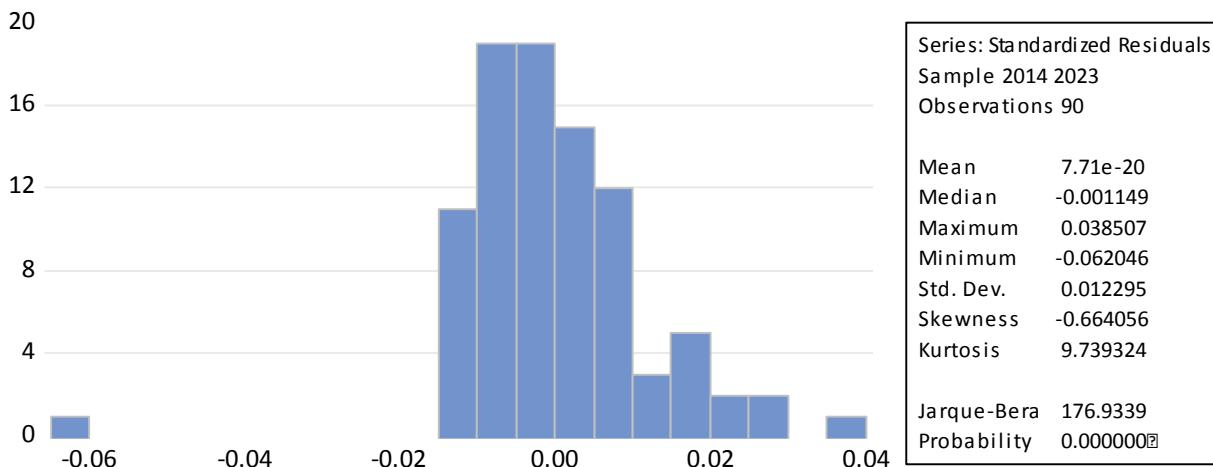
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	6.348918	(8,78)	0.0000
Cross-section Chi-square	45.133632	8	0.0000

Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.408129	3	0.0061



الملحق رقم (9): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحفظات ترکز الأصول بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.089386 (0.1483)	551.7353 (0.0000)	553.8247 (0.0000)
Honda	-1.445471 (0.9258)	23.48905 (0.0000)	15.58716 (0.0000)
King-Wu	-1.445471 (0.9258)	23.48905 (0.0000)	16.45029 (0.0000)
Standardized Honda	-0.788111 (0.7847)	26.49917 (0.0000)	15.43678 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.788111 (0.7847)	26.49917 (0.0000)	16.38351 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	551.7353 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.917189	(11,100)	0.0457
Cross-section Chi-square	22.580040	11	0.0202

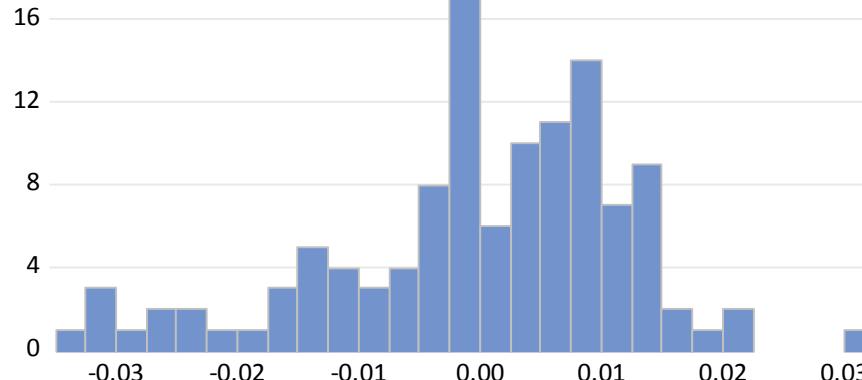
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.051849	6	0.0018

20



Series: Standardized Residuals
 Sample 2014 2023
 Observations 118

Mean 2.29e-18
 Median 0.001526
 Maximum 0.030230
 Minimum -0.032803
 Std. Dev. 0.012315
 Skewness -0.698937
 Kurtosis 3.311758
 Jarque-Bera 10.08528
 Probability 0.0064572

الملحق رقم (10): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاصة بمحددات تركز الأصول بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.138421 (0.0765)	567.3924 (0.0000)	570.5308 (0.0000)
Honda	-1.771559 (0.9618)	23.82000 (0.0000)	15.59060 (0.0000)
King-Wu	-1.771559 (0.9618)	23.82000 (0.0000)	16.47699 (0.0000)
Standardized Honda	-1.190995 (0.8832)	27.00214 (0.0000)	15.44894 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.190995 (0.8832)	27.00214 (0.0000)	16.43024 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	567.3924 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

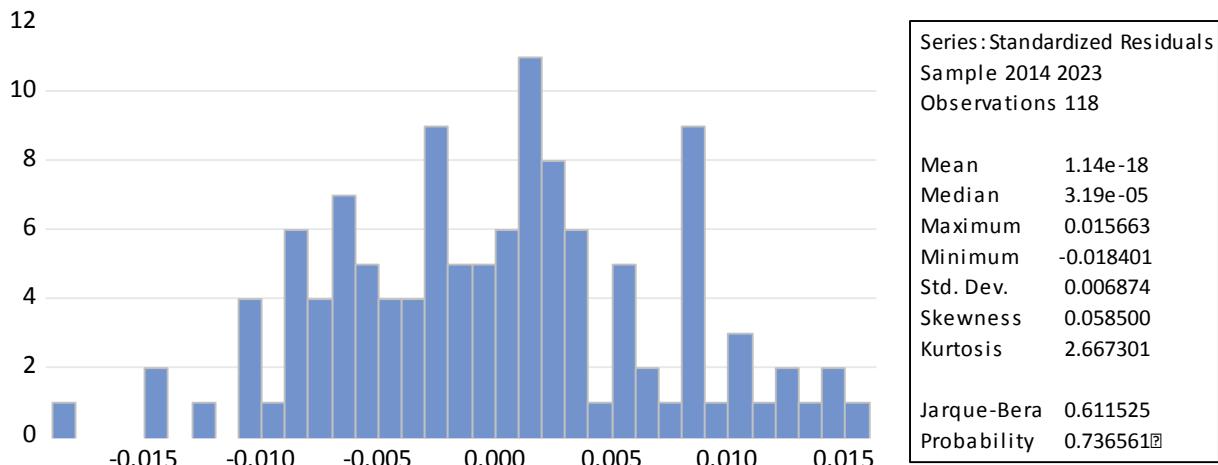
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	47.391048	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	215.544266	11	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	520.854225	6	0.0000



الملحق رقم (11): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات تركيز القروض بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.646548 (0.4213)	500.2764 (0.0000)	500.9229 (0.0000)
Honda	-0.804082 (0.7893)	22.36686 (0.0000)	15.24719 (0.0000)
King-Wu	-0.804082 (0.7893)	22.36686 (0.0000)	16.04831 (0.0000)
Standardized Honda	-0.019697 (0.5079)	25.36078 (0.0000)	15.04518 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.019697 (0.5079)	25.36078 (0.0000)	15.92615 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	500.2764 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	23.620618	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	151.093408	11	0.0000

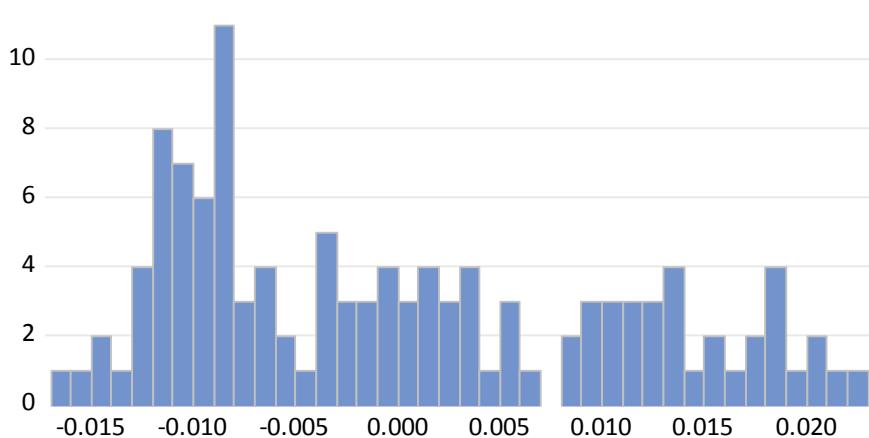
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	259.691408	6	0.0000

12



Series : Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	-1.73e-18
Median	-0.001788
Maximum	0.022551
Minimum	-0.016990
Std. Dev.	0.010569
Skewness	0.467544
Kurtosis	1.973885
Jarque-Bera	9.475894
Probability	0.008757

الملحق رقم (12): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاصة بمحددات تركز القروض بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided

(all others) alternatives

	Cross-section	Test Hypothesis	
		Time	Both
Breusch-Pagan	1.089330 (0.2966)	516.7351 (0.0000)	517.8244 (0.0000)
Honda	-1.043710 (0.8517)	22.73181 (0.0000)	15.33580 (0.0000)
King-Wu	-1.043710 (0.8517)	22.73181 (0.0000)	16.15822 (0.0000)
Standardized Honda	-0.312882 (0.6228)	25.79249 (0.0000)	15.14616 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.312882 (0.6228)	25.79249 (0.0000)	16.05312 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	516.7351 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	116.786006	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	310.107499	11	0.0000

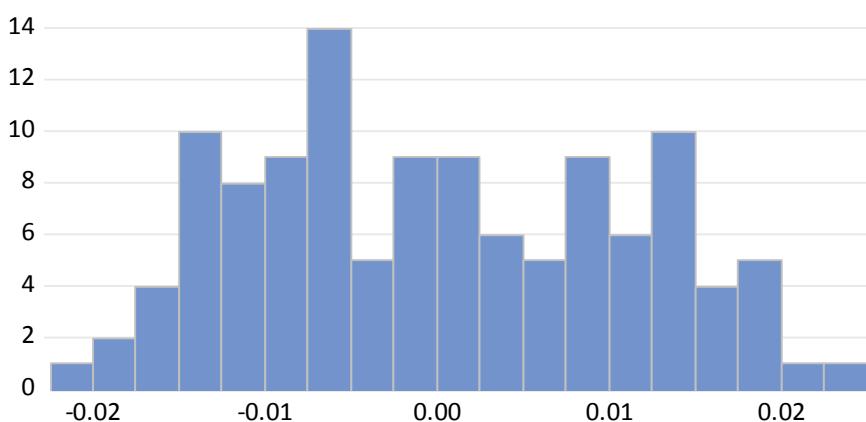
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1283.625947	6	0.0000

16



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 118	
Mean	9.77e-18
Median	-0.001133
Maximum	0.023287
Minimum	-0.022098
Std. Dev.	0.010846
Skewness	0.169411
Kurtosis	1.969343
Jarque-Bera	5.787183
Probability	0.055377

الملحق رقم (13): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاصة بمحددات ترکز الودائع بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Cross-section	Test Hypothesis		
		Time	Both	
Breusch-Pagan	4.615603 (0.0317)	584.1430 (0.0000)	588.7586 (0.0000)	
Honda	-2.148395 (0.9842)	24.16905 (0.0000)	15.57095 (0.0000)	
King-Wu	-2.148395 (0.9842)	24.16905 (0.0000)	16.48306 (0.0000)	
Standardized Honda	-1.642303 (0.9497)	27.36234 (0.0000)	15.43003 (0.0000)	
Standardized King-Wu	-1.642303 (0.9497)	27.36234 (0.0000)	16.44058 (0.0000)	
Gourieroux, et al.	--	--	584.1430 (0.0000)	

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.702032	(11,100)	0.0000
Cross-section Chi-square	57.451277	11	0.0000

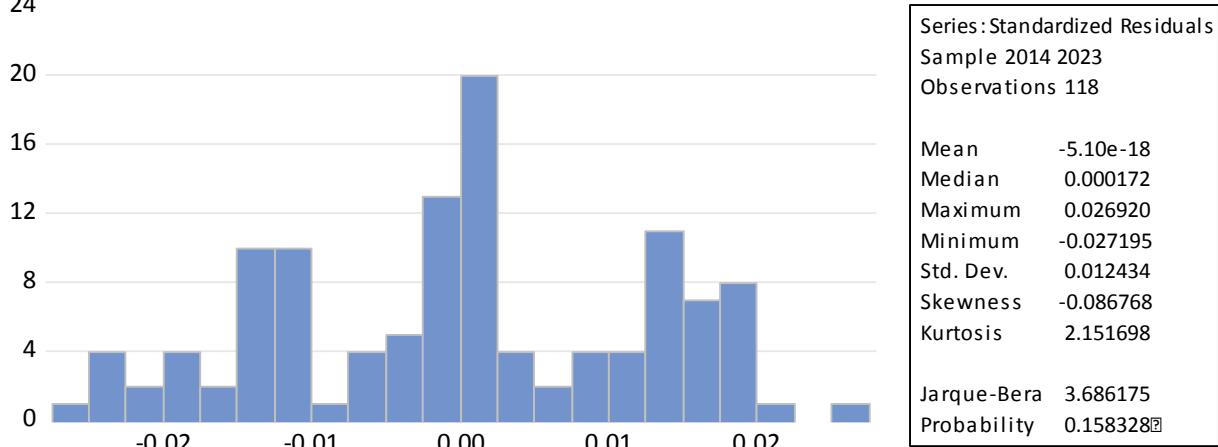
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	62.543968	6	0.0000

24



الملحق رقم (14): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك الأردنية الخاص بمحددات ترکز الودائع بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	4.251577 (0.0392)	585.7874 (0.0000)	590.0390 (0.0000)
Honda	-2.061935 (0.9804)	24.20305 (0.0000)	15.65613 (0.0000)
King-Wu	-2.061935 (0.9804)	24.20305 (0.0000)	16.56627 (0.0000)
Standardized Honda	-1.533349 (0.9374)	27.28927 (0.0000)	15.51871 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.533349 (0.9374)	27.28927 (0.0000)	16.52063 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	585.7874 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.003454	(11,100)	0.0356
Cross-section Chi-square	23.501142	11	0.0150

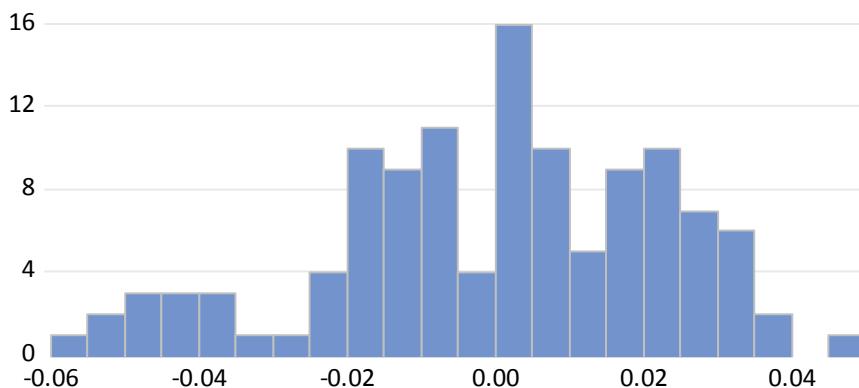
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	21.926120	6	0.0012

20



Series: Standardized Residuals	
Sample	2014 2023
Observations	118
Mean	2.00e-18
Median	0.001535
Maximum	0.049845
Minimum	-0.055441
Std. Dev.	0.022860
Skewness	-0.430149
Kurtosis	2.721577
Jarque-Bera	4.020020
Probability	0.133987

الملحق رقم (15): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات

تركيز الأصول بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Cross-section	Test Hypothesis	
		Time	Both
Breusch-Pagan	1.692865 (0.1932)	276.4702 (0.0000)	278.1631 (0.0000)
Honda	-1.301102 (0.9034)	16.62739 (0.0000)	10.83732 (0.0000)
King-Wu	-1.301102 (0.9034)	16.62739 (0.0000)	10.45961 (0.0000)
Standardized Honda	-0.641714 (0.7395)	18.36649 (0.0000)	10.08041 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.641714 (0.7395)	18.36649 (0.0000)	9.685097 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	276.4702 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.659179	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	58.879998	8	0.0000

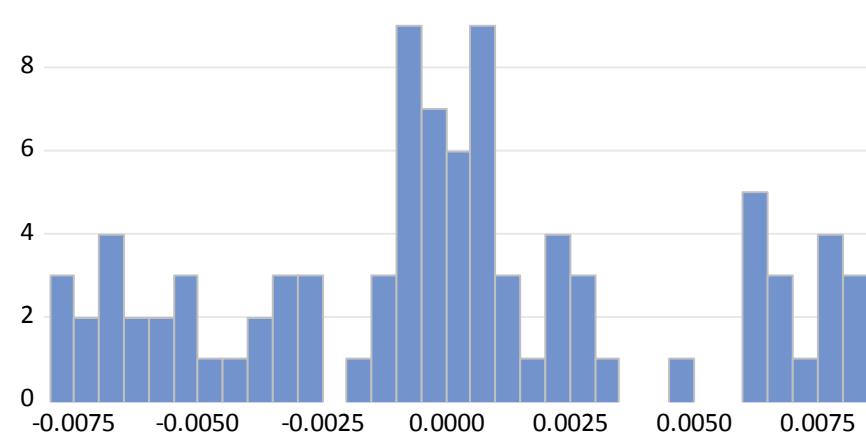
Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	69.273429	6	0.0000

10



Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2023	
Observations 90	
Mean	2.31e-19
Median	-6.35e-05
Maximum	0.008245
Minimum	-0.007922
Std. Dev.	0.004430
Skewness	0.134107
Kurtosis	2.334891
Jarque-Bera	1.928657
Probability	0.381239

الملحق رقم (16): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز الأصول بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.829341 (0.1762)	251.3458 (0.0000)	253.1752 (0.0000)
Honda	-1.352531 (0.9119)	15.85389 (0.0000)	10.25401 (0.0000)
King-Wu	-1.352531 (0.9119)	15.85389 (0.0000)	9.891568 (0.0000)
Standardized Honda	-0.707258 (0.7603)	17.64235 (0.0000)	9.416705 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.707258 (0.7603)	17.64235 (0.0000)	9.033633 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	251.3458 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

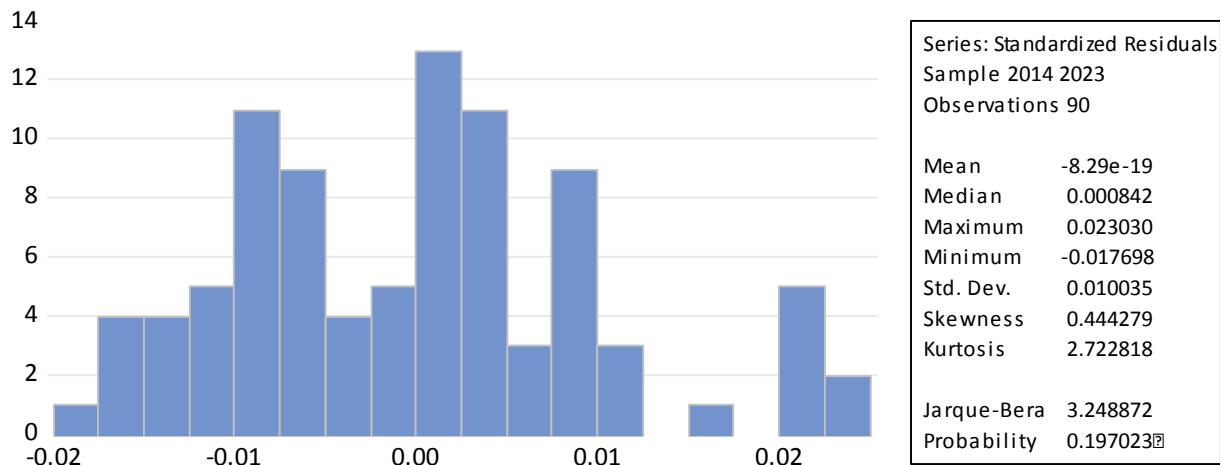
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.239297	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	66.439096	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (17): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاصة بمحفظات ترکز القروض بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.073478 (0.1499)	289.9651 (0.0000)	292.0386 (0.0000)
Honda	-1.439958 (0.9251)	17.02836 (0.0000)	11.02267 (0.0000)
King-Wu	-1.439958 (0.9251)	17.02836 (0.0000)	10.63364 (0.0000)
Standardized Honda	-0.812646 (0.7918)	18.75890 (0.0000)	10.29417 (0.0000)
Standardized King-Wu	-0.812646 (0.7918)	18.75890 (0.0000)	9.887381 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	289.9651 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.818390	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	43.453252	8	0.0000

Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000

12

10

8

6

4

2

0

-0.010 -0.005 0.000 0.005 0.010

Series: Standardized Residuals	
Sample	2014-2023
Observations	90
Mean	-7.32e-19
Median	-0.000117
Maximum	0.009428
Minimum	-0.010436
Std. Dev.	0.005277
Skewness	-0.272342
Kurtosis	2.272188
Jarque-Bera	3.098963
Probability	0.212358

الملحق رقم (18): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات ترکز القروض بالنسبة للودائع

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.791466 (0.0948)	266.3979 (0.0000)	269.1893 (0.0000)
Honda	-1.670768 (0.9526)	16.32170 (0.0000)	10.35977 (0.0000)
King-Wu	-1.670768 (0.9526)	16.32170 (0.0000)	9.980931 (0.0000)
Standardized Honda	-1.102560 (0.8649)	18.14958 (0.0000)	9.543663 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.102560 (0.8649)	18.14958 (0.0000)	9.141359 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	266.3979 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.491732	(8,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	41.497147	8	0.0000

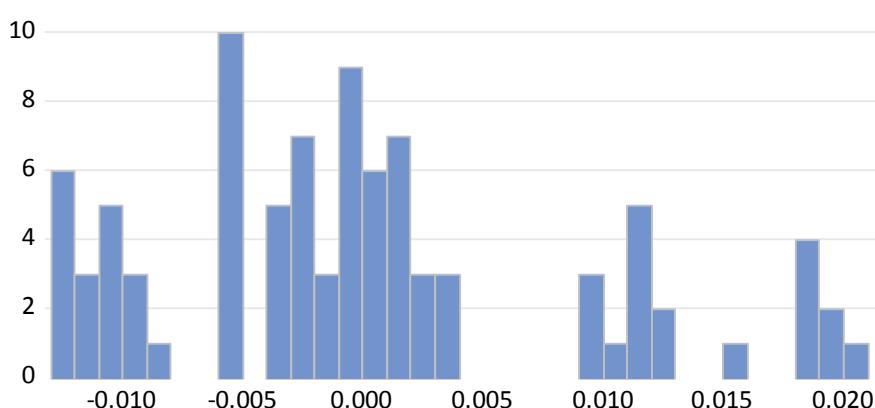
Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000

12



Series:	Standardized Residuals
Sample	2014 2023
Observations	90
Mean	7.61e-19
Median	-0.000806
Maximum	0.020003
Minimum	-0.012930
Std. Dev.	0.008806
Skewness	0.675136
Kurtosis	2.787473
Jarque-Bera	7.006512
Probability	0.030099

الملحق رقم (19): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات ترکز الودائع بالنسبة للأصول

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.630110 (0.1049)	300.1220 (0.0000)	302.7521 (0.0000)
Honda	-1.621762 (0.9476)	17.32403 (0.0000)	11.10318 (0.0000)
King-Wu	-1.621762 (0.9476)	17.32403 (0.0000)	10.70418 (0.0000)
Standardized Honda	-1.038705 (0.8505)	19.07715 (0.0000)	10.39051 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.038705 (0.8505)	19.07715 (0.0000)	9.972173 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	300.1220 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

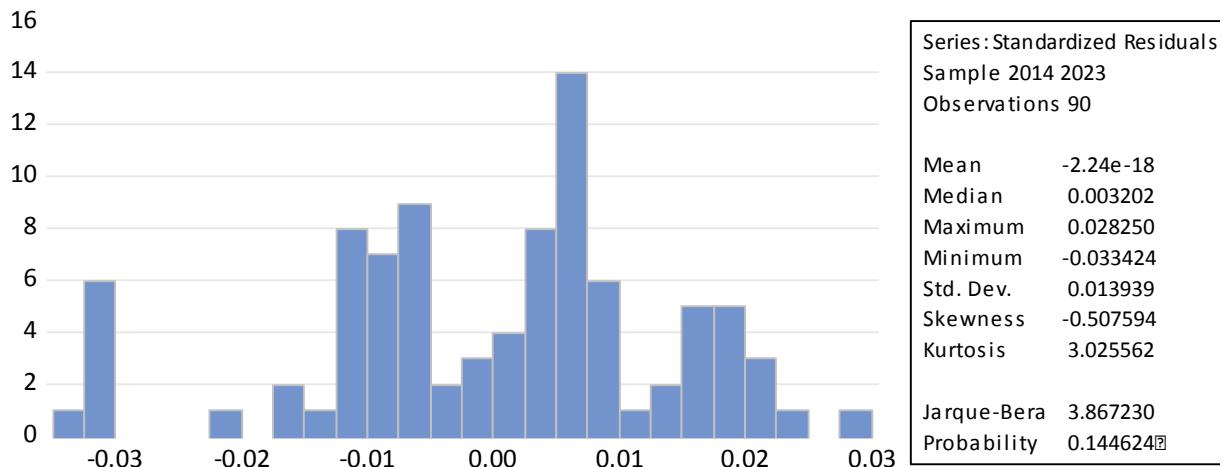
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.369614	(8,75)	0.0002
Cross-section Chi-square	34.434040	8	0.0000

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	6	1.0000



الملحق رقم (20): نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الخاصة بالنموذج الثالث للبنوك القطرية الخاص بمحددات تركيز الودائع بالنسبة للقروض

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	3.244113 (0.0717)	302.4423 (0.0000)	305.6865 (0.0000)
Honda	-1.801142 (0.9642)	17.39087 (0.0000)	11.02360 (0.0000)
King-Wu	-1.801142 (0.9642)	17.39087 (0.0000)	10.61951 (0.0000)
Standardized Honda	-1.263129 (0.8967)	19.18979 (0.0000)	10.30342 (0.0000)
Standardized King-Wu	-1.263129 (0.8967)	19.18979 (0.0000)	9.877387 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	302.4423 (0.0000)

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.990651	(8,75)	0.0058
Cross-section Chi-square	24.918838	8	0.0016

Correlated Random Effects - **Hausman Test**

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	23.925208	6	0.0005

